

شيخ ابن عقيل

فاخر الفضلاء بالدين عبد الله بن عقيل القليل الهمد ان المصنف

المولود في سنة ٦٩٨ والتوفي في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على الفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والتوفي في سنة ٦٧٢ من الهجرة

تأليف

لمؤلفي القرآن الكريم

المجلد الأول

ور

رماد شمس الرحمن

ببيروت - لبنان

شرح ابن عقيل

فاضل الفضا بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصنوع

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حبان

الجزء الأول

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محي الدين بن عبد العزيز

غفر الله تعالى له ولوالديه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله النعمتِ بحملى الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ،
النبوتِ بالهدى ودينِ الحقِ ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين
نصّبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ،
وجعله دينة للرضى ، وطريقه المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سنين تعليقاتٍ على
كتاب الخلاصة (الألفية) الذى صنفه إمام النجاة ، أبو عبد الله جلال الدين محمد
ابن مالك المولود بحمص سنة ستائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين
وسبعين وستائة ، وعلى شرحه الذى صنفه قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن
عقيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى فى سنة
نعم وستين وسبعائة من الهجرة ، ولم يكن يدور بخلقى — علم الله — أن تعليقاتى
هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذى حلّته ،
بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء ، ولعله يحتاج إلى
دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال
منهم الإعجاب كل الإعجاب ، وإذا هم يطالبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط منى ، أو أتممت بحثاً ، أو أبدل
عبارة يعبرة أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو اضبط مثلاً أو كلمة غللت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمنية الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسَنَحَت لي الفرصة ، فلم أناخر عن أهتبالها ، وعدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما عملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً ، إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مرَضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المتبولين ، آمين .

كتبه العز بالله تعالى

عاجل الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامته على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه
اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك، وأحبّ الحمد إليك، وأفضل الحمد عندك،
حمداً لا ينقطع عدده، ولا يفنى مدده.

وأسألك للزبد من صلواتك وسلامك على مصدّر الفضائل، الذي غلّ ماضياً
على نفاذ مارك، حتى أضاء الطريق للخطايط، وهدى الله به القلوب، وأقام به موضحات
الأعلام: سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلام منزلة
عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد، فلعلك لاتجد مؤلفاً — ممن صنفوا في قواعد العربية — قد نال من
الخطوَر عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءة، وإقراء، وشرحا، وتعليقا، مثل
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، صاحب التآليف الفريدة،
والتصنيفات المُمْتَنَعَة، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقة علماء،
وأوسعهم إطلاعا، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب، مع
تصوّن، ورفعة، ودين، وكمال خلق.

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة متعددة المشارب، مختلفة المناحي، وقَلَّ
أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم: بالقراءة، والبحث،
وبيان معانيه: بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخلاصة» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»^(١)

(١) تسمية «الألفية» مأخوذة من قوله في أولها:

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

وتسمية «الخلاصة» مأخوذة من قوله في آخرها:

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خلاصة

والذى جمع فيه خلاصة على النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكمه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصرون منه ، ولو لم يُشرْ فى خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوَى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧هـ . والمعروف بأبن مُعْطٍ — لما ذكره الناس ، ولا عَرَفُوهُ .

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزايها ، وما انفرد به كل شرح ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحلبى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٩١هـ ، والذي يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أُنحى من سيبويه » ١هـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ^(١) » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الْخُصَاصَةِ ، عن قُرَاءَةِ الْخُلَاصَةِ » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » ١هـ .

ومن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر الحرم ، سنة ٦٨٦هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادى، المصرى المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الخنفي المتوفى سنة ٨٤٩ هـ ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر، الكواري، الأندلسي، المرسي، الضرير.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصرى، الأشموني، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ^(١).

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسي، الشافعي، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزي، أحد علماء القرن التاسع الهجري. ومنهم أبو انخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الجزري، المتوفى في سنة ٨٣٣ هـ.

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي — نسبة إلى عقيل بن أبي طالب — الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصرى، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ هـ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٩٩ هـ، وشترحه هو الذي نعانى لإخراجه للناس اليوم.

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسأله، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام، والله السئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه ونضله.

وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء، ولست تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من إشارات، وإكمال ماعسى أن يشتمل عليه من نقص، وكلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشرح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر، وفيها المطول، فيها التعقبُ صاحبه للنظام بتحمل عليه، ويتلمسُ له المزالق، وفيها التحيز له، والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحمل والتحيز . ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقتين بهاء الدين بن عَقِيلٍ ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم : بحق، وبغير حق، كالم يتحيز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به ؛ وافق الصواب، أو لم يوافقه . ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت — في أول الأمر — أن أكتفم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه، ونحن في زمن أقل ما فيه من عاب أنك لا تجد راعياً في علوم العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدنياتهم، ودالت دولتهم، وأصبحت الغلبة لغيرهم . فاكنتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بآنية في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق، والتذليل بمخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن ابن

مالك قد أغفل ذلك في « ألفيته »، ووضع له لامية خاصة، سماها « لامية الأفعال ».

وأريد أن أنبهك إلى أنني وُقِّتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفى عنك الريب والتوقف؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويسر لي — سبحانه! — معارضة بعضها ببعض، فاستخأصتُ لك من بينها أكلها بياناً، وأصحها تعبيراً، وأدناها إلى ما أحبُّ لك، فجاءت — فيما أعتقد — خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [].

والله — سبحانه! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر النماء فيه، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعليه التكلان؟
محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ ^(١)
مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكَلِينَ الشَّرَفَاءَ ^(٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلاؤه على من لا نبي بعده .

(١) « قال » فعل ماضٍ « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبره « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان النعت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاءً ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتيائه لنعوته في إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل ، ضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنه « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم . منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء التكلم ، مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب به ، بال محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من العمولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول .

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيها بعد ، وذلك لأنه لا يصلح على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد « على النبي » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف . والهاء مضاف =

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ (١)
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ بِرِوَعٍ مُنْجَزٍ (٢)
وَتَقْتَضِي رِضًا يَبْغِي سَخَطَ فَائِقَةِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ (٣)

== إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « المستكئين » نعت لآل ، مجرور بإياء الكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع . ذكر سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفاء » بفتح الشين : مفعول به للمستكئين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأُلف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل ، مجرور بكسرة ، مقدرة على الألف ؛ إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعلیم — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكئين محذوفاً ، وكأنه قد قال : : صلينا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكئين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين » الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التثنية ، والجملة من الفعل وفاعله وما يتعلق به من الممولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به .
لقال « في ألفية » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحوية « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية .

(٢) « تقرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب « بلفظ » جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منعز » نعت لوعد ، وجملة الفعلين المشارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعلهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية ، والجلتان نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) « وتقتضي » الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغز مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » ==

وَهُوَ يَسْبِقُ حَازِرُهُ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَ (١)
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَكِهِ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ (٢)

= حال من الضمير المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « ألفة » مفعول به لاسم الفاعل ، وألفة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفة أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحازر الآتى بعد ، والباء للسببية « حازر » خبر المبتدأ « تفضيلاً » مفعول به لحازر ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثانٍ لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » ثناء : مفعول به لسرجب ، وثناء مضاف وباء المنكلم مضاف إليه « الجميل » نعت لثناء ، والألف للاطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ؛ ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بقضى « وافر » نعت لهبات ، « لى ، وله ، فى درجات » كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات يقضى ، ودرجات مضاف و « الآخرة » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعظم بالدعاء ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى — نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بحاية من أعمال إفريقية الشمالية — الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ هـ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب المتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوروبا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ هـ بمصر ، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ٥/١٢٩ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٦/٢٧٨ .

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ^(١)

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَأَسْتَقِيمُ وَأَسْمُ ، وَفَعْلٌ ، ثُمَّ ، حَرْفٌ - الْكَلِمُ^(٢)
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ ، وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَرُ^(٣)

(١) « الكلام » خبر مبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » حذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب . فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه . ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الكلام » مقامه . فارتفع كما كان الذى قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف . و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بـ يتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « كلامنا » كلام : مبتدأ . وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك استقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وذل » ثم حرف « معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـ ثم » الكلم « مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المائل لتركيب استقم ، والكلام ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف . وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزله منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـ ثم ليعبر ترتيبه .

(٣) « واحد كة » مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضمير مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل — وأصله أعم — حذف هزته كما =

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً يُحْسِنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ ، ويشمل المُتَهَمَلُ كـ « مَدْرِي » والمستعمل كـ « مَعْرُو » ، ومفيد : أخرج المُتَهَمَلُ ، و « فائدة يُحْسِنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلم — وهو ما تتركب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يُحْسِنِ السكوتُ عليه — نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَ » فإنه كلام مركب من فعل أمر وفعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثل عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسمٌ لكل ما يَتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

== حذف من خير وشر لكثرة استعمالهما وأماهما أخير وأشر ؛ بدليل معيهماعلى الأصل أحيانا . كما في قول الزاجز :

❦ بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَأَبْنُ الْأَخِيرِ ❦

وتدقري ، (سيعرفون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الزاء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خير لعبتداً « وكلمة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيوم الآتي « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تنقيل « يوم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر البتداً الثاني ، وجملة البتداً الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يوم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكره الشارح من ==

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ ^(١) واحدةٌ كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان فعلى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فعلى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فعلى الحرف .
والكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيدٌ .
والكلمة : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المفعول كذا ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

== أنهم قنوا « كلمة الإخلاص » وقنوا « كلمة التوحيد » وإرادوا بذنك قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التى أولها :

أَلَا كَلَّمْتُهُ مَا خَلَّ اللَّهُ بَاطِلٌ وَكَلَّمْتُ نَفْسِي لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمى فهو « ما بدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينهما وبين واحد بالياء » ، والثاء غالبا تكون فى المفرد كقبرة وقبر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكمة ، وربما كانت زيادة اللاء فى الدال على الجمع مثل كم ، للواحد وكمة للكثير ، وهو قادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو « ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد » كما ، وذهب وخل وزيت .

فلان قلت : لئن أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالياء كما يفرق بين اسم الجنس الجمى وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مديّة ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة مصنوعة من زئات الجموع المحفوظة للعروفة ، فأما اسم الجنس الجمى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا ومرايا يوافق زنة من زئات الجمع ؛ والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمى مذكرا كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه ==

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يُمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلام والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام ، كقولهم في « لا إله إلا الله » : « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصّدق ، وقد ينفرد أحدهما .
فثال اجتماعهما « قد قام زيد » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .
ومثال انفرد الكلام « إن قام زيد »^(١) .
ومثال انفرد الكلام « زيد قائم »^(٢) .

بِالْجُرِّ وَالْتَوْنِينَ وَالنَّدَا ، وَالْمُسْنَدِ — لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ^(٣)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

== يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤثراً ، كما تجدد في قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَّيْتُ لِيْهِمْ هُنَاكَ بِسْمِي كَانَ مَشْكُورِ
(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .
(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتي آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تميز » الآتي « والتونين ، والندا ، وال » ، ومسند « كلهن معطوفات على قوله الجر « للإسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بمحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً — وهو الوجه الثاني — كان هذا متعلقاً بمحصل « تميز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد ==

ففيها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَوْتُ بِغُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة ، والفاضِلُ : مجرور بالتَّبَعِيَّةِ ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لَا يَتَقَنَّأُولُ الجرَّ بالإضافة ، ولا الجرَّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام : تنوينُ التَّسْكِينِ ، وهو اللاحق للأسماء الْمُعَرَّبَةِ ، كزَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، إِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّامِ ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلَّا نحو « جَوَارٍ » وَغَوَاشٍ » وسَيَأْتِي حَكْمُهُمَا . وتنوينُ التَّنْكِيرِ ، وهو اللاحق للأسماء الْمُبْنِيَةِ فَرَقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَتِهَا ، نحو « مَرَرْتُ بِسَيِّبِيهِ وَبَسَيِّبِيهِ آخَرَ » . وتنوينُ الْمُقَابَلَةِ ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . وتنوينُ الْيَوْضِ ، وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق « إِذْ » عِوَضًا عن جملة تكونُ بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَتُمْ تَنْظُرُونَ) أى : حين إِذْ بَلَفَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ ؛ فحذف « بلفت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ؛ وقسم يكون عوضًا عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كُلِّ » عوضًا عما تضاف إليه ، نحو « كُلُّ قَائِمٍ » أى : « كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ^(١) ،

== من اثنين « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة في محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفصل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) في نسخة « وهو أقسام » بدون ذكر العدد ، والمراد على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام

(٢) ومنه قول الله تعالى : (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه : (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته : (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) ، ومثل = (٢ - شرح ابن عقيل ١)

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » ونحوهما رفقا وجرًا ، نحو « هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ التزني^(١) ، وهو الذي يلحق القوافي المطابقة بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ - أَقْلَى اللَّعْمُومِ - عَاذِلٌ - وَالْعِتَابِ

وَقَوْلِي - إِنْ أَصَبْتُ - : أَقَدَ أَصَابِنِ

== كل في هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول رؤبة بن العجاج في مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيمناً :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْذُبُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد فطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر .

(١) هذا النوع خاس وقد ذكره وما بعده استطراداً .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجري بن عطية بن الخطفي ، أحد الشعراء المهجيين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : « أقلى » أراد منه في هذا البيت معنى أتركى ، والمرب تستعمل القلة في معنى النفي بنة ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالياء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم في تسخط ، و « العتاب » التفرغ على فعل شيء أو تركه .

المعنى : أتركى أيها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطالبين : من السكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تتفرق بصواب ما أفضل الإعراب : « أقلى » فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « اللوم » مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف في محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم « وقولى » فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت »

لجىء بالتنونين بدلاً من الألف لأجل الترم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْرِنَ

== فعل ماض فعل النسرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم الماء على أنها للتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة « لقد أصاب » جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب النسرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فتقولى لقد أصابا ، وجملة النسرط وجوابه لاجل لها معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعنان ، وأصاب » حيث دخلهما ، في الإنشاء ، تنوين الترم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للابغة الديباني ، أحد خول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المنجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ أَلِّ مَيَّةٍ رَاحٍ أَوْ مُغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مَزْوَدٍ ؟

اللغة : « راح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشي « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار في وقت العداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسلية مية عليه أوردتها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » مضموم الزاي — مضارع زال ، وأصله تزول ، تخذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق منارفا أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع العداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضان إليه « لما » حرف نفي وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار ==

والتنوين الغالي — وأثبتته الأَخْفَشُ — وهو الذي يَلْحَقُ القَوَائِي المَقِيدَةَ ،
كقوله :

— ٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ *

= وجرور متعلق بتزول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وَأَنَّ قد زالت » محذوف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذي هو قد .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اخص بشيء لم يجيء مع غيره ، والثاني في تخفيف « كَأَنَّ » التي للتشبيه ، ويجيء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بعد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان نقياً لكان الفصل بلم ، كما في قوله تعالى : (كَأَنَّ لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهْوُ لَنَّاكَ اضْطِلَالَهُ لَفْظِي الْحُرِّ بِ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وسأثنى شرح ذلك في باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان في عصر بني أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهَةِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ أَخْلَقْنُ *

اللغة : « القاتم » كالأقم : الذي تملوه القتمة ، وهي لون فيه غبرة وسحرة ، و « أعماق » جمع عمق — بفتح العين ، وتضم — وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوي » الخالي ، و « المحترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق للمفازة واخترقها ، إذا قطعها ومصر فيها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها في الطريق للاعتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعاً ، و « الحقق » اضطراب السراب ، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله يسكون الفاء ، فخرقها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها نافي وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة
== بمساك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلهُ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكنِ ، والتنكيرِ ، والمقابِلَةِ ، والعَوَضِ ، وأما تنوينُ الترنمِ والفالى فيكونان فى الاسمِ والفعلِ والحرفِ^(١) .
ومن خواصِ الاسمِ النداء ، نحو « يَا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُلُ » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .
واستعمل المصنف « أَل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

= الإعراب : « وقاتم » الواو واو رب ، قائم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المحترق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* تَنْشَطَّتْهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهْقُ *

الشاهد فيه : قوله « المحترقن » و « الحفقتن » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المتقرن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَتُونِ أَفْعِلْنَ -- فِعْلٌ يَنْجَلِي^(١)
ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتَ » والمراد بها
تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو
« تَبَارَكْتَ » والكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَتَتْ » ، والمراد بها تاء التانيث الساكنة ، نحو « نَعِمْتَ »
و « بَشِئْتَ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة
بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلةٌ » ورأيتُ مسلةً ، ومررتُ بمسلةٍ « ومن
اللاحقة للحرف ، نحو « لَاتَ ، وَرُبَّتْ ، وَثُمْتُ^(٢) » وأما تسكينها مع ربٍّ
و ثُمٍّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ وَثُمْتُ » .

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بيجلي الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في
محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو
لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك ، وإن المعلوم لكونه جاراً
ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره ، وتا مضاف و « فعلت » قصد
لفظه : مضاف إليه « وأنت » الواو حرف عطف ، أنت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على
فعلت « ويا » معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلي » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه
أيضاً « ونون » الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أفعلن »
قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت
« لات » حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله في نصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى :
(ولات حين مناس) وأما دخولها على رب ففي نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَتَّى أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا
ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةً شَعَوَاءَ كَاللَّذَّةِ بِالْمَيْسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .
وإنما قال المصنف « يا افعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهى لا تختصُ بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفى الاسم نحو « غُلَامِي » وفى الحرف نحو « إِنِّي » بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل .

وعما يميز الفعل نُونُ « أَفْعِلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفة كانت ، أو ثقيلة ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَسَنَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُنْخِرَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فعنى البيت : ينجلُ الفعلُ بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٍ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ^(١)

= وأما دخولها على ثم فى نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّائِمِ بِسُلْبِي فَمَضَيْتُ نَفْتًا قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

(١) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » « وفى ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به لى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فَعْلَ الْأَمْرِ ، إِنَّ أَمْرَهُمْ^(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوه عن علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال ، ثم مَثَّلَ بـ « هل وفي ولم » مُنَبِّهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو « هَلْ زَيْدٌ قَاتِمٌ » و « هَلْ قَاتِمٌ زَيْدٌ » ، وأشار بفي ولم إلى المختص ، وهو قسيمان : مختص بالأسماء كفي ، نحو « زيد في الدار » ، ومختص بالأفعال كلم ، نحو « لم يَقُمْ زيد » .

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء .

(١) « وماضي » الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بـ « من » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم » الواو عاطفة أول للاستئناف سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بسم « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر « فهم » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور . وتقديره « إن فهم أمر قسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : مير الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومن : أمر من ماز التى يعينه ميزا - مثل باع يبيع يبعاً - إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم التى يسمه وسما - مثل وصفه يصفه وصفاً - إذا جعل له علامة يعرفها ، والأمر قوفاً « إن أمر فهم » هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَسْمُ : « لم يَسْم » وفي يضرب : « لم يَضْرِب » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يلى لم كيشم » .
ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالتأميز » أى : مَيَّزَ
ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما
لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ »
و « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بَشَّتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ » .
ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة
على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ » واخْرُجْ » .
فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي أَسْمُ فَعْلِيٌّ^(١) ، وإلى
ذلك أشار بقوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أَسْمُ نَحْوُ صَهْ وَحَبِيلٍ^(٢)

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهى لم -
فإنها تكون اسم فعل مضارع . نحو أود وأف ، بمعنى أنوج وأتضجر ، وإن دلت
الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة
فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد واقترق ، فإن كان امتناع
قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما في فعل التعجب نحو :
« ما أحسن السماء » وكما في « جذا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .
(٢) « والأمر » النواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط
« لم » حرف نفي وجزم « ياك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكن
النون المعنوية للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار
ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما في محل
جزم جواب الشرط ، وإنما لم يحىء بالغاء للضرورة . والجملة من الشرط وجوابه في محل
رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فَصَّةٌ وَحَبِيلٌ : اسمان وإن دلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَبَّلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَبَّلَ بمعنى أَقْبَلَ ؛ فالفارق ^(١) بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَّمَهُ ، نحو « اسْكُتَنَّ ، وَأَقْبَلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك في « صه ، وحبل » .

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فإليت لا يخلو من الضرورة ؛ نحو « خبر مبتدأ مخوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه » مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحبل » معطوف على صه .

(١) ثلاثة فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو وياها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وباهما ، والثالث : ما هو حائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه ومه ؛ فما نون وجوبا أو جوازا فهو نسكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على اللغى ، وثانها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التصدى وال لزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب فى التصدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تنديده لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه وهو زدى-متعد ، وتحالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه » بلفظ واحد للمفرد والثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول : اسكنى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكنن ، والثانى أنها لا يتقدم معها عليها ؛ فلا تقول : « زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛ تقول : أنزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : أنزل أنزل ، واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

.....

== المضارع في جوابه ، فنقول : أنزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْتِيهَا الْمَسَاحُ دُلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : حذ دلوي ، ولا يجعل قوله : « دلوي » معمولاً لدونك الموجود ؛ ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وباء المحاطة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة ، اختلف النعاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، ولا تتصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأً وفاعلاً ؛ وهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها « خالفة » .

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ^(١)

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ^(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الحُرُوفِ ، وهو المعنى بقوله : « لَشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أى : لشبه مُعَرَّبٍ مِنَ الحُرُوفِ ؛ فَعَلَّةُ البناء منحصرَةٌ عند المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى شبه الحُرُوفِ ، ثُمَّ نَوَّعَ المصنَّفُ وَجُوهَ الشَّبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا فى شَبِّهِ الحُرُوفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيويوه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كُلِّهَا ترجع إلى شبه الحرف ،

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المبنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبنائوه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدنى له من الحرف ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشيء ، من الشيء ، إذا قربته منه ، والباء فيه هنا ياء زائدة للاشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المقوص المسكر غير المنصوب تحذف وجوبا .

وممن ذكره ابن أبي الرِّبِّيع^(١).

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله — عند هؤلاء — من الاسم « نزال وهيئات » فإنهما لما أشبهتا « انزل وبعد » في المعنى بنيا، وهذا السبب غير صحيح، لأنه لو صح للزم بناء نحو « تمالك و « ضربا زيدا » فإنهما معنى فعل الأمر وهو مبني. وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التي من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابعتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المفعول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبداً متأثراً بفاعل يعمل فيه، لافي لفظه ولا في محله.

وقل قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، لا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يحمله العامل، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعملوه بأن السببين يمتنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة، ومثلا لذلك بـ « حذام، وقطام » ونحوهما، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة، وهو فاسد، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، ومثاله « آذريجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والمجعة والتركيب وزيادة الألف والنون، =

كَالشَّبَةِ الْوَضْعِيَّةِ فِي أَسْمَى جِئْتَنَا وَالتَّمْنَوِيَّةِ فِي مَتَى وَفِي هَذَا^(١)
وَكِنْيَاةٍ عَنِ الْفِئْلِ بِلَا تَأْتِرُ ، وَكَافْتِقَارٍ أَصْلًا^(٢)
ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :
(قال الأول) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الألف موضعاً على حرف

== وليس بناء حذام ونحوه لما ذكرناه ، بل لمضارعتة في الهيئة نزال ونحوه بما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الخذاق من التحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه « الوضعي » نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي واسمي مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي » معطوف على الوضعي « في متى » وفي هذا « جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبه الذي من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوي الكائن في « متى » الاستفهامية والنسبوية وفي « هنا » الإشارة .

(٢) « وكناية » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » وعبر عن متعلق بليابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف : وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها إذ تنال المحل بمحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كناية « أصلاً » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » في « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « في أُسْمَى جِئْنَا » فالتاء في جِئْنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك « نا » اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين^(١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول « متى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كياء الجبر ولاءه . وكانه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثنائيي لين كلا وما التائيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا ونم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كثناء الفاعل ونا وأكثر الضائير فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين ، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقضى ولكن لم ينفذ المانع ؛ فالقضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه ، وشرط تأثير القضى أن ينفذ المانع .

الحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشَرْطِ ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَقُم » وفي الحَالَتَيْنِ هِيَ مُشَبَّهَةٌ لِحَرْفٍ مُوجُودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمُعْزَةِ ، وفي الشَرْطِ كَالْإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُوضَعَ فَلَمْ يُوضَعْ ، وذلك لَأَنَّ الإِشَارَةَ مَعْنَى مِنَ المعاني ؛ فحَقّاً أَنْ يَوْضَعَ لَهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، كما وضعوا للنفي « مَا » وللنهي « لَا » وللتعني « كَيْتَ » وللترجي « كَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإِشَارَةِ لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً^(١) .

(والثالث) شبههُ لَهُ في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كُأَسْمَاءِ الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحَرْفِ في كونه يَمْعَلُ وَلَا يَمْعَلُ فِيهِ غَيْرُهُ^(٢) سَكَأَنَّ الحَرْفَ كَذَلِكَ .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإِشَارَةِ مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو أَلِ الْعَهْدِيَةِ ؛ فإنها تشير إلى معهود بين التكلم والمخاطب ، ولما كانت الإِشَارَةُ في هنا ونحوها حَسِيَّةً وفي أَلِ الْعَهْدِيَةِ ذَهْنِيَّةً لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ، اذكره الشارح من أن أسماء الإِشَارَةِ بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدرًا . ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لَدَى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « مَا » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدرًا ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل مادام مقصوداً ، معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً » بدلاً من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقلنا « مادام مقصوداً منه معناه » يريد به الإِشَارَةُ إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه -- بأن يقصد لفظه مثلاً -- فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمى المزني :

=

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « حَرَبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَاب « أَضْرِبْ » وليس مبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أدرك » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتراكاً في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية^(١) ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِيْمٌ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالَ وَلُجٌّ فِي الدَّرْعِ
فزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ؛ فهي مرفوعة بضمه مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الجيل :
وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَهُ أَنَّ سَيِّفِي كَرِيهُ كَلَمًا دُعِيْتُ نَزَالَ
ونظيرها قول جريئة الفقي :

عَرَضْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطَمُ
(١) إذا قلت « هيات زيد » مثلاً - فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء : الأول - وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو - أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأي هو الذي يجرى عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني - وهو رأي سيويه - أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، والثالث - وهو رأي اللآزني - أن هيات مفعول مطلق =

(والرابع) شَبَّهَ الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافَتْحَارٍ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصَّلَةِ ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت ^(١) .

وحاصلُ البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بامل لفظي محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناطق على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تتضمن أغلب ألفاظه وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسأره محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شها معنويا ، لا نيبا .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » وهذا جاز على القول بأن فوائج السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من التشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب بفعل مقدر كاقراً ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه للمعنى ، إذ التكلم والخطاب والنية من المعاني التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفقر افتقاراً متأسلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضئى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبْهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَاءٍ^(١)
يريد أن المعرب خِلافُ الْمُبْنِيِّ ، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب
ما لم يُشَبَّهِ الحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرف عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ،
وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسَمَاءٍ — وَسَمَاءٌ : لغةٌ في الاسم ، وفيه ست
لغات : اسم — بضم الهَمْزة وكسرها ، وَسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وَسِيمٌ —
بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وَعَمْرُو ،
وإلى متمكن غير أَمْكَنَ — وهو غير المنصرف — نحو : أَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ؛

(١) « والمعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم
موصول في محل رفع خبر المبتدأ « قد سَلِمَ » قد : حرف تحقيق ، وسَلِمَ : فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب
صلة للموصول ، والألف في « سَلِمَ » للإطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله
سَلِمَ ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأَرْضٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كَأَنَّ كَأَرْضٍ « وَسَمَاءٌ » الواو حرف عطف ،
سَمَاءٌ : معطوف على أَرْضٍ ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ،
وهو — بضم السين مقصورا — إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في
الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب ونهى بالمبني فقال
« المعرب والمبني » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب
ومبني » ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وآخر
المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني
بسبب كونه هو الأصل في الأسماء . وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً ، والمعرب
غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء
سته أبواب ليس غير ؟ ١ .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو المرب ، وهو قسيان : متمكن امكن ،
ومتمكن غير أمكن^(١) .

وَفِمْلُ أَمْرٍ وَمُفْيٌّ بُنْيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرَبًا^(٢)
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ : كَبِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ^(٣)

(١) وللمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ،
ويجر بالكسرة ، ويسمى للتصرف ، وللمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يجر
بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا يتصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضى » يقرأ
بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض
مبنى للمجهول ، والألف التي فيه للثنية ، وهي نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضى »
على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن »
حرف شرط « عربا » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه
للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق . من
الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى
خلا ، وبأى من باب قد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا — مثل مما يسمو سموا
— إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلي :

وَأَيُّ لَتَعْرُونِي لِلدُّكْرَاكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَقَضَ الضُّفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف
إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار
والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كبرعن » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كأن كبرعن « من » اسم موصول
مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن ينقص لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على
السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فشكل كلمة منها كحرف من =

لما قرَّعَ من بيان العرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ في بيان العرب والمبنى من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، قرَّع في الأفعال^(١)؛ فأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، وقَلَّ ضياء الدين بن العِلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، قرَّع في الأسماء.

والمبنى من الأفعال ضربان :

== حروف زيد مثلا فتن « فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة للموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيًا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للحرث ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبنيًا لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعرابه ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبة لا يوضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل التي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منيّا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنت لو فعلت أيهما منفردا جاز .

(أحدهما) مَا تَفْتَقِ عَلَى بَنَائِهِ ، وهو الماضي ، وهو مبني على الفتح ^(١) نحو «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم ، أو ضميرٌ رُفِعَ متحركٌ فيسكن .
(والثاني) مَا اخْتَلَفَ فِي بَنَائِهِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وهو فعل الأمر نحو «اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين ، ومُعَرَّبٌ عند الكوفيين ^(٢) .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيدِ المباشرة «هَلْ تَضْرِبِينَ» والفعل مُعَمَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْخَفِيفَةِ وَالثَقِيلَةِ ^(٣) فَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ لَمْ يُبَيَّنْ ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا

(١) بَيَّ الْفِعْلُ الْمَاضِيَ لِأَنِّ الْبِنَاءَ هُوَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ — مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ — لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمَعْرَبَ فِي وَقْعِهِ خَبْرًا وَصِفَةً وَصَلَةً وَحَالًا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِيَ خُصُوصَ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أَخْفَى الْحَرَكَاتِ ، فَقَصَدُوا أَنْ تَتَعَادَلَ خَفَتُهَا مَعَ ثِقَلِ الْفِعْلِ بِسَبَبِ كَوْنِ مَعْنَاهُ مَرْكَبًا ، لِثَلَاثِ مَجْتَمَعِ ثَقِيلَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَتَرْكِيبِ مَعْنَاهُ هُوَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ .

(٢) عِنْدَهُمْ أَنَّ نَحْوَ «اضْرِبْ» مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مَقْدَرَةٌ ، وَأَصْلُهُ لِتَضْرِبَ ، فَحُذِفَتْ اللَّامُ تَخْفِيفًا ، فَصَارَ «تَضْرِبْ» ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ قَصْدًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمَضَارِعِ غَيْرِ الْمَجْزُومِ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ ، فَاجْتَنِبَ بَعْدَ حُذْفِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ إِلَى هَمْزَةٍ الْوَصْلِ تَوَصُّلًا لِلنَّطْقِ بِالسَّاكِنِ — وَهُوَ الضَّادُ — فَصَارَ «اضْرِبْ» وَفِي هَذَا مِنْ التَّكْلُفِ مَا لَيْسَ تَحْتَاجُ .

(٣) لَا فَرْقَ فِي اتِّصَالِ نَوْنِ التَّوَكِيدِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَمِبَاشَرَتِهَا لِهَيْئَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَلْفُوظًا بِهَا كَمَا مِثْلُ الشَّارِحِ ، وَأَنْ تَكُونَ مَقْدَرَةً كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ الْأَصْبَطُ بِنِزَاجِ
لَا تَسْهِنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ
فَإِنْ أَصْلَ قَوْلِهِ لَا تَسْهِنَ لَاتَسْهِنَ بِنَوْنَيْنِ أَوَّلَاهَا لَامُ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِيَةُ نَوْنُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، فَحُذِفَتْ نَوْنُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ بَعْدَ حُذْفِهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمِ بِلَامِ النَّهْيِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ نَوْنُ التَّوَكِيدِ مَقْدَرَةً فِي هَذَا الْفِعْلِ لَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَا تَسْهِنَ

فَصَلَ يَبْنِي وَيَبْنِيهَا أَلْفَا اثْنَيْنِ نَحْوَ « هَلْ تَضْرِبَانَّ » ، وأصله : هل تَضْرِبَانَّ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ لحذفت الأولى — وهى نون الرفع — كراهةً لتوالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضْرِبَانَّ^(١) » .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ يَبْنِي وبين نون التوكيد وأَوْجَعَ أَوْجَعُ ، مخاطبةً ، نحو « هل تَضْرِبُني يَازِيدون » و « هل تَضْرِبُني يَاهند » وأصل « تَضْرِبُني » تَضْرِبُونَنِي ، لحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تَضْرِبُونَنِي ، لحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُني ، وكذلك « تَضْرِبُني » أصلُهُ تَضْرِبُونَنِي ؛ ففعل به ما فعل بتَضْرِبُونَنِي .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعرَبوا مضارعاً إن عرَباً من نون توكيد مباشر » ففُتِرَ ط في إعرابه أن يَعرَى من ذلك ، ومفهومُهُ أنه إذا لم يَعرَ منه يكون مبنياً . ففعل أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو « هَلْ تَضْرِبُني يَازِيدُ » فإن لم تباشره أعرَب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وزهد الأخفش إلى أنه مبنى مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم اتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنَدَاتُ يَضْرِبُنَّ » والفعلُ معها مبنى على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — في بعض كتبه أنه لا خلاف في

== يحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين — وهما الياء وآخر الفعل — ثم يكسر آخر الفعل تخلصاً من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول « الفقير » لأن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هي غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علماً أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد ، في اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة ، فلو لم تكسر النون في المثنى التيسر للسند للاتين في اللفظ بالسند إلى المفرد .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح ^(١) .

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَقِقٌ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي التَّمْيِينِ أَنْ يُسَكَّنَ ^(٢)
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنٌ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ ^(٣)
الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يمتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو
« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبويض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .
والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يمترك المبنى
إلا لسبب كالتخلف من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنٌ وَقَامَ
وَأِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَبَّيْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو اسم ،
و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو « كَمْ » ، واضرب وأَجَلْ .

(١) ممن قال بإعرابه السهلي وابن درستويه وابن طلحة ، ورأيهم أنه معرب بإعراب
مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول في نحو (والوالدات
يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره . منع ظهورها شبه يرضعن
بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ
« لبنا » جار ومجرور متعلق بمسئق « والأصل » مبتدأ « في المبنى » جار ومجرور
متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكن » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، والالف
للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى ، وأن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراءى كونه ساكناً .
(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ،
مرفوع بالواو نية عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف
إليه و « ذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه و « ضم » معطوف على كسر
بتقدير مضاف : أي وذو ضم « كَأَيْنَ » متعلق بمحذوف خبر لبتدأ محذوف « أَمْسٍ ،
جِثْ » معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكن كَمْ » الواو عاطفة أو للاستئناف ،
الساكن : مبتدأ « كَمْ » خبره ، ويجوز العكس .

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون في الاسم، والفعل، والحرف^(١).

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لَّاسْمِ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابًا^(٢)
وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بَأَنْ يَنْجَزِمَا^(٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينبو عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول الأمر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، والثاني: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: اكتبوا واكتبي، وأنه ينبو عن الفتح في البناء شيان: أولهما الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للنافية للجنس، نحو: لا مسلمات، وثانيتها الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للنافية للجنس أيضا، نحو: لا مسلمين، وأنه ينبو عن الضم في البناء شيان: أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: يا زيدان، وثانيتها الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا، نحو: يا زيدون.

(٢) «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إعرابا» مفعول ثان لاجعلن «لاسم» جار ومجرور متعلق بإعرابا «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن، والألف للاطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، ونحو مضاف وحمله الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه.

(٣) «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جورا تقديره هو يعود إلى الاسم. والجملة في محل رفع =

فَارْفَعَ بِضَمٍّ، وَأَنْصَبَنَ فَتَحًا، وَجُرَّ كَسْرًا: كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرُ (١)
وَأَجْزَمَ بِتَسْكِينٍ، وَغَيَّرَ مَا ذَكَرَ يَنْوِبُ، تَحْوًى: جَاءَ أَحْوَبَنِي تَمِيرَ (٢)

== خبر المبتدأ « بالجر » جار ومجرور متعلق بمحخص « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض مبنى للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل محصا « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مضدري ونصب « ينجزما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بمحخص . (١) « فارتفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بضم » جار ومجرور متعلق بارتفع « وأنصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارتفع « فتعا » منصوب على نزع الخافض أى بفتح « وجر » الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارتفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتعا منصوب على نزع الخافض « كذكر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وأجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارتفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق بأجزم « وغير » الواو للاستثنا ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أحي » فاعل م. ريع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه ==

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زيدٌ يَقُومُ ، وإنَّ زيداَ لَن يَقُومَ» وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو «زيدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لَمْ يَضْرِبْ» . والرفع يكون بالضمّة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائبا عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في «أخو» والتاء عن الكسرة في «بني» من قوله : «جا أخو بني نمر» وسيدكر بعد هذا مَوَاضِعُ النِّيَابَةِ .

وَأَرْفَعُ يَوَاوٍ ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ ،
وَأَجْزُرُ بِيَاءٍ — مِّنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ^(١)
شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعَرَّبُ بِالنِّيَابَةِ عَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

== مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و «نمر» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه .

(١) « و ارفع » الواو للاستئناف ، ارفع فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يواو » متعلق ب ارفع « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « واجر » الواو عاطفة ، اجر : فعل أمر مبني على السكون ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « ياء » جار ومجرور متعلق باجر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو محذوف حال من ما للوصول « أصف » فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منسوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌّ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُومالٌ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيد » وتنصب بالالف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مرَّرتُ بآبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والالف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الالف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شىء عن شىء مما سبق ذكره ^(١) .

(١) في هذه المسألة أقوال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد أقواله ، وهو الذى ذكره الناظم هنا وما لى إليه . والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من التأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدّمنا ذكره ، قال أئباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ففى أمكن هذا الأصل لم يحز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك وقد رأيت أحاً لك ، ومررت بهم ، فإذا قلت فى حال الإضافة ، « هذا أبوك » فالضمة باتية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؛ فكذا هنا . وكذا الواو والالف والياء بعد هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =

مِنْ ذَلِكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةَ أَبَانَا وَالْقَمِّ ، حَيْثُ الْيَمِّ مِنْهُ بَابُ (١)
 أَيْ : مِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ ، وَتَجْرُ بِالْيَاءِ — ذُو وَقَمِّ ،
 وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ فِي «ذُو» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، نَحْوُ «جَاءَنِي ذُو مَالٍ»
 أَيْ : صَاحِبُ مَالٍ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : «إِنْ صُحْبَةَ أَبَانَا» أَيْ : إِنْ أَفْتَمَ
 صُحْبَةً ، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ «ذُو» الطَّائِفَةِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَفْهَمُ صُحْبَةً ، بَلْ هِيَ بِمَعْنَى
 الَّذِي ؛ فَلَا تَكُونَ مِثْلَ «ذِي» بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، بَلْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً ، وَآخِرُهَا
 الْوَاوُ رَفْعًا ، وَنَصْبًا ، وَجَرًّا ، وَنَحْوُ «جَاءَنِي ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَزْتُ
 يَذُو قَامَ» ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٤ — قَائِمًا كِرَامًا مُوسِرُونَ لَقِيَّتُهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجَر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف
 جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجَر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة
 حروف هذه الأسماء ، فرددوها — في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم —
 بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) «مِنْ ذَلِكَ» مِنْ ذَا : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ ، وَالْكَافُ حَرْفُ
 خُطَابٍ «ذُو» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «إِنْ» حَرْفُ شَرْطٍ «صُحْبَةُ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِأَبَانَا «أَبَانَا»
 أَبَانُ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعودُ إِلَى ذُو ، وَأَلْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ
 وَهُوَ فِعْلٌ شَرْطٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ
 أَبَانُ ذُو صُحْبَةٍ فَارْفَعَهُ بِالْوَاوِ «وَالْقَمِّ» مَعْطُوفٌ عَلَى ذُو «حَيْثُ» ظرفٌ لِمَكَانِ «الْيَمِّ»
 مُبْتَدَأٌ «مِنْهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِبَيَانِ «بَابَا» فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى انْفِصَالٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ
 لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعودُ إِلَى الْيَمِّ ، وَأَلْفُهُ
 لِلْإِطْلَاقِ وَجُمْلَتُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ الْيَمِّ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ
 بِإِضَافَةِ «حَيْثُ» إِلَيْهَا .

٤ — هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطُّوِيلِ ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ مَنْظُورِ بْنِ سَعِيمٍ الْفُقَعِيِّ ، وَقَدْ ==

استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة ، وفي باب الوصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً .
وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَأَكُنْتُ بِهَاجٍ فِي أَقْرَى أَهْلِ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكَى وَأَبْكَى أَبُوَا كِيَا
فَمَا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ دُوْعِنْدَهُمْ ... البيت
وَأَمَّا كَرَامٌ مُعْسِرُونَ عَدَرَتُهُمْ وَأَمَّا لِثَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرَضِي أَتَقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَى رِدَائِيَا

ال لغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء ، « القرى » - بكسر القاف مقصوراً - إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً وإن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيقاتهم ، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضنائة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيقات « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتقصين ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف بفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما لقبى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير التكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب . وحجلة الفعل الماضى وناعله =

ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «خسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وهو مضاف وياء التثكام مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت « ذى » فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب « عندهم » عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع « كفانيا » كنى : فعل ماض مبنى على فتح ، مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم للموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء التثكام مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كنى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله « خسبي من ذو عندهم » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى « خسبي من ذى عندهم » بالياء ، واستدل بهذه الرواية على أن « ذا » الموصولة تعامل معاملة « ذى » التى بمعنى صاحب والتى هي من الأسماء الخمسة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة وتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى « خسبي من ذو عندهم » بالواو ، واستدل بها على أن « ذو » التى هي اسم موصول مبنية ، وأنها تنجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ؛ وسيدكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فأعرف ذلك ولاتنسه .

قال ابن منظور في لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

== * فَإِنَّ نَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سِمَعَتٍ بِهِ *

وكذلك يُشترطُ في إعراب القم هذه الأَحرُفِ زَوَالُ الميمِ منه ، نحو « هَذَا فَوْهُ ، وَرَأَيْتُ فَاهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « وَالْقَمِ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَّا » أَى : انفصلت منه الميم ، أَى زالت منه ؛ فإن لم تَزَلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هَذَا فَمٌ ، وَرَأَيْتُ فَمًا ، وَنَظَرْتُ إِلَى فَمٍ » .

* * *

أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌّ - كَذَلِكَ ، وَهْنٌ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ^(١)
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصَيْنِ أَشْهُرِ^(٢)
يعنى أن « أَبًا ، وَأَخًا ، وَحَمًّا » تَجْرَى تَجْرَى « ذُو ، وَفَمٍ » الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا ؛

== فَإِنْ « ذُو » هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرنح والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذوجاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، أى بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أنى عليه ذو أنى على الناس ، أى الذى أنى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى هـ اهـ .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالتى معنا على أن « ذُو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جارا أو منصبا ؛ فإن قول الشاعر « ذُو سمعت به » نعت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إسم ، ولو كانت « ذُو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناءها كما علمت على السكون (١) « وَأَبٌ » مبتدأ « أَخٌ حَمٌّ » معطوفان على أَبٍ مع حذف حرف العطف « كَذَلِكَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أَبٍ وما عطف عليه « وَهْنٌ » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك « وَالنَّقْصُ » مبتدأ « فى هذا » جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن « الأخير » بدل أو عطفيان من اسم الإشارة أو هو نعت له « أَحْسَنُ » خبر المبتدأ .

(٢) « وَفِي أَبٍ » جار ومجرور متعلق بـ يندر الآتى « وَتَالِيَيْهِ » معطوف على أَبٍ يندر فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص « وَقَصْرُهَا » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « مِنْ نَقْصَيْنِ » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أَشْهُرِ » خبر المبتدأ .

فُتْرِفَعُ الْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ ، وَتَجْرُ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُوهُ وَأُخُوهُ وَحُمُوهُ »
وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ
فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنَفُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَفْظَيْنِ آخَرَيْنِ .

وَأَمَّا « هَنْ » فَالْمُصْبِحُ فِيهِ أَنْ يُعْرَبَ بِالْحُرُكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى النُّونِ ، وَلَا يَكُونُ
فِي آخِرِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، نَحْوُ « هَذَا هَنْ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتُ هَنْ زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِنِ
زَيْدٌ ^(١) « وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالتَّنْقِصُ فِي هَذَا الْآخِرِ أَحْسَنُ » أَيْ : التَّنْقِصُ فِي
« هَنْ » أَحْسَنُ مِنَ الْإِتْمَامِ ، وَالْإِتْمَامُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا ، نَحْوُ « هَذَا هَنْوُهُ » ،
وَرَأَيْتُ هَنَاؤُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنْيِهِ « وَأَنْكَرَ الْقُرَّاءُ جَوَازَ إِتْمَامِهِ ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ
بِحُكَايَةِ سَيَبَوِيهِ الْإِتْمَامَ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

وَأَشَارَ الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ : « وَفِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ بِنْدَرُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إِلَى اللَّفْظَيْنِ
الْبَاقِيَتَيْنِ فِي « أَبٍ » وَتَالِيِيهِ — وَهَمَا « أَخٌ ، وَحَمٌ » — فَلِجَدَى اللَّفْظَيْنِ التَّنْقِصُ ،
وَهُوَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحُرُكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْبَاءِ وَالْخَاءِ
وَالْمِيمِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُؤُ وَأُخُؤُ وَحَمُؤُ » ، وَرَأَيْتُ أَبُؤُ وَأُخُؤُ وَحَمُؤُ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ
وَأُخِيهِ وَحَمِيَّاهُ » وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

(١) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ
بِهَنْ أَيْهِ ، وَلَا تَسْكُنُوا » وَتَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ . عَنْهُ دَعَا بِدَعَائِهَا فَقَالَ : يَا لِفُلَانِ ،
وَيَا لِفُلَانِ ، وَالتَّرْضُ أَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْعَصِيَّةِ الْقَبِيلَةِ الَّتِي جَاهَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
جَهْدَهُ فِي حُمُوهَا . وَمَعْنَى « أَعْضُوهُ بِهِنِ أَيْهِ » قَوْلُوا لَهُ : عَضُّ أَيْرِ أَيْكَ ، وَمَعْنَى
« وَلَا تَسْكُنُوا » قَوْلُوا لَهُ ذَلِكَ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ ، مُبَالِغَةً فِي التَّشْنِيعِ عَلَيْهِ ، وَمَعْلُومُ الْاسْتِشْهَادِ
قَوْلُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : « بِهِنِ أَيْهِ » حَيْثُ جَرَّ لَفْظَ الْهَنْ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ . وَمِنْ
ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : « مَنْ يَطْلُ هَنْ أَيْهِ يَنْتَقِطُ بِهِ » يَرِيدُونَ مِنْ كَثَرِ إِخْوَتِهِ . اشْتَدَّ بِهِمْ
ظَهْرُهُ وَقَوَّى بِهِمْ عِزَّهُ (وَانْظُرْهُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ رَقْمُ ٤٠١٥ فِي ٣/٣٠٠ بِتَعْقِيقِنَا)
(٤ — شَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ ١)

٥ — بَأْيٍ أُقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه ينذر »
أي : ينذر النقص ، واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعا ،
ونصباً ، وجراً ، ونحو « هَذَا أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ،
وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وعليه قول الشاعر :

٥ — ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن
حاتم الطائي ، وقوله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَّقِيمُ . تَصَدَّعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمٍ
اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد
أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء
على مثال أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو
الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام
لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٣٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف
إليه « اقتدى عدى » فعل ماضٍ وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة
الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ
« يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه « فما » الفاء واقعة في
جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيجوزاً تقديره
هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي نرجحه من بينها ،
وإن رجح كثير من النجاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه — يشابه به » حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ،
ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا
الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ، ولا يجتنبون لها حروف العلة لتكون
علامة إعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي النول لبعض أهل اليمن:

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشُلَّ عِلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمِثْنِي حَقْبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الآيات شاهد للسئلة التي معنا، وقايتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الآيات في قوله: «وناجيا أباه» فإن «أباه» فاعل بقوله: «ناجيا» وهذا الفاعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجيا أبوها».

الإعراب: «إن» حرف تأكيد ونصب «أباه» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباه» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «لما» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» جبار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتهما» مفعول به يبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإعاجاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغائتين البدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله: «أباه» الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب؛ فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة =

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ،
وهذه اللغة أشهرُ من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في « أب ، وأنح ، وحَم » ثلاث لَفَاتٍ : أشهرها أن
تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً^(١) ، والثالثة أن
محذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَن » لغتين : إحداهما
النقص ، وهو الأشهرُ ، والثانية الإثْنَامُ ، وهو قليل .

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِليَا كَجَا أَخُو أَيْبِكَ ذَا أُعْتِلَا^(٢)

= ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه
يعد جيداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزيد ،
وكلمهم عن يازمون الثني الألف في أحواله كلها ، وقد تسكلم بها في الموضعين النبي صلى
الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليمة »
وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا
قيس » وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط ، مضاف و « ذا »
مضاف إليه « الإعراب » بذل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن » حرف مصدري
ونصب « يَضَفَّنَ » فعل مضارع مبنى للجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون
النسوة في محل نصب بأن ، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط
إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « ليا » معطوف على
محذوف ، والتقدير : لسكل اسم لا ليا « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف
والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ،
وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء ، وأخو مضاف وأنى من « أيبك » مضاف
إليه مجرور بالياء ، وأنى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :
 (أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ » ، وَرَأَيْتُ أَبَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي .
 (الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ
 وَخَوْهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو « هَذَا أَبِي ،
 ورَأَيْتُ أَبِي ، ومَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتي ذكر
 ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةٌ ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةٌ ؛
 فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيُّ مَالٍ ،
 ورَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ ، ومَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ » .

(الرابع) : أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة
 أو مُتَنَاءَةٌ ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة ^(١) ، نحو « هؤلاء آبَاءُ

= بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » مضاف إليه . وأصله اعتلاء
 ققصره للاضطراب ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً
 وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أى اسم من
 الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أَيْكَ ذا اعتلاء ، فأخو : مثال
 للرفع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأَيْكَ : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف
 لتضمير المخاطب ، وذا : مثال للنصب بالألف ، وهو مضاف إلى « اعتلاء » ، وكل واحد
 من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا
 شذوذاً ، وهي - حينئذ - تعرب بإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء
 المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعها منها جمع المذكر إلا الأب وذو .
 فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا سَكَيْنَ وَفَذَيْلُنَا بِالْأَيْدِيَا =

الزَّيْدِينَ ، ورأيت آباءَهُمْ ، ومررت بآبائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّةٌ أعربت
إِعْرَابَ الثَّنَى : بالأنف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زَيْدٍ ،
ورأيت أبويهِ ، ومررتُ بآبويهِ » .

ولم يذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — من هذه الأربعة سوى الشرطين
الأَوَّلَيْنِ ، ثم أشار إليهما بقوله : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لِلالِيَا »
أى : شَرَطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ التَّكْمِلِ ؛ فَعَلِمَ مِنْ
هَذَا أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ إِضَاقَتِهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَدُ أَنْ تَكُونَ [إِضَاقَتِهَا] إِلَى غَيْرِ يَاءِ التَّكْمِلِ .
ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله
« يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُهَا ، وهو لم يذكرها إلا مفردة
مكبرة ؛ فكأنه قال : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ الْمَذْكُورَةُ
إِلَى غَيْرِ يَاءِ التَّكْمِلِ » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تصاف إلى مُضَنَّرٍ ، بل إلى اسم
جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي ذُو قَامٍ » ^(١)

= وأما « ذُو » فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والآخرى
إلى الضمير شذوذاً ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى الزبي :
صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُوسَتِهَا ذُووها

ففي « ذُووها » شذوذٌ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم
(١) اعلم أن الأصل في وضع « ذُو » التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى ثَمَّتِ ماقبلها
بما بعدها ، وذلك يستدعي شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مملاً يمتنع أن يوصف
به ، والثاني : أن يكون ما بعدها مملاً يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء
ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى ، وَكِلَا إِذَا يَمْضُرُّ مُضَافًا وَصِلًا^(١)

== فنقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل الصدر المشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة ، فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً - وذلك الضمير والعلم - فلا يضاف « ذو » ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَا زَوْيَ أُرْوَمَتِيَا ذَوُّوْهَا
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقَضَلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُّوْهُ
وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهَذَا الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ يُتَقَدَّلْ فِيهِ الْوُجُوْهُ
إِنَّمَا يَصْطَلَعُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُّوْهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافة « ذو » إليه ، ونذكر نحو قولهم : اذهب بذي تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذي سلامة ، فتلخص أن « ذو » لاتضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجماد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن

(١) « بالآلف » جار ومجرور متعلق بارتفاع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المثني » مفعول به لارتفاع ، منصوب بفتحة مقدرة على الآلف « وكلا » معطوف على المثني « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يَمْضُرُّ » جار ومجرور متعلق بوصل الآف « مضافا » حال من الضمير المستتر في وصل « وصلا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارضه بالآلف .

كَلِمَتَا كَذَلِكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(١)
وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلْفِ^(٢)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات
الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف .
وحده : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف
مثله عليه » فيدخل في قولنا « لفظ دال على اثنين » المثني نحو « الزيدان »
والألفاظ الموضوعة لاثنيين نحو « شفع » ، وخرج بقولنا^(٣) « بزيادة » نحو

(١) « كنا » مبتدأ « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف
حرف خطاب « اثنان » مبتدأ « واثنتان » معطوف عليه « كابن » جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجران الآتي « وابنتين »
معطوف على ابنتين « يجران » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ،
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف » فعل مضارع « الياء » فاعله « في جميعها » الجار والمجرور متعلق
بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف » مفعول به لتخلف « جراً »
مفعول لأجله « ونصباً » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف
و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجمله من الفعل
ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثني
وهو مع ذلك لا يدل على اثنين . وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً ، فأما ما يدل
على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان . وشبعان . وجوعان ، وسكران
وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل
على الثلاثة فصاعداً فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب
هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها في كل حال ؛ لأنها
ن الصفة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفَع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو « اثنان » فإنه لا يصلح لإحقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « اثنَيْنِ » وخرج بقولنا « وعَطَفَ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عايه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قر ، ولكن يُعْطَفَ عليه مُغَايَرَهُ لا مثله ، نحو : قر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع الثنى وكلا » إلى أن الثنى يُرْفَعُ بالألف ، وكذلك شِبْهُ الثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ الثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله « وكلا » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ الثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بالثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنان مُلْحَقَةٌ بالثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حدُّ الثنى ، لكن لا بُلْحَقُ كلا وكلتا بالثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ ، نحو « جاءني كِلَاهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرا ، نحو « جاءني كِلَا الرجلين وكِلْتَا المرأتين ، ورأيت كِلَا الرجلين وكِلْتَا المرأتين ، ومررت بكِلَا الرجلين وكِلْتَا المرأتين » ؛ فهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلاً »^(١) .

(١) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم -- من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة الثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا -- هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه -- على ماذهب إليه نحاة البصرة -- أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى الثنى ، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالثنى من جهة المعنى ؛ فأخذ احكم المفرد تارة وحكم الثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، فى الإعراب . وفى إعادة الضمين عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ . وعليه جاء قول الشاعر :

=

ثم بيّن أن اثنين واثنتين يجران مجزئ لبين وابنتين ؛ فائتان واثنان مُلَحَقَانِ بالثنى [كما تقدم] ، وابنَانِ وابنتَانِ مثنى حقيقه .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجرّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » واحتقرز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررت بالزَّيْدَيْنِ » وسيأتى ذلك .

وحاصل ما ذكره أن الثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويَجْزُءُ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب^(١) من يجعل المثنى والملحق به

= نَعَمْ التَّقَى عَمَدَتُ الْيَمِّ مَطِيبَتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا لَلْسِيرِ كَلَانَا
ومحل الشاهد في قوله « كَلَانَا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله « بِنَا » وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف في حالة الجر .
وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله :

إِنَّ اللَّيْثَةَ وَالْخَنُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فتراه قال « يوفى المخرام » بالإنفراد ، ثم قل « يرقبان » بالثنية ، فأما الإعراب فإن جعلت « كلاهما » توكيداً كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده . وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جارياً على اللغة الفصحى .
(١) هذه لغة كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو النضر وبنو هجيم وبنو من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت
الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

وَارْفَعْ يَوَاوِيَّ اجْرُزْ وَأَنْصِبْ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ »^(١)

= يكر بن وائل وزيد وختم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان
لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران في ليلة » وجاء عليها
قول الشاعر :

تَرَوَدَّ مِنَّا بَيْنَ أَذُنَاهُ طَعْنَةٌ دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » - لو جرين على اللغة المشهورة - أن
تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة في
موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفي الآية الكريمة تخرجات أخرى تجرهما على
الاستعمال في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها في قول عبد
الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ ح يَلْسَنِي وَأُلُومُهُنَّ
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هي هاء السكت ، و « هذان » في الآية الكريمة
حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » ، مؤكدة
ناصبية للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هذان ساحران » مبتدأ
وخبر كما في الوجه السابق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال
والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يواو »
جار ومجرور متعلق بارتفاع « ويا » جار ومجرور متعلق بآجر الآتى ، وقوله انصب
معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه . أى : آجر ياء وانصب ياء « آجر » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ،
وهو معطوف بالواو على آجر « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع وآجر وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما يحل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .
وأشار بقوله : « عامر ومذنب » إلى ما يجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُفِّرَ جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٌ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصَفٌ ^(١) ، وإن كان علماً تغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زَيْنَبُونَ ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرس — لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَة » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون ^(٢) ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سيويه » سَيَوِيهُونَ ، وأجازه بعضهم .

== وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

رَكِمْتَ تَمَاضِيرُ أُنْسِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

على الشاهد في قوله « أبينها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أينا في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمرة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في ==

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة مؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق — صفة فَرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التأنيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا « ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو « أَحْمَرُ » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرن ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، نحو « سَكْرَانِ » وسَكْرَى « فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو « صَبُورٌ » وجَرِيحٌ « فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه عَمِلَ لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

== المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلعون والحزرون ، ورأيت الطلحين والحزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة : الأول : أن هذا علم على مذكرو إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلعات ، وحمرات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بجمراء أو حبلى جاز جمعه على حمر اوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمسكاً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمسكاً في التأنيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمسكاً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « ومُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ ..

وَشَبِهَ ذَيْنَ ، وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقَّ ، وَالْأَهْلُونَ^(١)
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُّونَ وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسُّنُونَ^(٢)
وَبَابُهُ ، وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

(١) « وشبه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الباء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استثنائية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآق ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق يطرد ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقديره =

أشار المصنف — رحمه الله ! — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كـ محمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذَنَّب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأَفْضَلِ والضَّرَابِ ونحوها ، فتقول : الأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فمثلاً واحد له من لفظه ، أوله واحدٌ غيرٌ مستكملٍ للشروط — فليس يجمع مذكر سانا ، بل هو مُلْحَقٌ به ؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفرده — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة^(١) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٌ ، وعَالَمٌ كرجل اسمٌ جنسٌ جامدٌ ، وَعَلِيُّونَ : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرْضُونَ : جمعُ أَرْضٍ ، وَأَرْضٌ : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سَنَةٍ ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

== البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً ، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ : سَيِّدٌ عَمَلَسٌ ، وَأَرْقَطُ ذُهُلُوكُ ، وَعَرَفَاهُ جَبَالُ

وأشار بقوله « وَبَابُهُ » إلى باب سَنَنَ ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُذِفَتْ لامه ، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ، وَلَمْ يَكْسَرْ : كائنة ومثني وثبئة وثبيني . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهُ لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كطُبَّةٍ ؛ فإنهم كَسَرُوهُ على طُبَاةٍ وَجَمَعُوهُ أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وَجَرَأَ ، فقالوا : طُبُونٌ ، وَطُبِينٌ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ » إلى أَنَّ سَنِينَ^(١) ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرأ هي لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني عجم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم منينا كسنين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » فلما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار للدعوة به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالرفع جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّةَ السِّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهِلَالِ
وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسُقِ الْحُجَّيجَ — سَلِي مَعْدَاً — سِينِينَ مَا نَعُدُّ لَنَا حَسَاباً
وقول الآخر :

سِينِينَ كُلَّمَا لَاقَيْتُ حَرْبًا أَعُدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذِّكُورَ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقيل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب وثبتون ونحوه ، ومنهم من يجري الإعراب الذي =

تلزمه الباء وَيُجْعَلُ الإِعْرَابُ عَلَى النُّونِ ؛ **فَمَعْلُومٌ** : هذه سِنِينَ ، وَرَأَيْتُ سِنِينَ ،
وَمَرَرْتُ بِسِنِينَ ، وَإِنْ شئتُ حَذَفْتُ التَّنوينَ ، وَهُوَ أَقْلُ مِنْ إِبْثَانِهِ ، وَاخْتَلَفَ فِي
أَطْرَادِ هَذَا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ ، وَأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّاعِ ، وَمَنْعَهُ قَوْلُهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِينَ يَوْسُفَ » فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ،
وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٧ — دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبَا وَشَبِيلُنَا مُرْدَا

= ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ وَمَا حَلَقَ بِهِ ، إِجْرَاءً لَهُ بِمَجْرَى الْفَرْدِ ،
وَيَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قَوْلُ ذِي الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِي :

إِنِّي أَيُّ أَيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَأَبْنُ أَيُّ أَيُّ مِنْ أُبَيِّينَ

وَيُحَوِّزُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ تَخْرُجَهُ عَلَى مَا خَرَجَ عَلَيْهِ بَيْتُ سَعِيمٍ (ش ٩) الْآنَ قَرِيبًا
فَتَاخُصُّ لَكَ مِنْ هَذَا أَنْ فِي سِنِينَ وَبَابُهُ أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، وَأَنْ فِي الْجَمْعِ عَامَةٌ لَفْظَتَانِ .

٧ — الْبَيْتُ لِلصَّمَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَحَدِ شُعْرَاءِ عَصْرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، وَكَانَ الصَّمَةُ قَدْ
هَوَى ابْنَتَهُ عَمَّ لَهُ اسْمُهَا رَبَا ، فُخْطِمَتْ ، فَرَضَى عَمَّهُ أَنْ يَزُوجَهَا لَهُ عَلَى أَنْ يَمْرُهَا خَمْسِينَ
مِنْ الْإِبِلِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِأَخِيهِ ، فَسَاقَ عَنْهُ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ ، فَأَبَى عَمَّهُ إِلَّا أَنْ يَكْمُلَهَا لَهُ خَمْسِينَ
وَأَبَى أَبُوهُ أَنْ يَكْمُلَهَا ، وَجَلَ الْعُنَادُ بَيْنَهُمَا ، فَلَمْ يَرْ الصَّمَةُ بِدَأْ مِنْ فِرَاقِهِمَا جَمِيعًا ، فَوَحَلَ إِلَى
الشَّامِ ؛ فَكَانَ وَهُوَ بِالشَّامِ يَحْنُ إِلَى نَجْدٍ أَحْيَانًا وَيَذْهَبُ أَحْيَانًا أُخْرَى ، وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ
قَصِيدَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ .

اللُّغَةُ : « دَعَانِي » أَيُّ أَتْرَكَانِي ، وَبُرُوِي فِي مَكَانِهِ « ذَرَانِي » وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ
« نَجْدٍ » بِلَادُ بَنِيهَا ، أَعْلَاهَا تَهَامَةُ وَالْجَبْنَ وَأَسْفَاهَا الْعِرَاقُ ، وَالشَّامُ ، وَ « الشَّيْبُ » -
بِكْسَرِ الشَّيْنِ - جَمْعُ أَشْيَبٍ ، وَهُوَ الَّذِي وَخَطَ الشَّيْبُ شَعْرَ رَأْسِهِ ، وَ « الْمُرْدُ » - بَضْمِ
فَسْكَوْنِ - جَمْعُ أَمْرَدٍ ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَنْبِتْ بَوَاجِهُهُ شَعْرًا .

الإِعْرَابُ : « دَعَانِي » دَعَا : فَعَلَ أَمْرًا مَبْنًى عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَأَلْفَ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ
وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَالْبَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ ، مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ « مِنْ نَجْدٍ » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَلَقٌّ بِدَعَانِي « فَإِنَّ » الْفَاءُ لِلتَّلْعِيلِ ، إِنْ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ « سِنِينَ »
سِنِينَ : اسْمٌ إِنْ مَنصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ - وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ - وَسِنِينَ مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ =

(• - شَرْحُ ابْنِ عَبَّاسٍ)

[الشاهد فيه إجراء السنين يُجَرى الحين ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة] .

وَنُونٌ مُّجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَأُفْتَسِحَ ، وَقَلَّ مِنْ يَكْسَرِهِ نَطَقٌ^(١)

العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجملة «لعين» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بـ «لعين» «شيئا» حال من الضمير المجرور المحل الباء في بنا ، وجملة «شيننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة «لعين» «مردا» حال من المفعول به في قوله شيننا .

الشاهد فيه : قوله «فإن سنيه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رايت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصب بالياء ويمحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم اجعلها عليهم سينا كسينين يوسف» والآيات التي أنشدناها (في ص ٥٨) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و «مجموع» مضاف إليه وماه الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي «اتحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة للموصول «فافتح» الفاء زائدة لترتين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «يكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة =

وَنُونٌ مَا ثُنِيَ وَالْمَجَسَّقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَأَنْتَبِهَ^(١)
حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا لُحِقَ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تَنَكَّسَ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
٨ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

== لاجل لها من الإعراب صلة الموصول ، وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي
التحق به ، وقد من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر
أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « و نون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول
مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة ما « والمعلق » معطوف على
ما « به » جار ومجرور متعلق بالمعلق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ،
وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه »
فعل ماض ، والواو فاعل . والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو
« نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل
منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، من أبيات خاطب بها فضالة
العرني ، وقيله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا بَرَرْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

الفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » إخوته ،
وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين
مهملة ساكنة - وهم الأتباع ، وفى القاموس « الزعنفة » بالكسر والفتح -
القصر والقصرية ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم
واحداً هـ . والزعانف أيضاً : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام
الناس ورذالهم : الزعانف .

الإرباب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر
وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر
مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، وأنكرنا : فعل وفاعل « زعانف »

وقوله :

٩ - أَكَلَّ الذَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ أَمَا يُبْقِي عَلَى وَلَا يَبْقِي ؟ !
وَمَاذَا تَبْقِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟
وليس كسرهما لغة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

== مفعول به « آخرين » صفة له منصوب بإيالة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخرين » بدليل أن القصيدة مكسورة بحرف
القافية ، وقد روي البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :
أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ ؟ كَذَّبْتَ ؛ لَتَقْعُرَنَّ بِذَلِكَ دُونِي
٩ - هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض
فيها بالأبيد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُرُلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَآ بَالِي وَبَالِ أُنْبَى كَبُونِ ؟
وبدءها قوله :

أَخُو حَمْسِينَ مَجْنَحٍ أَشْدَى وَتَجَدَّنِي مُسَدَّوْرَةُ الشُّوْنِ
المفردات : « يتنى » معناه يطلب ، وروي في مكانه « يدرى » بتشديد الدال
المهمل ، وهو مضارع ادراه ، إذا خنله وخنعه .

المدنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديقاً ويطعمون في خنلى وقد بلغت سن
التجربة والاختبار التي تمكننى من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحوهم ؟ يريد أنه
لا يجوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر
يتم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال »
معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف افتتاح
« يبقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « على »
جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقين »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وإيالة مفعول
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذى في محل رفع خبر ==

وَحَقُّ نُونِ الْمَثْنَى وَالْمُلْحَقِ بِهِ الْكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لَنَ، ومنه قوله :
١٠- عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَأَمَى إِلَّا لَمَحَةً وَتَغَيْبُ

= «تبتنى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مى» جار ومجرور متعلق بتبتنى، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتنى، وهو محذوف: أى تبتنيه «وقد» الواو حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و«الأربعين» مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرًا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل عاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كبير النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذى الأصبغ الدواني الذي رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق:
مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيَّتٌ مَسَدُهَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ
١٠- البيت لحيد بن ثور الهلالي الصعالي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كَأَنَّهَا بَصَتْ كَذْرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْلَةٍ رَفِئًا وَالْيَاءُ شُعُوبُ
غَدَّتْ لَمْ تَصْعَدْ فِي السَّمَاءِ وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةٌ وَلَهُوبُ
فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ أَتَقَامًا، ثُمَّ قَلَصَتْ بِمَفْجَهِمَا، وَالْوَارِدَاتُ تُتَوَّبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذى، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسريعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى الغروب، و«هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين = وأصل الكلام: فأدّمان رؤيتها إلالمحة وتغيب.

وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرُها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني^(١)

== المعنى : يريد أن هذه القطعة قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقسع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها هديدة السرعة

الإعراب : « على أخوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « لما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » مبتدأ بتقدير مضانين ، والأصل : لما زمان مشاهدتها إلا لحظة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء ، ماغة لأعمل لها « لحظة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة ، والجملة من الفعل والفاعل مطروفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أخوذيين » وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرهما يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في « هذان » ونحو « الخوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لالتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم للمفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجري على ألسنة المعريين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن انفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَسْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيها كان التنوين والحركة في مفردة كحممد وعلى ، وعن الحركة فقط فيها لا تنوين في مفردة كزبيب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيها لا حركة في مفردة كالفاضى والفقى ؛ ولبت عوضاً عن شيء منها فيها لا حركة ولا تنوين في مفردة كالحلبى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زبدت فرقاً بين نصب المفرد ورنع اللتى ، إذ لو حذفت النون من قولك « عليان » لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتلخيص من التقاء الساكنين

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في اللتى مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلاجل التلخيص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلاأن الجمع ثقل لدلالته على العدد الكثير واللتي خفيف ، فقصدت المعادلة بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع اللتى وكسرها مع الجمع ؛ ضرورة لا لغة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والوار أيضاً .

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون في اللتى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَتَيَا أَرَقَيْتِ الْقِسْدَانُ فَالْتَوُّمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجىء مع الألف ، لا مع الياء .

وسمع تشديد نون اللتى في ثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : (فذانك برهانان) وقوله : (والذان يأتيناها) وقوله : (إحدى ابني هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا اللذين) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال الفاضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَتَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا يُخْرِزِي فَلَانَا وَأَبْنَهُ فَلَانَا
كَانَتْ عَجُوزاً عَمَرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع ^(١) ؛ فلا يُحتج به .

== اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسمية الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبي ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبه منخري ظبيان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : (وأسأل القرية) يريد أهل القرية « اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبه » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيان » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيان » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأنت فيها شاهد أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذي تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالثني بالألف في حله النسب ، وذلك في قوله « والعينانا » وفي قوله « ظبيان » عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » فجمع بين لثنتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لمرئ ، ويرد هذا الكلام شتاناً ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن ==

وَمَا بَيَّنَّا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا^(١)

لما قرع من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، وهو قسمان؛ أحدهما: جمع المؤنث السالم، نحو مُسَلِّمَاتٍ، وقيدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو: ما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى — بقوله: «وَمَا بَيَّنَّا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا» أي جمع بالآلف والتاء الزيدتين، فخرج نحو قُضَاة^(٢)؛ فإنَّ ألفه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء؛ لأن أصله

= سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحو ذلك، وثانينهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره:

* وَمَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظَنِيَانَا *

بالآلف في «منخرين» أيضاً؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

(١) «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ، بتا جار ومجرور متعلق بجمع الآتي «وألف» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جما» جمع: فعل ماض مبنى للمجهول، والآلف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «في الجر» جار ومجرور متعلق بـ«يكسر» وفي النصب «الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معاً» ظرف متعلق بمحذوف حال.

(٢) مثل قضاة في ذلك: ناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإنَّ الألف فيها منقبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو لا ياء.

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبيات ^(١) فإن تاءه أصالية ، والمراد منه [ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالة على الجمع ، نحو « هِنْدَات » ؛ فاحترز بذلك عن نحو « قُضَاة » ، وأبيات « ؛ فإن كل واحد منهما جمع مُكْتَسِبٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل « قُضَاة » وأبيات « وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله « بتا » متعلقة بقوله : « جميع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضم ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جَاءَ فِي هِنْدَاتٍ ، وَرَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » نابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ^(٢) .

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسعات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه ؛ فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أي سواء كان مفرداً صحيح الآخر نحو زينات وطلعات في جمع زيب وطلعة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرداً معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفرداً صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره فجلاً بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذي جرى عليه النظم هنا .

كَذَا أُولَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ - كَأُذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قِيلَ^(١)
أشار بقوله : « كذا أُولَاتُ » إلى أن « أُولَاتُ » تجرى تجرى جمع المؤنث
السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلْحَقَةٌ به ،
وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سَمِيَ به من هذا الجمع
والمُلْحَق به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ،
ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ
بِأُذْرِعَاتٍ » ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه
يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُؤَالِ منه التنوين ، نحو : « هذه
أُذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » والثاني : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أُولَاتُ » مبتدأ مؤخر
« والذي » الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثانی
لجعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل -
وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل
لها صلة الموصول « كأذرعَاتٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كائن كأذرعَاتٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بقبل الآتي « ذا » مبتدأ ثانٍ
« أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماضٍ ، مبنى للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة خبر للمبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أي : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع
الذي جعل اسماً كأذرعَاتٍ ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأُولَاتُ كَذَلِكَ : أي كالجمع
بالألِف والناء ، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعَاتٍ -
هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعَاتٍ في الأصل : جمع أذرعة الذي هو جمع
ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيونات وجماليات ، وقد سمي بأذرعَاتٍ ببد في الشام كما
سنسمع في الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعات » ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات » ، ويرؤى قوله :
 ١٢ — تَنَوَّرْتَهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

١٢ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :
 أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْيَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْمَضِرِّ الْخَالِي
 اللفظ : « تنورتها » نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصد هأم لم يرد ، و « أذرعات » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والنأنث ، والجار والمجرور متعلق بقتور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل نصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد . ويرؤى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فيأما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالأنف والياء اللزيتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التثنية ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم المبرد — والراجح — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، =

بكسر التاء منونة كالذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالذهب الثانى ، وبتفتحها بلا تنوين كالذهب الثالث .

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بِمَدَّةٍ أَلٍ رَدَفٌ^(١)
أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذى لا ينصرف ، وحكه أنه يرفع بالضمة ، نحو ، «جاء أحمد» وينصب بالفتحة ، نحو : «رأيت أحمد» ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : «مرت بأحمد» ، فتابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُصَفَّ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جَرَّ بالكسرة ، نحو : «مرت بأحمدكم» وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== فاعطوه من كل جهة شها ؛ فن جهة كونه جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيدييه وابن جنى - فقد لاحظوا حاله الحاضرة فقط ، وهى أنه علم مؤنث .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقوف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقاب « يصف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وثائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يصف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو منصرف من كان الناصب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصود لفظه « ردف » فعل ==

نحو « مررت بالأخضر^(١) » ؛ فإنه يجر بالكسرة^(٢) .

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » النُّونَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا^(٣)

= ماض مبني على الفتحة لا محل له من الإعراب ، وسكن للوقف ، وانفعال ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعدال .

(١) قد دخلت أل على العلم إما امح الأصل وإما لكثرة شياء بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛ فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أَمَّ الْقُتُورِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّغَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَحَى الشَّفَرَتَيْنِ بَيَانِ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل » أو موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه : مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رنعا » مفعول لأجله ، أو مضموم . حتى تزع الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسالونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفْنَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَةً^(١)
لما فرغ من الكلام على ما يُترَب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب
من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله « يفعلان » إلى كل فعل
اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو « يَضْرِبَانِ » أو التاء ،
نحو « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَذْعِنَ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ،
نحو « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو
الجمع ، نحو « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مثل ، أو الياء ، نحو
« الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ،
وَتَفْعَلِينَ — ترتفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه
عن الحركة التي هي الضمة ، نحو « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) « وحذفها » الواو للاستثنا ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها :
مضاف إليه « للجزم » جار وجرور متعلق بسمه الآتي « والنصب » معطوف على الجزم
« سمة » خبر المبتدأ ، والسمة — بـسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على
مثال وعد يعد عدة ووصف بصف صفة وومق يمي مقم « كلم » الكاف حرف جر ،
والجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كقولك ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب
« تكوني » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف
النون ، وياؤ المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون في محل رفع « لتروي »
اللام لام الجعود ، وتروي فعل مضارع منصوب بأن المضرة وجوبا بعد لام الجعود ،
وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلة » مفعول به لتروي ؛ والمظلة —
بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجزوم بلام
الجعود ، واللام ومجرورها يتعلقان بحذف خبر تكوني ، وجملة تكون واسمها
وخبرها في محل نصب مفعول القول الذي قدرناه .

يَقُومًا ، وَلَمْ يَنْهَرْجَا » فعلامة النصب والجزم شقوطة النون من « قوما ، ونهرجا »
ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَنْفَعُوا وَلَنْ تَنْفَعُوا فَأَتَقُوا النَّارَ) .

وَسَمٌ مُتَعَلِّقٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمَرْتَقَى مَكَارِمًا^(١)
فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قَدَرًا جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَ^(٢)

(١) « وسَم » الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « متعللاً » مفعول ثانٍ لسم ، مقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على
السكون في محل نصب « كالصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول
« والمترقى » معطوف على مصطفى « مكارمًا » مفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان
آخره ألفا كالصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى ، حال كونه من الأسماء ، لا من
الأفعال - متعلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثانٍ « فيه » جار ومجرور متعلق
بقدر الآتي « قدرا » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود على الإعراب . والألف للإطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب
الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل
خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز
أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر » ضمير
مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه » توكيداً للإعراب ويكون في « قدر » ضمير مستتر
عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذي » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل
ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ،
والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول - وهو ما آخره ألف
من الأسماء كالصطفى - الإعراب جميعه : أى الرنق والنصب والجر ، قدر على آخره
الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أى سمى مقصوراً ، من القصير بمعنى
الجبس ، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضاً يُجْرَى^(١)
 شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ
 « الْمُصْطَفَى » وَالْمُرْتَقَى » يَسْمَى مُعْتَلًّا، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ
 أَلْفٌ لَزِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ، مِثْلَ « عَصَا » وَرَحَى »، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي
 آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ « الْقَاضِي » وَالِدَّاعِي » .

ثم أشار إلى أن ما في آخره أَلْفٌ مُفْتَوَحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ
 الإِعْرَابِ : الرفع ، والنصب ، والجر ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصود هو : الاسم
 للمرب الذي في آخره أَلْفٌ لَزِمَةٌ ، فاحتزب بـ « الاسم » من الفعل ، نحو يَرَضَى ،
 وبـ « الْمُعْرَبِ » من المبنى ، نحو إِذَا ، وبـ « الألف » من المنقوص ، نحو الْقَاضِي
 كما سيأتي ، وبـ « لازمة » من المثنى في حالة الرفع ، نحو الرِّيْدَانِ ؛ فإن أُلْفَهُ
 لَانْتِزَمَ إِذْ تَقَلَّبَ يَاءُ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، نَحْوُ [رَأَيْتُ الرِّيْدَيْنِ] .

وأشار بقوله « والثاني منقوص » إلى الْمُرْتَقَى ؛ فالمقصود هو : الاسم للمرب
 الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الْمُرْتَقَى ؛ فاحتزب بـ « الاسم » عن الفعل
 نحو يَرْمِي ، وبـ « المرب » عن المبنى ، نحو الَّذِي ، ويقولنا « قبلها كسرة » عن

(١) « والثاني منقوص » مبتدأ وخبر « ونصبه » الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ،
 ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب المائد على الثاني مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
 الذي هو نصب « ورفعه » الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف
 إليه « ينوي » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود على رفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع « كذا » جار
 ومجرور متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجز » فعل مضارع مبنى
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التي قبلها سكون ، نحو ظَنِيٍّ وَرَمِيٍّ ؛ فهذا معتلٌّ جارٍ مجرًى الصحيح ؛ في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب ^(١) ، نحو « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) وَيَقَدِّرُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ لثقلهما على الياء ^(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة نه في حالتي الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون إلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَذَارِي بِأَعْلَى حَضَرَمَوْتَ أَهْتَدَيْ لِيَا
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِيٌ وَلَيْسَ لِي إِذْ طَالَ شَأْنِي
فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافي » مع حال من النأي أو مفعول مطلق .
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال ابن : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُؤَاغِبِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
وقول الآخر :

لَقَمَرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ وَلَكِنْ أَقْصَى مَدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ
وقول السليخ بن ضرار الطفاني :

سَأَلَهَا وَقَدْ بَدَأَ عَوَارِضُهَا وَفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ قَائِضُ
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْمُرُوقِ خَيْثُ التِّي سَكَبَ الْأَرْبُزُ =

نحو « جاءَ القاضى ، ومَرَزْتُ بالقاضى » ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقدَّرةٌ على الياء ، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرةٌ على الياء .

وعُلمَ مما ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنياً وُجد ذلك فيه ، نحو هُوَ ، ولم يوجد ذلك فى العرب إلا فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو « جاءَ أبوه » وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : .اسمى به من الفعل ، نحو يدْعُو ، ويُغْزُو ، والثانى : ما كان أعجنياً ، نحو سَمْنَدُو ، وقَمْنَدُو .

وأىُّ فعلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ ، أوْ وَاوٌ ، أوْ يَاءٌ ، فَمَثَلًا عَرِفُ^(١)

= ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن هذا ضرورة لا تجوز فى حالة السعة ، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزناه بعض الطلاء فى سعة الكلام ، وورد فى قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجر - على حالة واحدة وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا فى الشعر ، ولا ينقاس عليها . (١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به « ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن النصب المنون يوقف عليه بالألف - على لغة ربيعة التى تقف على النصب المنون بالسكون ، ويعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون « أو » قد عطفت جملة على جملة « أو وار أو ياء » معطوفان على ألف « فعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :
يَعْرِو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو :
يَحْشَى .

فَالْأَلْفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرِي^(١)
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثِينَ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا^(٢)

== حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبنى للجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر في جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أى » هو
مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره كفى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ،
و تقدير : أى فعل مضارع كان هو - أى الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء
قد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال العربية هو ما آخره حرف
علة ألف أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف « فى »
توسماً ، والتقدير : فى الألف أنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بأنو « غير » مفعول به لأنو ، وغير مضاف
و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم
موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صلة لما « يري » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان
من الأفعال العربية آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، وما كان
من الأفعال العربية آخره واو كيدعو أو ياء كيرى يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو أنو
الآتى « فيهما » جار ومجرور متعلق بأنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « وأحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« جزما » حال من فاعل أحذف المستتر فيه « ثلاثين » مفعول ، لا حذف بتقدير
مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : وأحذف أو آخر ثلاثين حال كونك جازما ==

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ؛ فَذَكَرَ أَنَّ الْأَلْفَ يُقَدَّرُ فِيهَا غَيْرُ الْجَزْمِ — وَهُوَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ — نَحْوَ « زَيْدٌ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، وَ « لَنْ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ النَّصَبِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ ؛ لِأَنَّهُ يُحَذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ ، نَحْوَ « لَمْ يَخْشَ » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَبْدَى نَصَبَ مَا كَتَبْتُ يَزِي » إِلَى أَنَّ النَّصَبَ يُظْهِرُ فِيهَا آخِرَهُ وَآوَاءَ ، نَحْوَ « لَنْ يَدْعُو » وَلَنْ يَزِي .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ « وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَ » إِلَى أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَائِ وَالْيَاءِ ، نَحْوَ « يَدْعُو » وَيَزِي « فَعَلَامَةُ الرِّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَائِ وَالْيَاءِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثِينَ » إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ — وَهِيَ الْأَلْفُ ، وَالْوَائِ ، وَالْيَاءِ — تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ ، نَحْوَ « لَمْ يَخْشَ » وَلَمْ يَفْزُ ، وَلَمْ يَزِم . فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْوَائِ وَالْيَاءِ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ : أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ وَالْوَائِ وَالْيَاءِ ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يُظْهِرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ النَّصَبَ يُظْهِرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَائِ ، وَيُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ .

الْأَفْعَالُ ؛ أَوْ يَكُونُ « ثَلَاثِينَ » مَفْعُولًا جَازِمًا ، وَمَعْمُولٌ أَحْذِفْ هُوَ الْحَذْفُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَحْذِفْ أَحْرَفَ الْعَلَةِ حَالِ كَوْنِكَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ « تَقْضِ » فَعِلْ مُضَارِعٌ مَحْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ أَحْذِفْ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْكَسْبَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبٌ مُتَقَدِّمٌ أُنْتَبِهَ « حَيْكَلًا » بِمَفْعُولٍ بِهِ لَتَقْضِ عَلَى تَضَمِينِهِ مَعْنَى تَوْدِي « لَازِمًا » نَعْتَ الْحَكْمِ .

النَّكَرَةُ وَالْمَقَرَّةُ

نَكْرَةٌ : قَابِلُ آلٍ ، مُؤَثَّرًا ، أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَ^(١)

النكرة : ما يقبل « آل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل « آل »^(٢) فمثال ما يقبل « آل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فنقول : الرجل ، واحترز بقوله « وتؤثر فيه التعريف » ما يقبل « آل » ولا تؤثر فيه التعريف ، كَمَبَّاسٍ علماً ؛ فإنك تقول فيه : المَبَّاسُ ، فتَدْخُلُ عليه « آل » لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « آل » ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أى : صَاحِبُ مَالٍ ، فَذُو : نَكْرَةٌ ، وهى لا تقبل « آل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « آل » نحو الصاحب .

(١) « نكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أى : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هى المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و « آل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من آل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكرا » فعل ماضى مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل آل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا إسماء نكرات لا تقبل آل ولا تقع موقع ما يقبل آل ، وذلك الحال فى نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وَعَبْرَةُ مَعْرِفَةٍ : كَهُمْ ، وَذِي وَهْنَدَ ، وَأَبْنَى ، وَالْقَلَامَ ، وَالَّذِي ^(١)

أى : غَيْرُ النِّكَرَةِ المَعْرِفَةُ ، وهى ستة أقسام : المضمَرُ كَهُمْ ، واسم الإشارة كَذِي ، والعَلَمُ كَهْنَدَ ، والمَحَلَّى بالآلف واللام كالْقَلَامَ ، والمَوْصُولُ كالَّذِي ، وَمَا أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَبْنَى ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لا رجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .
والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا .

وعارض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير العائد العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع . موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عليهن على التثنية المرفوعة لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير العائد العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعا موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .
(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وأبنى ، والقلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجع عند =

فَمَا لِدَى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ ، وَهُوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ ^(١)
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضمير : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهَوٍّ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ
قِسَانٌ : أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ التَّكْلِيمِ ،
نَحْوُ أَنَا .

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالًا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا ^(٢)

== علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل
ال كرجل وكريم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير
والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل
ال كمن وما ، وهذا ليس بسديد .

(١) « فَمَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب
« لَدَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غَيْبَةٍ » مضاف إليه
« أَوْ » عاطفة « حُضُورٍ » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لبتداء محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما « وَهُوَ » معطوف على أنت « سَمٌّ »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بِالضَّمِيرِ » جار ومجرور متعلق
بسم ، وهو المفعول الثاني لسم .

(٢) « وَذُو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتِّصَالٍ » مضاف إليه « مِنْهُ » منه « جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « مَا » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون
في محل رفع « لَا » نافية « يُبْتَدَأُ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل صلة الموصول . والعائد محذوف ، أى :
لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ؛ لأن نائب الفاعل إذا
كان راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور ففسد
للكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك
غير جائز ، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ،
وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، محذوف الجار والموصول
الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « وَلَا » الواو عاطفة : لا نافية ==

كَأَيَّاءَ وَالْكَافِ مِنْ «أَبْنِي أَكْرَمَكَ»

وَالْيَاءَ وَالْهَاءَ مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»^(١)

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِل ، وَمُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذي لا يُبتدأ به كالـكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوه ، ولا يقع بعد «إِلَّا» في الاختيار^(٢)؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً في الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ

عَلَيَّ ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاعِمِرُ

== «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه : مفعول به ليلي «اختياراً» منصوب على نزع الخافض ، أى : في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بيلي .

(١) «كأَيَّاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ابتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كأياء «والـكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابني» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أَكْرَمَكَ» أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني ، والـكاف مفعول به ، والجملة في محل نصب حال من قوله «الـكاف» بإسقاط العاطف الذي يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إلح «سليه» سل : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثانٍ لسل «ملك» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنباري — وقوعه بعد إلا اختياراً ؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل

اللغة : «أعوذ» ألتجئ وأتحصن ، و «الفتة» الجماعة ، و «البقي» العنوان والظلم ، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبداً» إلا أنه مختص بالفي ، وهو مبنى على الضم كقبيل وبعد .

وفوله :

١٢ - وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتِنَا -

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَبَّارٌ

* * *

== المعنى : إني ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا
حي حدود النصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : « أَعُوذُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« برب » جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من
فئة » جار ومجرور متعلق بأعوذ « بنت » بنى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي يعود إلى فئة ، والثناء للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لفئة « على »
جار ومجرور متعلق ببني « نافية » لي « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
« عوض » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي « إلا » :
حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للفئات ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى
مبنى على الضم في محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز
إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم
مائع جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله

١٤ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللمعة : « وما علينا » يروى في مكانه « وما نبالي » من المبالاة بمعنى الاكتراث
بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في
بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول
زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَاكَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَسَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

و « ديار » معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من
ديار ، وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وقال نوح رب =

= لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأنهم جميعاً .

اللعن : إذا كنت جارتنا فلا نكثر بدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما » نافية « نبألى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « إذا » ظرف متضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة واسمها « جارتنا » جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « أن » صدرية « لا » نافية « مجاورنا » مجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاوز « إلاك » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآلى « ديار » فاعل مجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبألى ، ومن رواه « وماعلينا » تكون مانافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن الصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث وقع الضمير للتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النعاة « إلاك » وإنما صحة الرواية :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دِيَارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دِيَارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ؛ فنظن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ، وَلَقَطُ مَا جُرَّ كَلَفَظُ مَا نُصِبَ^(١)
 المضمرات كلها مبنية ؛ لشبهها بالحروف في الجود^(٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « له » جار
 ومجرور متعلق بيجب الآتي « البنا » مبتدأ ثان « يجب » فعل مضارع ، وناعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا ، والجملة من الفعل وناعله في محل رفع خبر
 المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ » مبتدأ
 ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « جر » فعل ماض
 مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
 والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » فعل ماض مبني
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا
 بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب العرب والبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها
 بالحروف شها وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ،
 وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملاً للأقل على الأكثر ، وقد ذكر
 الشارح في هذا الوضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه
 الجودى ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثنى ولا تصغر ،
 وأما نحو « ها و هم وهن وأتوا وتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على
 هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث ، وهي أنها ممتقنة في دلالتها على
 معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في
 ضمير الحاضر ، وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن
 تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لاتستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى
 ولم يجزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم
 يحتاج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان
 سبب عدم الحاجة مختلفاً فيها (وانظر ص ٢٨ ، ٣٢) .

وَلَا تُتَنَّى وَلَا تَجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصب ، وهو : كل ضمير نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ ، وَإِنَّهُ وَلَهُ ؛ فَاسْكَافُ فِي « أَكْرَمْتُكَ » فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَفِي « بِكَ » فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَالْهَاءُ فِي « إِنَّهُ » فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَفِي « لَهُ » فِي مَوْضِعِ جَرٍّ .
ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نَا » ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحَ كَأَعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنَحَ^(١)
أَي : صَلَحَ لَفْظُ « نَا » لِلرَّفْعِ ، نَحْوِ نَلْنَا ، وَلِلنَّصْبِ ، نَحْوِ فَإِنَّا ، وَلِلجَرِّ ، نَحْوِ بِنَا .

وَمَا يَسْتَعْمَلُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ : الْيَاءُ ؛ فَثَالُ الرِّفْعِ نَحْوُ « أَضْرِبِي » وَمِثَالُ النَّصْبِ نَحْوُ « أَكْرَمْتِي » وَمِثَالُ الْجَرِّ نَحْوُ « مَرَّي » .
وَيَسْتَعْمَلُ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْضًا « هُمُ » ؛ فَثَالُ الرِّفْعِ « هُمُ قَائِمُونَ » وَمِثَالُ النَّصْبِ « أَكْرَمْتَهُمْ » وَمِثَالُ الْجَرِّ « لَهُمْ » .

وَأَمَّا لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنَفُ الْيَاءَ وَهَمْ لِأَنَّهُمَا لَا يُشْبِهَانِ « نَا » مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ؛ لِأَنَّ « نَا » تَكُونُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْمَعْنَى وَاحِدَةً ، وَهِيَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ

(١) « لِلرَّفْعِ » حَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِصَلَحِ الْآتِي « وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ » مَعْطُوفَانِ عَلَى الرِّفْعِ وَ« نَا » مُبْتَدَأٌ ، وَقَدْ قُصِدَ لَفْظُهُ « صَلَحَ » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ حَوَازَا تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى نَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ صَلَحَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « كَأَعْرِفَ » السَّكَافُ حَرْفُ جَرٍّ ، وَالْمَجْرُورُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَقَوْلِكَ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ ، وَاعْرِفَ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنتَ « بِنَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاعْرِفَ « فَإِنَّا » الْفَاءُ تَطْلِيلِيَّةٌ ، وَإِنْ حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ ، وَنَا : اسْمُهَا « نَلْنَا » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ نَالِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ إِنْ « الْمَنَحَ » مَفْعُولٌ بِهِ لِنَالٍ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَسَكُنٌ لِأَجْلِ الْوَقْفِ .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالتى النصب والجر لل متكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » ؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ؛ وفي حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالْتُونُ لِيَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَاعْلَمَا^(١)
الألف والواو والتون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب ؛ فتالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اَعْلَمَا ، وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمْنِ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون لل متكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

(١) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والتون » معطوفان على ألف « لما » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا عمل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلتان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَقْلَمٍ أَوْافِقٍ نَقْبُطُ إِذْ تَشْكُرُ^(١)
ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز^(٢)، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .

(١) « من ضمير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وضمير مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع « يستر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « كأقلم » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف جبر لبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك . وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوافق » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نقبض » بدل من أوافق « إذ » ظرف وضع للزمن الماضي ، ويستعمل مجازا في المستقبل ، وهو متعلق بقوله « نقبض » مبنى على السكون في محل نصب « تشكر » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) النقسم هو الضمير المتصل لامطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمه ، والياء في ابني ، أو حكا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازا في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته ، لحذف الناء من اللفظ ، وهي منوبة ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر وجيه ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة الكلام ، وأما الحذف فكثيرا ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق ، وقد يقع في العمد في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية ، ومنه قول سويد بن أبي كاهل الشكري ، في وصف امرئ يضرر بغضه :

مُسْتَتِرٌ الشَّنْءُ ، لَوْ يَنْقُذُنِي لَبَدَأَ مِنْهُ ذُبَابٌ فَتَبَحُّ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كـ «فَعَلْ» ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُه ؛ لأنه لا يحلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : «فَعَلْ زَيْدٌ» ، فاما «أَفْعَلْ أنتَ» فانت تأكيده للضمير المستتر في «أَفْعَلْ» وليس بناعل لأَفْعَلْ ؛ لصحة الاستثناء عنه ؛ فتقول : «فَعَلْ» ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو اضربني ، واضرباً ، واضربوا ، واضربنَّ .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الميمزة ، نحو «أُوفِيقُ» والتقدير أنا ، فإن قلت «أُوفِيقُ أنا» كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو «نَعْتَبِطُ» أي نحن .
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحدِ ، نحو «تَشْكُرُ» أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو أنتِ تَعْمَلِينَ ، وأنتمُ تَعْمَلُونَ ، وأنَّهِنَّ تَعْمَلْنَ .

هذا^(١) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

= يريد هو مستقر البنض ، غذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وقيمت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحوه ، وزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحوه أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحوه ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحوه محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحوه قاموا ما خلا علياً ، أو ماعداً بكرة ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، =

ومثال جائز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّ الظاهر ؛ فنقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمفناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأُنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ^(١)
تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومنفصل ؛ فالتَّصَلُّ يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، وللمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا »
للمتكلم وَخَدَه ، و « نَحْنُ » للمتكلم المَشَارِكِ أو الْمُعْظَمِ نَفْسَه ، و « أَنْتَ »
للمخاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ ،
و « أَنْتُمْ » للمخاطَبَيْنِ ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطَبَاتِ ، و « هُوَ » للغائب ،

== نحو قول الله تعالى (فضرِب الرقاب) وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له جائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر ، وبئس امرأة هند » ؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئس المرأة هند » .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ « لا » نافية « تشبهه » فعل ، مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع ، والجملة من العمل المضارع المنفى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو الفروع .

و « هَيَّ » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « هُم » للغائبتين ،
و « هُنَّ » للغائبات .

وَذُو أَنْتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُمْلًا : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا^(١)
أشار في هذا البيت إلى النصب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ »
للتكلم وَحْدَهُ ، و « إِيَّانا » للتكلم المشارك أو العظمَ نَفْسَهُ ، و « إِيَّاكَ »
للمخاطب ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ،
و « إِيَّاكُم » للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطبات ، و « إِيَّاه » للغائب ،
و « إِيَّاهَا » للغائبة ، و « إِيَّاهُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبتين ،
و « إِيَّاهُنَّ » للغائبات^(٢) .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « انتصاب » مضاف إليه « في انفصال »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جمل الآتي « جملا » فعل
ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى ذو « إِيَّايَ » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليته في محل رفع
خبر المبتدأ « والتفريع » مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا » خبر ليس ،
والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّاه » فقيل: هي حروف تبين الحال وتوضح
المراد من « إِيَّاه » متكلما أو مخاطبا أو غائبا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، ومثلها مثل
الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك
وأو تلك ، وهذا مذهب سيديوه والفراسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه
أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ^(١)
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز الدلول عنه إلى
المنفصل ، إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول في أكرمك « أكرمت إياك »
لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أكرمك .

= وذهب الخليل واللازى ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها
ضائر أصيغت إليها « إيا » زاعمين أن « إيا » أصيغت إلى غير هذه اللواحق في نحو « إذا
بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب » فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .
وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة
الضائرات . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت « إيا » ونحوها ملازمة للإضافة ، وقد
علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء العربية ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها
عربية ، ليست ترى أنهم أعربوا « أي » الوصلة والشرطية والاستهائية لما لازمها
من الإضافة ؟

وقال القراء : إن « إيا » ليست ضميرا ، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلا
للمضمير ، والمضمير هو اللواحق ، ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ لتمييز هذه اللواحق عن
الضائرات المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضائرات هي اللواحق موافقا في ذلك للقراء ، ثم خالفه في « إيا »
فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والماء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهرا ولا مضمرا ، وإنما هو بين بين .
وقال الكوفيون : المجموع من « إيا » ولواحقها ضمير واحد .

(٣) وفي اختيار « جار ومجرر متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي « لا »
ناحية « يجيء » فعل مضارع « المنفصل » فاعل يجيء « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « تأتى » فعل ماض « أن » حرف مصدري ونصب « يجيء » فعل مضارع
منصوب بأن « المتصل » فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل
تأتى ، والتقدير : تأتى يجيء المتصل ، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا
إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتى يجيء المتصل فلا
يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ^(١) ، وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشرة مواضع :
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا
إياه) وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْخَامِي الدَّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي

ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو « عجبت من
ضربك هو » وكقول الشاعر :

يَنْصُرُكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعَدَى بِكُمْ أَسْنِدَ لَامُكُمْ فَشَلَا

الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرًا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَيَّ حُسْنُ النَّاءِ سَبِيلُ

وكقول لبيد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنتَ لَمْ يَفْقَعْكَ عَلَيْهِ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرًا عنه ، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ) وهذا هو الوضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو
« اللهم أنا عبدك ، وأنت مولى كريم » ومنه « أنا الذائد » في بيت الفرزدق السابق .

السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين)

(ما هن أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين)
وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بعمل آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون
الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :

جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ

= مُبْرَأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ قَالَهُ يَزْعَى أَبَا حَنْصَرٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَتَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا يَهَا مَثَلًا بَعْدِي
التاسع : أن يقع بعد « أما » نحو « أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى » .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّائِي كَ ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
وسبأني موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتَ تَقُلُّ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى قَنْدٍ ، فِنَاءٌ تَبَيَّنَ مِنَ السَّاعِينَ مَعُورٍ

اللغة : « الباعث » الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم « الوارث » هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت » — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهاير » الزمن الماضي ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يعجز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على ممال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ =

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاكَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْفَتِهِ خُلْفًا أَنْتَمِي ^(١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قائلها » والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فضله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » .

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أسي — بنة الصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضاع المسالك) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » في آخر البيت — وكان من حق أن يحىء به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَّمُوا

يَا صَاحِرَ ، بَلْ قَطَّعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حق أن يقول : « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر لفصل ^(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير « افصل » فعل أمر ، وفعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سَلْنِيهِ » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ « أشبهه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتَّصَلَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي أَخْتَارُ الْإِنْفِصَالُ^(١)
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع
إمكان أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلَّنِيهِ » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منها ليس خيراً
في الأصل ، وما ضميران ، نحو : « الدَّرْهُمُ سَلَّنِيهِ » فيجوز لك في هاء « سَلَّنِيهِ »
الاتصال نحو سَلَّنِيهِ ، والانفصال نحو سَلَّنِي إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو
الدَّرْهُمُ أَعْطَيْتَكَهُ ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على سواء ،
وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ،
وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتُهُ ائْتَمْتُ » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها
ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف في المختار منهما ؛ فاختار المصنف

= لها صلة ما « في كنته » جار ومجرور متعلق بأتمتي « الخلف » مبتدأ « أتمتي » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من أتمتي
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وأتمتي معناه اتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا في
هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله .

(١) « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب
« خلتني » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « واتصلا » الواو عاطفة ، اتصلا : مفعول . تقدم
لأختار « أختار » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « غيري » غير :
مبتدأ ، وغير مضاف والياء التي للتكامل مضاف إليه « أختار » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيري ، والجملة من أختار وفاعله في محل رفع خبر
المبتدأ « الانفصال » مفعول به لأختار ، والألف للإطلاق .

الاتصال ، نحو كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو كنت إِيَّاهُ^(١) ، [تقول ؛ الصديق كُنْتُهُ ، وكُنْتَ إِيَّاهُ] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو « خِلْتَنِي »^(٢) وهو : كلُّ فعلٍ تَمَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَيْتَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ التَّهْدِي وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَحْنُ رَقِيبَا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي مخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبِثُ بِهَا

وقول رسول الله صلى عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالَكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِكُتْسَابِ الْحَمْدِ مُعْتَذِرَا

ومن الاتصال قول الشاعر :

أَخِي حَسْبَتْكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاهُ صُدْرِكَ بِالْأَضْمَانِ وَالْإِحْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى اللث ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذي يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذي شافه العرب ، وعندهم أخذ ، ومن السننهم استمد .
للفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، وشقول : الذي عليه الأدباء أنها زرقاء الجمجمة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة الجمجمة ، والجمجمة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، وزعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابتة الدياني في قوله :

وَاحْكُمْ كَحْكُمِ فَتَاةٍ إِلَى إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاجٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدَرِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والهاء للثأيت « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والهاء للثأيت « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعايد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التعليل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويه أرجح مآذبه إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويه ، وهى فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسألة ليس هو مآذهب إليه سيويه والجمهور ، بل الأرجح مآذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى للمفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنَ مَا شِئْتُ فِي انْفِصَالٍ^(١)

ضميرُ المتكلم أَخْصُّ من ضميرِ المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أَخْصُّ من ضميرِ الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أَخْصُّ من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وَجِبَ تقديمُ الْأَخْصِّ منهما ؛ فنقول : الدرهم أعطيتك وأعطيتني ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أَخْصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصال ؛ فلا نقول : أعطيتهموك ، ولا أعطيتهموني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا ؟ » ؛ فإن فُصِّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بالخيار ؛ فإن شئتَ قَدَّمْتَ الْأَخْصَّ ، فقلت : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتني إياه ، وإن شئتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخْصِّ ، فقلت : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ،

= من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر « كان » في الحديث الذي روينا لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد .

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الْأَخْصُّ » مفعول به لقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحنيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لهما صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئت « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن .

وَأَعْطَيْتَهُ إِبَائِي ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنْ مَاشَتْ فِي انْفِصَالِ » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لَبْسٌ لم يجر ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه ^(١) ، لم يجر تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ .

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا ^(٢)
إذا اجتمع ضميران ، وكنا منصوبين ، واتَّحَدَا في الرُّتْبَةِ — كأن يكونا لشكليين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل في أحدهما ؛ فنقول : أَعْطَيْتَنِي إِبَائِي ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاكَ ، وَأَعْطَيْتَهُ إِيَّاهُ ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أَعْطَيْتَنِي ، ولا أَعْطَيْتَكَ ، ولا أَعْطَيْتَهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واختلَفَ لفظهما فقد يتصلان ، نحو الرِّبْدَانِ الدَّرْهُمُ أُعْطِيَتْهُمَا ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح ، السب ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون أخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » أو « الدرهم أعطيتك إياه » فلا بلبس لأن المخاطب أخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفي اتحاد » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لا لزوم « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا » مفعول به يبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوُ « ضَمِنْتَ » إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله :
« ونحو ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع
يجب فيه اتصاله ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ (١) [١٥]
وقد تقدم ذكر ذلك .

وَقَبِلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ الْتَزِمَ نُونُ وَقَايَةِ ، وَ« لَيْسَ » قَدْ نَظِمَ (٢)
إذا اتصل بالفعل ياء التكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية ، وسُميت بذلك
لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي »
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥
(٢) « وقيل » الواو حرف عطف ، قبل طرف زمان متعلق بالترم الآتي ، وقبل
مضاف و « يا » مضاف إليه ، ويا مضاف و « النفس » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق
بمحدوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و « الفعل » مضاف إليه « التزم » فعل
ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف
« نون » نائب فاعل لا لزم مرفوع بالضم ، ونون مضاف و « قاية » مضاف إليه
« وليس » الواو عاطفة ، ليس : قصد لفظه مبتدأ « قد » حرف تحقيق « نظم »
فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . وسكنه لأجل الوقف ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليس ، والجملة من الفعل ونائب
الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدَتْ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور في لسان العرب (طى س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللفظة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهمله — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختاروا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوم ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ « لىسى » أراد غيرى ، استغنى عنه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، وهذا يروى صدر الشاهد :

* عَمْدِي يَقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهي الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإني بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عَدَدَتْ » فعل وفاعل « قَوْمِي » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « كَعَدِيدِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إِذْ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق ب« ذَهَبَ » فعل ماضٍ « الْقَوْمِ » فاعله « الْكَرَامِ » صفة له ، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها « لَيْسِي » ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض الملهوم من القوم ، وإلياء خبره مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان ، وكلاما في لفظ « لىسى » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه — على مذهبه هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثاني وهو =

واختَلَفَ في أَفْضَلِ التَّعْجَبِ : هل تَلْزِمُهُ نَوَازُ الوَقَايَةِ أَمْ لَا ؟ فَنَقُولُ : مَا أَفْقَرُنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، وَمَا أَفْقَرُنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، عِنْدَ مَنْ لَا يَتَزَمُّهَا فِيهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَلْزَمُ ^(١) .

* * *

« لَيْتَنِي » فِشَا ، وَ « لَيْتَنِي » نَدْرَا وَمَعَ « لَمَلٍ » اَعْيَاسُ ، وَكُنْ مُحَبَّرًا ^(٢)
 فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفًا مِثْلِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا ^(٣)

= الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء التسكيم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤ .

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأنعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا اتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيها الكسر .
 (٢) « وليتني » الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وليتني » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ « ندرا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتي ، ومع مضاف « و » لعل قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وبمفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « محبَّرًا » خبره .

(٣) « في الباقيات » جار ومجرور متعلق بخير في البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففا » فعل ماض ، والألف للاطلاق « مِثْلِي » قصد لفظه : مفعول به لحذف « وعني » قصد لفظه أيضاً : مفعول على مِثْلِي =

ذكر في هَذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي

== « بضى » فاعل خفف ، و بضى مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفاً ، فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الحيل ؛ لأنه كان فارساً .

اللمعة : « اللنية » بضم فسكون — اسم للشيء الذي تمناه ، وهى أيضاً اسم للتمنى ، واللمية المشبهة بلمية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَسَوَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَانَتَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْدُدُ جُلَّ مَالِي
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالٍ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُؤِيرَةُ بِالْمَالِكِ
شَكَّكَتُ شِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمُطَرِّدِ الْمَهْرَةِ كَاغْلَالِ

« مزيد » بفتح اليم وسكون الزاى : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويُرْزَمُ أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربا « أخانقة » أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو وجهتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأقصد » .

الإعراب : « كنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابها لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضى من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ==

والكثير في لسان العرب ثبوتها ، وبه وَرَدَ القرآن ، قال الله تعالى :
(يَا كَيْتَي كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لعل » فذكر أنها بمكس ليت ؛ فالنصيح تجرئها من النون كقوله
تعالى - حكاية عن فرعون - (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقبل ثبوت النون ،
كقول الشاعر :

== تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافه إذ إليها « لقي » ليت : حرف
تمن ونصب ، والباء اسم ، مبنى على السكون في محل نصب « أصادف » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع
خبر ليت « وأقعد » الواو حالية ، وأقعد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أقعد ، وجملة
للمبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لأقعد ، وجل مضاف ومال من
« مالى » مضاف إليه ومال مضاف وباء التكميل مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لقي » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء التكميل ،
وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا
الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن يحذف نون
الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ،
وعجاجة سيويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « لقي »
إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى « اه ، وانظر شرح الشاهد
(٢١) الآتى .

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل
الأسدى :

فَيَا كَيْتَي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَهْمُ وَلُوجَا
وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكرى أحد العمرين في قوله :
أَلَا يَكَيْتَي أَنْضَيْتُ عُمرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَى الْيَوْمِ كَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومُ؛ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني » ويروى « أعيروني » وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يردّه إليك « القدوم » - بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها » أى أنعت بها ، وأصل الخط من قولهم : حُطَّ بأصبعه في الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يعمد فيه السيف « لأبيض ماجد » لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أعيراني » أعيرا : فعل أمر مبني على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا « لعلني » لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمها « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبراً » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمُنانع له من الصرف الرصيفة ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجلود :

أَرَبْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلِّي أَرَى مَا تَرَيْنِ ، أَوْ بَحْيِلًا تَحْلَدَا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعلى أعمل صالحا) ، ومنه قول الفرزدق :

وَلَمَّيْ كَرَّاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السِّيِّ لَمَلِيْ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَوْرَهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تَنَازَعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَمَلِيْ أَوْ عَسَانِي

(٨ - شرح ابن عقيل ١)

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : في باقى أخوات كَيْتَ وَلَمَلْ — وهى :
إِنَّ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فتقول : إِنِّى وَإِنِّى ، وَأَنْى وَأَنْى ، وَكَأَنَّى
وَكَأَنَّى ، وَلَكَنَّى وَلَكَنَّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمهما نونُ الوقاية ؛ فتقول : مِّنِّى وَعَنِّى —
بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مِّنِّى وَعَنِّى — بالتخفيف — وهو
شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناطم : إنه
من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء » ووجه
تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان « من » و « عن »
وأى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .
اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة
وصل ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مثناة تحته — وقيس هنا
غير منصرف للعلمية والأناثى المعزى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول : قيس
ابن عيلان .

الإعراب : « أَيُّهَا » أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل
نصب ، وها للتانيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل
« وعنى » معطوف على عنهم « لست » ليس : نعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من
قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية
« قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة
معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا
للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَوْلًا ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْمِي^(١)
 أشار بهذا إلى أن الفصحى في «لَدُنِّي» إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ
 بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقل حذفها ، كقراءة مَنْ قَرَأَ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف
 والكثير في « قَدْ ، وَقَطْ » ثبوت النون ، نحو : قَدْنِي وَقَطْنِي ، ويقل الحذف
 نحو : قَدِي وَقَطِي ، أى حَسَنِي ، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

٢١ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينَ قَدْنِي

[لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ لِلْحَجَّادِ]

(١) « في لَدُنِّي » جار ومجرور متعلق بقل «لَدُنِّي» قصد لفظه : مبتدأ «قل» فعل
 ،اض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لَدُنِّي الخففة ، والجملة من قل
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي قَدْنِي » جار ومجرور متعلق ببقى الآتي «وقطني»
 معطوف على قَدْنِي « الحذف » مبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد »
 حرف تقييد « بقی » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود على الحذف ، والجملة من بقی وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الحذف »
 والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ،
 من أرواحه له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .
 اللغة : أراد بالخبييين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه ،
 وغلبه لشهرته ، وروى « الخبييين » - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى
 « قَدْنِي » حسي وكفاني « ليس الإمام إلخ » أراد بهذه الجملة التبريز بعبد الله بن
 الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك -
 مبغضاً لا تبض يده ببطاء .

الإعراب : « قَدْنِي » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبني على السكون في محل
 رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي للتثنية مضاف إليه مبني على السكون في

== عمل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف
 و « الحسيين » مضاف إليه « قدى » يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن
 هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني ، وجعله
 آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني ، وهذا رأي ضعيف جداً ، وياء التثنية على
 هذه الآراء مقول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وياء التثنية على
 مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة
 « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسمها « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ،
 الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدى » و « قدى » حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية
 وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه
 قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيويه : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدى
 فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال قدى شبهه بحسي لأن المعنى
 واحد » اهـ . وقال الأعمى : « وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما في
 البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتأخرهما النون الكسورة قبل الياء ؛ لثلاث
 يغير آخرها عن السكون » اهـ وقال الجوهري : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ،
 وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً فالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال
 وقاية لها ، مثل ضربنى وشتنى » وقال ابن برى يرد على الجوهري « وهم الجوهري في قوله إن
 النون في قدنى زيدت على غير قياس » وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ،
 وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في من وعن إذا أضفتها
 لنفسك : منى وعننى ؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في
 قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ،
 وكذلك زادوها في ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا
 في ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربنى ، أدخلوا
 نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها » اهـ .

.

ولا بن هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى معنى اللبيب ، وقد عطينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا للسטיפضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ فيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الأبيات) .

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم العرب إذا أضيف لياء التكلم . واعلم أن الأصل فى الاسم للعرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء التكلم فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقونى » وفى قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمَوَافِقِي لِيُرْقَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا
وفى قول الآخر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ
وفى قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعِينِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ
كما لحقت أفعال التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفنى عليكم »
لشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجيب .

المسلم (١)

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا - عَلَّمَهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخَزْنَقَ (٢)
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ (٣)

الْعَلَمُ هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَضْلُ أَخْرَجَ النكرة ، و « بلا قيد » أَخْرَجَ بقية المعارف ، كالضمير ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَلُ الشيوخ بأعلام الأناسي وغيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخزْنَقُ : اسم امرأة من شعراء العرب (٤) ،

(١) هو في اللغة مشترك لفظي بين معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وله الجوار للنشأت في البحر كأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترى أخاها صخراً :

وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها الراية التي تجمل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » خذف للبدا ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعراجه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر في يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « علمه » مبتدأ مؤخر « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — الخ .

(٣) « وخزْنَقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طَرْفَةَ بْنِ الْقَبْدِ لِأُمِّهِ ، وَقَرَنَ : اسم قبيلة ، وَعَدَنَ : اسم مكان ،
ولاحق : اسم فرس ، وَشَذَمَ : اسم جمل ، وَهَيْلَةَ : اسم شاة ، وواشِق :
اسم كلب .

وَأَنبَأَ أَنِّي ، وَكُنْيَةً ، وَلَقَبًا وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا^(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمر ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أب أو أم ،
كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللقب : ما أشعرَ بمدح كزين العابدين ، أو ذمَّ
كأنف الناقة .

وأشار بقوله « وَأَخْرَجَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب
تأخيرُهُ ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا نقول : أنف الناقة
زيد ، إلا قليلاً ؛ ومنه قوله :

(١) « واسمنا » حال من الضمير المستتر في أني « أني » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكنية ، ولقبا » . مطوفان على قوله اسمنا
« وأخرن » الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الحقيقية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لأخر ، وهو اسم
إشارة مبني على السكون في محل نصب « إن » حرف شرط « سواء » سوى : مفعول به
مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا »
محب : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن محب اللقب
سواء تأخره .

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرٌهُمْ حَسَبًا
يَبْطُنُ شِرْيَانٌ يَمُوتُ حَوْلَهُ الذِّبُّ

٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كاهل ، وهو من قصيدة لها ترويه بها ، وأولها :

كُلُّ أَمْرٍ دِ عِجَالٍ الدَّهْرُ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ
اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب - كيدته أو مكره ، وقيل :
قوته وشده « شريان » - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو
شجر تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن »
متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلَغُ هُذَيْلًا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبْلَغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » -
بمعنى صاحب - اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا
مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمرأ ،
وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « يبطن » جار ومجرور متعلق
بمعدوف خبر أن ، ويطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيموى ، وحول مضاف
وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة في محل
نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « يبطن » جاراً ومجروراً ، متعلقاً بمعدوف
حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي
أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا
الكلب » - على الاسم - وهو قولها « عمراً » - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على
اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمراً ذا الكلب » .
وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم، فأما مع الكنية فأنْت باختيار^(١) بين أن تُقدِّم الكنيةَ على اللقب؛ فتقول: أبو عبد الله زين

= لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الحزرجى:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرُ مَاكِهِ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل،

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى - ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن إذا إن سواه صحبا * مومم لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة، لكن قال السيوطي في محمه: إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكره جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عاده، سواء أكان اسماً أم كنية، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه: * وأخرن هذا إن اسما صحبا * ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشئ مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة.

العابدين ، وبين أن تقدم القلب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛
ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * وَأُخْرُنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا * : * « وَذَا
اجْتَمَعَ آخَرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا » * وهو أَحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ؛ فإنه
نصٌّ في أنه إنما يجب تأخير القلب إِذَا سَمِيَ الْأَسْمَ ، ومفهومه أنه لا يجب ذلك
مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأُخْرُنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا »
لَمَا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : وَأُخْرُ الْأَقْبِ إِذَا سَمِيَ سِوَى الْكُنْيَةِ ،
وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر القلب إِذَا سَمِيَ الْأَسْمَ .

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَنْبِيعِ الَّذِي رَدِفَ^(١)
إِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمُ وَالْقَبْ : فإِذَا أَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ ، أَوْ مُرَكَّبَيْنِ ، أَوِ الْأَسْمُ
مُرَكَّبًا وَالْقَبْ مُفْرَدًا ، أَوِ الْأَسْمُ مُفْرَدًا وَالْقَبْ مُرَكَّبًا .

(١) « إِنْ » حرف شرط « يَكُونَا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل
الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في
محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه
مثنى « فأضف » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « حتما »
مفعول مطلق « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر
لا ، فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف
يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أنبِيع » فعل أمر مبنى على
السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛
لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول :
وإلا فأنبِيع « الذى » اسم موصول مفعول به لأنبِيع ، مبنى على السكون في محل نصب
« ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير ، ستر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة
ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة^(١) ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ،
ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإبتاع ؛
فقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ، ووافقهم
المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ،
أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كُرْز ، وسعيد أنفُ الناقة — وجب الإبتاع ؛
فتنْبِيعُ الثَّانِي الأول في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت
بِرَبْدٍ أنفُ الناقة ، وأنفُ الناقة ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ
الناقة ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفُ الناقة ؛ فيقطع مع
المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع الجرور إلى النصب أو الرفع ،
نحو هذا رَبْدٌ أنفُ الناقة ، ورأيت رَبْداً أنفُ الناقة ، ومررت بِرَبْدٍ أنفُ
الناقة ، وأنفُ الناقة .

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم
مقترناً بأل ، فإنه لا تجوز فيه الإضافة ؛ فقول : جاءني الحارث كُرْز ، بإتباع الثاني للأول
بدلاً أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً
بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند
جمهور النحاة .

قال أبو رجا غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون
هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن
يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة ؟
ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في
الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل
الإضافة اللفظية على ما اختاره الزحمرى .

وَمِنْهُ مَنُقُولٌ : كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأَدَدٌ ^(١)
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ بَغِيرٍ «وَيْه» تَمَّ أَعْرَبًا ^(٢)
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدٍ تَمَسَّ وَأَبِي فُحَّافَةٍ ^(٣)

(١) ، ومنه « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم » منقول « مبتدأ مؤخر » كفضل « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل » وأسَد « معطوف على فضل » وذو « الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول ودو مضاف و « أرجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد » وأدد « معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون في محل رفع « يمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتي « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي ، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه « وأبي » الواو عاطفة ، وأبي : معطوف على عبد ، مجرور بإلياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبي مضاف « وقصافه » مضاف إليه .

ينقسم القلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل التعلية في غيرها ، كسُعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير التلية ، والنقل إما من صفة ككأرث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيد ، وزيد قائم^(١) ، وحكمها أنها تمحكي ؛ فتقول : جاءني زيد قائم ، ورأيت زيد قائم ، ومررتُ زيد قائم ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبعبك ، ومعدى كرب ، وسيبويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « وية » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « وية » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءني ببعبك ، ورأيتُ ببعبك ، ومررتُ ببعبك ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءني ببعبك ، ورأيتُ ببعبك ، ومررتُ ببعبك ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب التضايين ؛ فتقول : جاءني حضر موت ، ورأيتُ حضر موت ، ومررتُ بحضر موت .

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه ؛ فبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا
بَنِي شَابٍ قَرَّ نَاهَا تُصَرُّ وَتُحَلَّبُ
وسموا « ذرى جبا » ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموها بها ، وإنما قاسوها النعاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيب إضافة : كعَبْدِ شَمْسٍ ، وأَبِي قُحَافَةَ ، وهو معرب ؛
فنعقول : جاءني عَبْدُ شَمْسٍ وأَبُو قُحَافَةَ ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبَا قُحَافَةَ ،
وَمَرَزْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ .

وَكَيْفَ بالثالثين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « عَبْدٍ » ،
وبالحروف ، كـ « أَبِي » ، وأن الجزء الثاني ؛ يكون مُنْصَرِفاً ، كـ « شَمْسٍ » ،
وغير منصرف ، كـ « قُحَافَةَ » .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ ^(١)
مِنْ ذَلِكَ : أَمْ عَرِيطٌ لِلتَّقَرُّبِ ، وَهَكَذَا نُعَالَةُ لِلتَّغَلُّبِ ^(٢)

(١) « ووضَعُوا » الواو عاطفة ، ووضَع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعه فاعل
مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضَعُوا ، وبعض مضاف ،
و « الأجْناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضَعُوا ، وأصله منصوب منون فوقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس
حالاً منه لأنه نسكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »
مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير
منفصل مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره
هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبر البتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته
لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو
خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ
مؤخر ، وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للتقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كأن من ذاك حال كونه علماً
للتقرب « وهَكَذَا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم ==

وَمِنْهُمْ لَبَرَّةٌ لِّلْمَيْمَنَةِ ، كَذَّاءٌ فَجَّارٌ عِلْمٌ لِّلْفَجْرِهٖ (١)

العلم على قسمين : علم شخصي ، وعلم جنسي .

فَعِلْمُ الشَّخْصِ لَهُ حِكْمَانُ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ : كَزَيْدٍ ، وَأُحْمَدٌ ، وَلِلْفِطْرَةِ ، وَهُوَ صَحَّةٌ مَحْبِيَّةٌ ، الْحَالُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ ، نَحْوُ « جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعَالِيَةِ ، نَحْوُ « هَذَا أُحْمَدُ » وَمَنْعُهُ دُخُولَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ « جَاءَ الْعَمْرُو » (٢) .

== إشارة مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعالة » مبتدأ مؤخر « للتعاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والماء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « لبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير للسكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جاز » مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : جاز كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جارا ومجرورا في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فنأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يحتج على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم ؛ فيكون لك صدقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلاً . وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فصل به أل ، وتضيقه ، كما تفعل ذلك برجل وغلाम ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول « أل » على علم الشخص قول أبي النجم العجلي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وَعَلِمَ الْجِنْسَ كَلِمَ الشَّخْصِ فِي حِكْمِهِ [اللَّفْظِيُّ] ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا أَسَمَةٌ مُقْبِلًا »
فَتَمْتَنِعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؛ فَلَا
تَقُولُ : « هَذَا الْأَسْمَةُ » ^(١) .

= وقول الأخطل التعليل :

وَقَدْ كَانَ لَهُمْ حَاجِبٌ وَإِنْ أُمِّهُ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وفي هذا البيت اقتران العلم بأل ، وإضافته .
ومن مجيء العلم مضافاً قولهم : ربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال
رجل من طيء :
عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْقَمَارِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
وقال ربيعة الرقي :

لَشَتَانِ مَا بَيْنَ الزَّيْدَيْنِ فِي الدَّيِّ يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرُّ ابْنُ حَاتِمٍ
وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
يَا عُمَرَ الْخَلِيفَ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمُّهُنَّ
* أَفْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّه *
والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك
ثلاثة أخرى :

(الأول) أنه يبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل : ومعالجة هارب ،
كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .
(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يتمتع
أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاق صححت إضافته على ما علمت في
علم الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل
للنعت في تعريفه أو تشكيكه كما هو معلوم .

وحكم عِلْمِ الجنسِ في المعنى حكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَحْصُ واحدٌ بعينه ، فكلُّ أَسَدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَامَةٌ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عليها أُمٌّ عَرِيطٌ ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُمَالَةٌ .

وعِلْمُ الجنسِ : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مَثَّلَ بقوله : « بَرَّةٌ لِمَهْرَةٍ ، وَفَجَّارٌ لِلْفَجَرَةِ » .

أَسْمُ الْإِشَارَةِ

بِذَا لِفَرْدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِذِي وَذِهِ فِي تَأْخُلِ الْأُنْثَى اقْتَصِرُ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْفَرْدِ الْمَذَكَّرِ بِـ « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس
الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة^(٢) :

(١) « بِذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أشير » الآتي « لفرد » جار ومجرور
متعلق بأشير كذلك « مذكر » نعت لفرد « أشير » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت « بذي » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي « وذه »
الواو عاطفة ، وذه : معطوف على ذي « تي تا » معطوفان على ذي بإسقاط حرف
العطف « على الآن » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضاً « اقتصر » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة
« أشير » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للصنف - في هذا
الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى الفرد المذكور سوى « ذا » وقد ذكر اللسان أربعة
ألفاظ أخرى : الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثاني « ذاته » بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذاؤه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء
مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وبمن ذكر ذلك الناظم
في كتابه التسهيل .

الأمر الثاني : أن « ذا » إشارة للفرد ، وهذا الفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة
أو حكماً ؛ فالفرد الحقيقي نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والفرد حكماً
نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أى بين
المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذا » في الإشارة إلى الجمع ، كما في
قول لبيد بن ربيعة العامري :

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْحَيَاءِ وَطُولَهَا وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ كَبِيدُ؟

الأمر الثالث : أن الأصل في « ذا » أن يشار به إلى الذكر حقيقة ، كما في الأمثلة
التي ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة الذكر ، كما في قول الله تعالى : =

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بـ « ذِي » ، و « ذِهِ » بسكون الهاء ، و « تِي » ، و « تَأْ » ،
و « ذِهِ » بكسر الهاء : باختلاس ، وبإشباع ، و « تِهِ » بسكون الهاء ، وبكسرهما ،
باختلاس ، وإشباع ، و « ذَات » .

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ إِذْ كُرِّرَ تَطْعَمُ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بـ « ذَانِ » وفي حَالَةِ النصب والجر
بـ « ذَيْنِ » وإلى المؤنثتين بـ « تَانِ » في الرفع ، و « تَيْنِ » في النصب والجر .

وَبِأُولَى أَشِيرَ يَجْمَعُ مُطْلَقًا ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا^(٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قل : هذا ربى) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله
(بازغة) - بقوله : (هذا ربى) لأنه زُلْها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أُخْبِرَ عنها
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذى ذكر هذا الكلام على
لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان » الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط حرف
العطف « للمثنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى ،
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفى سواه » الجار والمجرور متعلق بقوله
« اذكر » الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف
إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفة « ذين » مفعول به مقدم
على عامله وهو قوله « اذكر » الآتى « تين » معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف
« اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اذكر »
معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور المحل
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أشير » الآتى « أشير » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشير » السابق
« مطلقاً » حال من قوله « جمع » « والمد » مبتدأ « أولى » خبره « ولدى » الواو =

بِالْكَافِ حَرَفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ
وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَةٌ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا — بـ «أولى» ولهذا قال المصنف :
« أَشِيرُ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقًا » ، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ
كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ الْأَكْثَرُ اسْتِمَالُهَا فِي الْمَأْثَلِ ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ
الْمَأْثَلِ قَوْلُهُ :
٢٣ — ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَّامِ

= عاطفة ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي ، ولدى مضاف و «البعد»
مضاف إليه « انطقا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف
للإطلاق . ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .
(١) « بالكاف » جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق « حرفا »
حال من « الكاف » « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من « الكاف »
ودون مضاف و « لام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « معه » مع : ظرف معطوف
على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف
إليه « واللام » مبتدأ « إن » حرف شرط « قدمت » قدم : فعل ماض مبنى على الفتح
المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و « ها » مفعول به
لقدم « ممنعة » خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير :
واللام ممنعة إن قدمت ها فاللام ممنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترصة
بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطابي ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله
.. وهو المطاع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ قَيْبَيْنِ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ
اللغة : « - » فعل أمر من الذم ، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات
الثلاث : السكسر ؛ لأنه الأصل في التخلص من التثاق الساكسين ؛ فهو مبنى على
السكون وحرك بالسكسر للتخلص من التثاق الساكسين ، والتخفيف ؛ لأن الفتحة =

وفيه لغتان : اللد ، وهى لغة أهل الحجاز ، وهى الواردة فى القرآن العزيز ، والقَصْر ، وهى لغة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى الْبَعْدِ انْطَقَا بِالسَّكَافِ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إلى أن الْمَشَارَإِ إِلَيْهِ لَهُ رُتْبَتَانِ : الْقَرَبُ ، وَالْبَعْدُ ؛ فَجَمِيعُ مَا تَقْدُمُ بِهِ إِلَى الْقَرِيبِ ،

= أخف الحركات ، وهذه لغة بنى أسد . والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجه الثلاثى « المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه هنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد « منزلة اللوى » — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع يعينه « العيش » أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لدم « بعد » ظرف متعلق بمحذوف جال من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولئك » مضاف إليه ، والسكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » ومثله فى ذلك قول الله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد * والعيش بعد أولئك الأقوام * وهذه هى رواية القائض بين جرير والفرزدق . وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن آية الكريمة التى تلونها كافية أعظم السكافية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذاك » .

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لاختلاف فيه .

فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول « هَذَا » ^(١) وعليه قوله :

٢٤ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي
وَلَا أَنَّهُمْ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُتَبَدِّدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجي ، وقيل : فائله كامل الثقي :

يَا مَأْمُوتِيحَ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا

مِنْ هَوْلِيَايَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هَوْلِيَايَا كُنَّ » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها .

لِخَوْلَةٍ أَطْلَلَتْ بِبُرْقَةٍ شَهْمَدٍ
تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
وقبل بيت الشاهد قوله .

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَنِي
وَيَبْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُنْتَلَدِي
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْقَشِيرَةُ كُلُّهَا
وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعْبَدِ

اللمة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : مأنخض وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنابي « برقة » بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَاكَ » .
 وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وَبُعْدَى ،
 كما قَرَّرْنَاهُ ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوُسْطَى ، وَبُعْدَى ؛
 فَيُشَارُ إِلَى مَنْ فِي الْقُرْبَى بِمَا لَيْسَ فِيهِ كَافٌ وَلَا لَامٌ : كَذَا ، وَذِي ، وَإِلَى مَنْ
 فِي الْوُسْطَى بِمَا فِيهِ الْكَافُ وَحَدَّهَا نَحْوُ ذَلِكَ ، وَإِلَى مَنْ فِي الْبُعْدَى بِمَا فِيهِ كَافٌ
 وَلَا لَامٌ ، نَحْوُ « ذَلِكَ » .

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها : بركة تهمد « تلوح » تظهر « الوشم » أن
 يفرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشمع فيبقى سواده ظاهراً « البعير
 المعبود » الأجر « بنى غبراء » الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لتبرتها ، وأراد بنى
 الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص « الطرف »
 بكسر الطاء بزنة الكتاب - البيت من الجلد ، وأهل الطرف الممدد : الأغنياء .
 المعنى : يريد أن جميع الناس - من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه ،
 ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصعبة للأغنياء
 وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « بنى » مفعول به ، وبنى مضاف ، و« غبراء »
 مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصيغة جملة « لا ينكرونى » من الفعل وفاعله
 ومفعوله في محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علمية - وهو أولى - فالجملة
 في محل نصب مفعول ثانٍ لرأى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « أهل »
 معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعة في قوله « لا ينكرونى » وأهل مضاف واسم
 الإشارة من « هَذَاكَ » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطرف » بدل من اسم
 الإشارة أو عطف بيان عليه « الممدد » نعت للطراف .

الشاهد فى : قوله « هَذَاكَ » حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجر
 باللام ، ولم يقع لى - مع طویل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه
 « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا :

وَيَهْنَأُ أَوْ هَهْنَأُ أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافُ صِلًا^(١)
 فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بَثْمُ فُهُ ، أَوْ هُنَّا أَوْ يَهْنَالِكُ انْطَقَنُ ، أَوْ هِنَّا^(٢)
 يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ هُنَا « وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هُنَا » ؛
 وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هُنَاكَ ، وَهُنَالِكَ ، وَهِنَا » بِنَتِجِ الْهَاءِ
 وَكُسْرُهَا مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ ، وَبِـ « ثَمَّ » وَ« هِنْتُ » ، وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ « هُنَاكَ »
 لِلتَّوَسُّطِ ، وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ .

== هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قدامهم الذين
 شافوها العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ
 ولا ضرورة تموج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعدة .

(١) « وبهنا » الواو عاطفة ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله « أشير » الآتي ،
 « أو » حرف عطف « ههنا » معطوف على هنا « أشير » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوباً تقديره أنت « إلى » حرف جر يتعلق بأشير « داني » مجرور بإلى ، وعلامة
 جره كسرة مقدرة على الياء للثقل ، وداني مضاف « المكان » مضاف إليه « وبه »
 الواو عاطفة ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي « الكاف » مفعول به مقدم على
 عامله وهو صلا الآتي « صلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
 والألف للإطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد
 الخفيفة للوقف .

(٢) « في البعد » جار ومجرور متعلق بقوله « صلا » في البيت السابق « أو »
 حرف عطف معناه هنا التخيير « بثم » جار ومجرور متعلق بقوله « فه » الآتي « فه »
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » حرف عطف « هنا »
 معطوف على قوله « ثم » السابق « أو » حرف عطف « بهنالك » جار ومجرور متعلق
 بقوله انطق الآتي « انطقن » انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف
 لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « هنا » معطوف على قوله « هنالك » .

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي ، الْأُنْثَى الَّتِي ، وَالْيَا إِذَا مَا تُثْنِي لَا تُثْنِي (١)
 بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ (٢)

(١) « موصول مبتدأ أول ، وموصول مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « الذي » مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره : منه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « الأنثى » مبتدأ « التي » خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة - وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره - بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أثنائه التي ، ويجوز أن يكون قوله « الأنثى » مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنه منه ، فيكون على هذا قوله « التي » بدلا من الأنثى « واليا » مفعول مقدم لقوله « لا تثبت » الآتي « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « ثنيا » ثنى : فعل ماضى مبنى للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « لا » ناهية « تثبت » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتها - أى الذى والى - فلا تثبتها .

(٢) « بل » حرف عطف معناه الانتقال « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول - إلخ ، فهو مبنى على السكون في محل نصب « تليه » تلى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أوله » أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذى للغائب مفعول أول « العلامة » مفعول ثان لأول « والنون » مبتدأ « إن » شرطية « تشدد » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ الذى هو النون « فلا » الفاء لربط النظم -

وَالثُّنُونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنٍ شُدْدًا أَيْضًا ، وَتَعْوِضٌ بِذَلِكَ قُصِدَ (١)

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأً ، نحو « أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مُحْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتوصلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَبَدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا) وأن المحففة كالثقيلة ، وتوصلُ باسمها وخبرها ، لكن أئتمُّها يكون محذوفاً ، واسم المُنْقَلَةِ مذكوراً .

ومنها : « كَيَّ » وتوصلُ بفعل مضارع فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيَّ تُكْرِمَ زَيْدًا » .

== بالجواب ، ولا : نافية للجنس « ملامه » اسم لامبني على الفتح في محل نصب . وسكونه للوقف ، وخبر « لا » محذوف ، وتقديره : فلا ملامة عليك ، مثلاً ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شددا » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شدا » شدد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أَيْضًا » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذاك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصدا » قصد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتُ مُنْطَلِقًا » [أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتُ زَيْدًا » وتوصل بالماضي ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، وعجت بما تضرب زيدا^(١) ومنه^(٢) : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وهو قليل^(٣) . وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع للمنى بلم ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وبقل وصلها - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفيا بلم ، نحو « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطَوُّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى يَتِيْتِ فَعِيدَتُهُ لِكَعَجِ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيا أو مضارعا .
(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين : أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديرا .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للخطبة - واسمه جروم - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبته ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النصرى .
اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال ، التطواف والدوران ، وروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضي ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنّف « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفي — وهو

== بالبدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد « آوى » مضارع أوى — من باب ضرب — إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به « قعيدته » قعيدة البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لكاع » يريد أنها متناهية في الحب .
المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحب متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و « ما » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف » الأول « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بقوله « آوى » « قعيدته » قعيدة : مبتدأ ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه « لكاع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله « بيت » ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه : قعيدته مقول لها : بالكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله « ما أطوف » حيث أدخل « ما » المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو الذي عنه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني بذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء ، وهو في قوله « لكاع » حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سببا للأنث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : رأبت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لكاع » هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .

« أَنْ وَأَنَّ وَكَى وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْفَعُهُ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ نَقُومُ » أى قِيَامُكَ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَحَسِبْتُ لَيْكُنْ أَفْرَأَ، وَيُعْجِبُنِي أَنْتَ قَائِمٌ، وأريدُ أَنْ نَقُومَ » وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسميُّ فـ « الذى » للفرد المذكور^(١)، و « التى » للفردة المؤنثة. فإن ثَلَيْتَ أَسْقَطْتَ الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو « اللَّذَانِ، وَالَّتَانِ » وبالياء في حالتي الجر والنصب؛ فنقول: « اللَّذَيْنِ، وَالَّتَيْنِ ». وإن شئت شَدَدْتَ النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت: « اللَّذَانِ وَالَّتَانِ » وقد قرئ: (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فنقول: « اللَّذَيْنِ، وَالَّتَيْنِ » وقد قرئ: (رَبَّنَا أَرْزَا اللَّذَيْنِ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في ثنية « ذَا، وَتَا » اسمي الإشارة؛ فنقول: « ذَانِ، وَتَانِ » وكذلك مع الياء؛ فنقول: « ذَيْنِ وَتَيْنِ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذى، والتى ».

جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطَاقَا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا^(٢)

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة، كما تقول: زيد الذى يزورنا رجل كريم، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول: الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا، وأن يكون غير عاقل كما تقول: اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً ممطراً.

(٢) « جمع » مبتدأ، و « الذى » مضاف إليه « الأولى » خبر المبتدأ « الذين » معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطلقاً » حال من الذين « وبعضهم » الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمة المائدة إلى العرب =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا ، وَقَعَا^(١)
 'بِقَالٍ فِي جَمْعِ الْمَذَكِرِ «الْأَلَى» مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيرهُ ، نحو «جاءني
 الألى فَعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الإمران في قوله :
 ٢٦ - وَتُبِّلِي الْأَلَى بِسِتْلَتَيْمُونَ عَلَى الْأَلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَا الْقَبْلِ

= ضاف إليه «الواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتى «رفعا» يجوز أن يكون
 حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع الحافض ، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقاً» نطق :
 فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف
 للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم .
 ' (١) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى «واللاء» معطوف على اللات
 «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى المجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل
 رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار
 ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتى «نَزَرُوا» حال
 ثانية من الضمير المستتر في وقع «وقعا» وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في
 محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلي ، وقبلة :

وَتِلْكَ خُطُوبُهُ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتَمِيلُنَا الْمُنُونُ ، وَمَا تُبِّلِي

اللغة : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استتمت بهم
 «تنبينا» تنبينا «النون» النية والموت «يستلمون» يلبسون اللأمة ، وهي الدرع ،
 و «يوم الروع» يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب «الحدا» جمع حداة ،
 وهو طائر معروف ، ووزنه غبة وغنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع
 قلاء ، وهي التي في عينا القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتت بشبابنا قديمًا ، فتبلىنا المنون وما نبلىها ، =

== وتبلى من بيننا الدارعين والقاتلة فوق الحول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها .

الإعراب : « وتبلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت « الألى » مفعول به لتبلى « يستلثمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، « على » حرف جر « الألى » اسم موصول مبنى على السكون في محل جر مفعلي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه « الألى » الواقع مفعولاً به لتبلى « تراهن » ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، وبوم مضاف و « الزرع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومحرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني « القيل » صفة للحدأ ، وجملة ترى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الأولى يستلثمون » ، وقوله « الألى تراهن » حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة المذكور في « يستلثمون » وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في « تراهن » وهو « هن » .

ومن استعمال « الألى » في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

تَحَا جَبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وقول الآخر :

فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَذْرُكُ الْجَبِلَ أَفْضَمًا

وهذا البيت يقع في بعض نسخ الترح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في المذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْأَلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَّوْا فَتَسَّوْا لِلْكَرَامِ النَّبَاسِيَا

ومن استعماله في المذكور غير العقلاء . وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعده على جمع المؤنثات . قول الآخر :

تَهَيَّجَنِي لِلْوَصْلِ أَبَاطُنَا الْأَلَى مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَبِيقُ

فقال : « يَسْتَلْثِمُونَ » ثم قال : « تَرَاهُنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفعاً ، ونصباً ، وجراً - فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا ، ورَأَيْتُ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ ، وصررت بالَّذِينَ أَكْرَمُوهُ » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الذُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛ وهم بنو هَذِيل ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ الشَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلة ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا أَلَلَّكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَاحِرٍ مَرَّاحَا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَّاحَا

* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مَرَّاحَا *

اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره « نحن الذين » على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذْتَهُنَّ الصَّبَاحَةَ صَبْحِينَ) . « النخيل » - بضم النون وقسح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح للمطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » بضم الميم - مرافق يسل - « صراحا » يريد أن نسهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة وهو برنة غراب ، وجعله العيني - وتبعه البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُنْثَى : « اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي
اللَّاتِ فَعَلَنَ ، وَاللَّاءُ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « اللَّاتِي ، وَاللَّائِي »
وَقَدْ وَرَدَ « اللَّاءِ » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمَنٍّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

[كَأَقْدَتِجَى « الْأُولَى » بِمَعْنَى « اللَّاءِ » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتْنَةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا]

= يتعلّقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ،
ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله « ملصاحا » نعت لغارة .
الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به يثنوا في حالة الرفع ، كما لو كان جمع
مذكر سالماً ، وبعض العلماء قد اغتر بمجئ « الذون » في حالة الرفع ومجئ « الدين »
في حالتي النسب والجر ؛ فزعم أن هذه السكّلة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ،
وذلك بمزول عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المرب ، والظاهر
أنه مبنى على الواو الياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء
اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه « مهدوا »
بفتح الهاء مخففه من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهياّته ، ومن
هنا سمى الفراش مهاداً لوثارته ، وقال الله تعالى : (فَلَا تَنْفَسُ لَهُمْ يَمْدُونَ) أى : يوطئون ،
ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع حجر — بفتح الحاء
أو كسرهما أومضها — وهو حضن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان في حجر فلان —
بكسر الحاء أو فتحها — يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المنى : ليس آبائنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجوراً
كالهدى — بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آبائنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير
مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه » علينا « كلاهما جار ومجرور
متعلق بقوله أمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق =

(١٠ — شرح ابن عقيل ١)

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَل — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَبِيِّ شَهْرٍ^(١)
وَكَالْتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتٌ ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أُنَى ذَوَاتٍ^(٢)
= « مهدورا » مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « الحجورا » مفعول به لمهد ،
والألّف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضي — الذى هو مهد — وفاعله ومفعوله
لايحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة المذكور ؛ فجاء به وصفا لآباءه .
وقد استعملوا « الألاء » اسما موصولا وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع
الذكور كما فى قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَانَتْهُمْ
وَقَوْلُ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْوَورِ بِكَثِيرِ عِزَّةٍ :
أُنَى اللَّهِ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَانَتْهُمْ
سَيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِفَاكَهَا

(١) « ومن » مبتدأ « وما ، وأل » معطوفان على من « تساوى » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثة من
وماوأل ، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول
مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولا به ، والجملة
لايحل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله « شهر » الآتى « ذو » مبتدأ « عند » ظرف
متعلق بقوله « شهر » الآتى ، وعند مضاف و « طيب » مضاف إليه « شهر » فعل
ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ذو »
والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو .

(٢) « كالتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله
محذوف « لديهم » لدى : ظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى
مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية
السكانية ناصبه . قوله « أنى » الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه
« أنى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تساوى ما ذكر » إلى أن « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث — [للفرد] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وَأَعْجَبَنِي مَارُكِبٌ ، وَمَارُكِبَتٌ ، وَمَارُكِبَانِ ، وَمَارُكِبَتَانِ ، وَمَارُكِبُونَ ، وَمَارُكِبَتُونَ ؛ وَجَاءَنِي الْقَائِمُ ، وَالْقَائِمَةُ ، وَالْقَائِمَانِ ، وَالْقَائِمَتَانِ ، وَالْقَائِمُونَ ، وَالْقَائِمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ^(١) ، ومنه قوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً) وقولهم : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرْنَا لَنَا » و « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره ^(٢) ،

(١) تستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وحجاء ، بدليل قوله : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) والموضع الثاني : أن يكون أمره مبهما على التكلم ، كقولك — وقد رأيت شجعا من بعيد — : انظر ماظهر لي ، وليس منه قوله تعالى : (إذ قالت امرأة عمران رب إنى نذرت لك ما في بطني محررا) لأن إبهام ذكره وأنوته لا يخرج عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجاء ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان .

(٢) تستعمل « من » في غير العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقرن غير العاقل مع من يعقل في عموم ، فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : (فنهمن من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (من لا يستجيب له تعالى) وقول الشاعر * أسرب القطاهل من يعير جناحه * وهو الذى استشهد به المؤلف =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩- بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُسْكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنُّ يُمِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

= فيما يلي ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيها لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض) واستعمال من فيها لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنسكته ، وهذه النسكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ - هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاده ؛ كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحرئى وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللمة : « السرب » جماعة الطباء والقطا ونحوها ، و « القطا » ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام « جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو - أى أحببت . الإعراب : « بكييت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكييت ، وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكييت مبنى على السكون في محل نصب « مرنن » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن في « بي » جار ومجرور متعلق بمر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلى » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء التمسك مضاف إليه « بالكاء » جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى « جدير » خبر للمبتدأ « أسرب » الهجزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » استفهامية « من » اسم موصول مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة « يعير جناحه » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه =

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعقل ، ولغيره ، نحو « جَاءَنِي الْقَائِمُ ،
وَلَمْ يَكُوبُ » وَأُخْتَلِفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ،
وقيل : إنها حرفٌ موصول ، وقيل : إنها حرفٌ تعريفٌ ، وليست من الموصولية
في شيء .

وَأَمَّا مَنْ وَمَا غَيْرُ الْمَصْدَرِيَّةِ فَاسْتِمَانٌ اِتِّفَاقًا ، وَأَمَّا « مَا » الْمَصْدَرِيَّةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا
حَرْفٌ ، وَذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمالُ « ذُو » موصولةٌ ، وتكون للعقل ، ولغيره ، وأشهر لفاتهم
فيها أنها تكون بلفظ واحد : المذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً^(١) ؛

== موجود « جناحه » جناح : المفعول به ليعبر ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه « لعل »
لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير التكلم اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول
مبنى على السكون في محل جر يلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتي « قد » حرف
تحقيق « هويت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ،
والتقدير : إلى الذى قد هويته « أطير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه رجوياً
تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « أسرب القطا » وقوله « من يعبر جناحه » والنداء معناه طلب إقبال
من يتباديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العقل الذى يفهم الطلب ويفهم
الإقبال ، أو الذى يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استلزم أن
يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى فى معاملته
معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالبا أن يعبره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما
يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعِنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ ائْتَالِي
(١) لا فرق بين أن يكون ما يستعمل فيه « ذُو » للموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ ==

فقول: «جاءني ذو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قَمْنٍ»، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: «جاءني ذَاتُ قَامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَوَاتُ قَمْنٍ» وهو المُشَار إليه بقوله: «وكالتني أيضاً - البيت» ومنهم من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وذَوُو» في الرفع و«ذَوِي، وذَوِي» في النصب والجزم، و«ذَوَاتَا» في الرفع، و«ذَوَاتِي» في الجر والنصب، و«ذَوَاتُ» في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم. والأشهر في «ذو» هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنية، ومنهم من يُعْرِبُها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً؛ فيقول: «جاءني ذُو قَامَ، ورأيت ذَا قَامَ، ومررت بذي قَامَ» فتكون مثل «ذِي» بمعنى صاحب، وقد روى قوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ

فَحَسِبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

== فن استعملها في المفرد الذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به ، وقول الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الرَّمْ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَايِضُ
يريد قولاً لهذا الرَّم الذي جاء ساعياً

ومن استعملها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفعل الطائي :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَا هُ آبِي وَجَدِي وَبَرِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ
يريد : وبَرِي التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأنَّ البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعملها في المفرد الذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَطْلُفَكَ دُونَ لِمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَقَاكَ بَيْضُ اللَّغْفُوسِ قَوَايِضُ
(١) قدمي شرح هذا البيت في باب «المعرب والمبني» (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرأً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمّة ، وينصبها ويجرها بالكسرة^(١) .

* * *

وَمِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُتْلَعْ فِي الْكَلَامِ^(٢)

= وانياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا نعمة تخريج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قل شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو نضلّم الله به ، والكرادة ذات أكرمكم الله بها ؟ فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون الناء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء : * وبئرى ذو حفرت وذو طويت * ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قلا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَعَمَتْهَا مِنْ أَيْتُنِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ
اه كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر . بعد « ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بمحذوف الألف والمفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر =

يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،
وتكون مثل « ما » في أنها تستعمل بلفظٍ [واحدٍ] : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ »
سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « ما » أو « مَنْ »
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جِئَكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن اسم استفهام ، وهو
مبتدأ ، و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خبرٌ مَنْ ، و « جِئَكَ » صلة الموصول ،
والتقدير « من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [بمعنى
الذى] ، وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، تقديره « ماذا
فعلته » ؟ أى : ما الذى فعلته .

واحتراز بقوله : « إذا لم تُتلغ في الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا »
أو « مَنْ » مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى
شيء عندك ؟ وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فماذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره
[وكذلك : « مَنْ ذَا » مبتدأ ، و « عندك » خبره] فإذا في هذين الموضعين
ملغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن المجموع استفهام .

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمَلَةٍ^(٢)

== بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ،
وتقديره : إذا مثل ما حال كونها بعدما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام
فهى كذلك ؛ وقوله « في الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصلة بكونها
مشتمة على عائد . وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن المصنف لم يتعرض للموصول
الحرفى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول ==

الموصلات كلها — حرفية كانت ، أو اسمية — يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول ألا يسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرد ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو « جاءني الذي ضربته » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو « جاءني اللذان ضربتهما » ، والذين ضربتهم » وكذلك المؤنث ، تقول : « جاءت التي ضربتها » ، واللذان ضربتهما » ، واللاتي ضربتهن » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو « من » ، وما « إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فنقول : « أعجبني من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن فعلن » على حسب ما يعنى بهما .

وجملة أو شبهها الذي وصل به ، كمن عندي الذي ابنه كفل^(١)

= الاسماء » ؛ و « يلزم » فعل مضارع « بعده » بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه « صلة » فاعل يلزم « على ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « مشتعلة » الآتي « لائق » نعت للضمير « مشتعلة » نعت لصلة . (١) « وجملة » خبر مقدم « أو شبهها » أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « الذي » اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله « كلها » في البيت السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ . وقوله « الذي » خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستترا ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وليس هذا =

صلة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شبةً جملةً ، ونعني بشبه الجملة الظرف والجارّ والجور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيتأتى حكمها .
ويُشترطُ في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية ^(١) ،
الثاني : كونها خاليةً من معنى التعجب ^(٢) ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ

== الإعراب بجيد « كن » الكاف جارة لمحذوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ « عدى » عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « الذى » خبر المبتدأ « ابنه » ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه « كفل » فعل ماض مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ابن » والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق :

وَأِنِّى لَرَأِجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِى لَعَلِّى - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاحَا - أَزُورُهَا
وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بئينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَأْشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّى لَلْبِكَ عَاشِقُ

وزعم الكسائى أن جملة « لعلى أزورها » من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن « ما » فى قول جميل « وماذا » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به ع =

قبلها ، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها ، وهى الطَلَبِيَّةُ والإنشائية ؛ فلا يجوز «جاءني الذي أضربته» خلافاً للكسائي ، ولا «جاءني الذي لثيته قائم» خلافاً لهشام ، واحترز بـ «بخالية من معنى التعجب» من جملة التعجب ؛ فلا يجوز «جاءني الذي ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو : «جاءني الذي لكنته قائم» ؛ فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو : «ما قعد زيد لكنته قائم» .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّين ، والمعنى بالتام : أن يكون في الوصل به فائدة ، نحو : «جاء الذي عندك» ، والذي في الدار «والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : «جاء الذي استقرَّ عندك» أو «الذي استقرَّ في الدار» فإن لم يكونا تامَّين لم يجز الوصلُ بهما ؛ فلا تقول «جاء الذي بك» ولا «جاء الذي اليوم» .

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلٌ^(١)

== خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولاشك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيان ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : « فلا يجوز جأني الذي ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية » فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام بما يخالف هذا التحقيق .

(١) «وصفة» الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و«أل» مضاف إليه «وكونها» كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدرا لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و«بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره مؤنـ

الألف واللام لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه :
وأعنى بالصفة الصريحة اسمُ الفاعل نحو : « الضارب » واسمُ المفعول نحو :
« المضروب » والصفة المشبهة نحو : « أَحَسَّنَ الْوَجْهَ » فخرج نحو : « الْفَرَسِيُّ » ،
والأفْضَلُ « وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ ،
وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فرة قال : إنها
موصولة ، ومرة منع ذلك ^(١) .

وقد شدَّ وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها
بمعرب الأفعال قَلَّ » ومنه قوله :

== حيث نقصان ، وهرب مضاف ، و « الأفعال » مضاف إليه « قل » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(١) العلماء خلاف طويل في جواز وصل إل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن
الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل ؛ قال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا
موصولة ، والنسب في ذلك أن الأصل في الصلات الأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه
بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل
عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشتراطوا في اسم الفاعل واسم المفعول
وأثلة المبالغة التي تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولو دل
أحدهما على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل ؛ بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ،
وذلك كالؤمن والفاسق والكافر والمنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة
المشبهة صلة لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته في المعنى - ، أفلست ترى
أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا
على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنهم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث
العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلا أنه يدل على الاختراع الزيادة والفعل
يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلا أن الفعل يرفع الضمير
المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير
المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ - التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

٣٠ - هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ؛ فعاتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدَّ الْفَرَزْدَقِ أَنْعَسَ بِهِ وَدَقَّ حَيَّاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

و « أبو حزره » : كنية جرير ، و « أرغم أنفك » : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلقى أنفه بالرغام - وهو التراب - و « الجد » الحظ والبخت ، وفي قوله « وجد الفرزدق أنعس به » دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو منذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَابِلِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : « الخنى » - بزنة الفتى - هو الفعش ، و « الخطل » - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفعش فيه « الحكم » - بالتحريك - الذي يحكمه الحصان كى يقضى بينهما ، ويفصل في خصومتها « الأصيل » ذو الحسب ، و « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكماً ؟ !

الإعراب : « ما » نافية ، تعمل عمل ليس « أنت » اسمها « بالحكم » الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية « الترضى » إل : موصول اسمى نعت للحكم ، مبنى على السكون في محل جر « ترضى » فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » حكومة : نائب فاعل لترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه : « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أنى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ إِنِّي ، وَأَبْغَضُ النُّجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّيْجَدْعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْبَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَصْعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اه ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً مبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهي جملة
الابتداء والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هي هنا بعض كلمة
وأصلها « الذين » حذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة
وإبقاء بعضها بحسب في العربية ، وهذا ليدل ربيعة العامري بقول :

* دَرَسَ لَنَا بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ *

أراد « النازل » حذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رؤية يقول :

* أَوَّالِهَا مَكَّةُ مِنْ وَرَقِ الْحَيِّ *

أراد « الحمام » حذف اليم ثم قلب فتحة اليم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ،
وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ اللَّيْلَ حَانتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد
« هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضعت كلذي خاضوا) أى كل الذين خاضوا -
وفي الآية تحريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفي كما ، أى وخضعت تكوضهم ،
وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعايد إليه من الصلة محذوف
أى : وخضعت كالخوض الذى خاضوه - قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ؛ فلم
يبق منها إلا حرفا واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَلْجُؤَا ، أَلَا تَا ، قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ : أَلَا تَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول « ألا تكون » حذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف
من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف المطف ، وأصله « ألا فاركبوا » .
وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم ، حم ، ص -
من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أما الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا
ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى في باب الترخيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس لإقياما من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أخذت

ومن الثاني قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٌّ بِمِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

منها وأنكى ؟ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاتاً . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ الهياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية السكريمة التي تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذي » موصول حرفي .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين . اللغة : « المعه » يريد الذي معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تشكرس — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائماً الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكرًا » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلی ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » في أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشيء المبتدأ بالشرط « بميشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات » صفة لميشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس .

ومثل هذا البيت — في وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

=

أى كسا، وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير المحذوف^(١)
يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للذكر، والمؤنث —
مفردا كان، أو مؤنثى، أو مجموعا — نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ » .
ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال : أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها،
نحو : « يعجبني أيُّهم هو قائم » الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها،
نحو : « يُعْجِبُنِي أَى قَائِمٌ » الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو :
« يُعْجِبُنِي أَى هُوَ قَائِمٌ » وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحرركات
الثلاث، نحو : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ ، ورأيت أيُّهم هو قائم ، وصررت بأيُّهم
هو قائم » وكذلك : « أَى قَائِمٌ ، وأيُّ قَائِمٌ ، وأيُّ قَائِمٌ » وكذا ، « أَى

= وَغَيْرَتْنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَغَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمُسْتَقَرِّ أَلْتَمَا
يريد : الذين معه ، فاستعمل ال موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لاشئ فيه ، وإن
وصلتها ظرفا ، وهو شاذ ؛ فإن ال بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال
السكسائي فى هذا البيت : إن الشاعر يريد « معا » فزاد ال
(١) « أى » مبتدأ « كسا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « وأعربت » الواو
عاطفة، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جواز تقديره هى يعود على « أى » « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى
وجزم « تضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جواز تقديره هى يعود على « أى » « وأصدر » الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر
مضاف ووصل من « وصلها » مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه « ضمير »
خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضاف
العائد على أى « انحذف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود
على « ضمير » والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولا صالحا لكل واحد من المفرد
والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها فى حال
كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً .

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأى هو قائم ، الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : « يحبني أيهم قائم » ، ففي هذه الحالة تبنى على الضم ؛ فنقول : « يحبني أيهم قائم » ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم ، وعليه قوله تعالى : (ثم كفّر عن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً) وقول الشاعر :

٣٣ - إذا ما لقيت بني مالك
فسلم على أيهم أفضل

٣٣ - هذا البيت ينسب لسان بن وعلة أحد الشعراء المخضمين من بني مرة بن هبادة ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإحصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - و هو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بنى » مفعول به للقي ، وبنى مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلة في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى أى مبنياً على الضم - على الرواية الشهيرة الكثيرة الدوران على السنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلتة وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتي موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ؛ فإذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ، فإنها تكون معربة ، وهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن :-

وهذا مستفاد من قوله : « وأُعْرِبَت ما لم تُضَفْ — إلى آخر البيت »
 أى : وأُعْرِبَت أى إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صدر الصلة ؛ فدخل في هذه
 الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم
 تُضَفْ ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج
 الحالة الرابعة ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها
 لا تعرب حينئذ .

وَيَضَعُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيْ غَيْرُ أَيْ يَقْتَضِي^(١)
 إِنْ يُسْتَغْلَلُ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَغْلَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُحْتَسَرَكَ^(٢)

== أيا لا نهىء موصولة ، بل هى إما شرطية وإما استفهامية ، لا تخرج عن هذين الوجهين ،
 وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال ؛
 أضيفت أو لم تُضَفْ ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف
 إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ،
 والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من
 مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقاً « وفي ذا » جار ومجرور
 متعلق بقوله « يقتضى » الآتى . الحذف بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ،
 أو نعت له « أيا » مفعول به لقوله « يقتضى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف
 و « أى » مضاف إليه « يقتضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود على المبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة
 حكم بإعراب أى الموصولة في جميع الأحوال ، وغير أى يقتضى وينبغ أيا في جواز حذف
 صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة .

(٢) « إن » شرطية « يستغل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل »
 نائب فاعل ليستغل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستغل ==

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمَلٍ . وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ^(١)
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ اُنْتَصَبَ . بِفَعْلٍ ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَرْجُوهُبَ ^(٢)
 يعني أن بعض العرب أعرب « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحذف

= وصل ضمير أى يقتضى أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « لم » حرف نفي وجزم
 وقلب « يستطّل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملة فعل الشرط ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة
 في جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ « نر » خبره ، والجملة في محل جزم جواب
 الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول
 منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل
 مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ،
 وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل
 فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل »
 نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو
 بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر
 المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجلى في البيت السابق « متصل »
 نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل
 جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد
 « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن »
 السكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ « ترجو » فعل مضارع ،
 مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، ومفعوله
 محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن ترجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يهب » فعل مضارع
 مرفوع لتبرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صَاحِبِهِ ؛ فيقول : « بِعَجْبِي أُيُّهُمْ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتَ أُيُّهُمْ قَائِمٌ ، وَمَرَرْتُ بِأَيُّهِمْ قَائِمٌ » وَقَدْ قَرِئَ . (ثُمَّ لِنَزَعِنَ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُيُّهُمْ أَشَدُّ) بِالنَّصْبِ ، وَرَوَى * فَسَلِّمْ عَلَى أُيُّهِمْ أَفْضَلُ * [٣٣] بِالْجَرِّ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَفِي ذَا الْحَذَفِ — إِلَى آخِرِهِ » إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُحْذَفُ فِيهَا الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، أَوْ غَيْرَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يُحْذَفْ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبْرَهُ مَفْرُودٌ [نَحْوُ (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ] ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَنِي اللَّذَانِ قَائِمَ » وَلَا « اللَّذَانِ ضَرَبَ » ؛ لِرَفْعِ الْأَوَّلِ بِالْعَالِيَةِ وَالثَّانِي بِالنَّبَايَةِ ، بَلْ يُقَالُ : « قَامَا ، وَضَرَبَا » وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَيُحْذَفُ مَعَ « أَيْ » وَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصَّلَةُ ، كَمَا تَقْدُمُ مِنْ قَوْلِكَ : « يُعْجِبُنِي أُيُّهُمْ قَائِمٌ » وَنَحْوِهِ ، وَلَا يُحْذَفُ صَدْرُ الصَّلَةِ مَعَ غَيْرِ « أَيْ » إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصَّلَةُ ، نَحْوُ « جَاءَ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا » فَيَجُوزُ حَذْفُ « هُوَ » فَتَقُولُ « جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيْدًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا » التَّقْدِيرُ « بِالَّذِي هُوَ قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا » فَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصَّلَةُ فَالْحَذَفُ قَلِيلٌ ، وَأَجَازُهُ الْكُوفِيُّونَ قِيَاسًا ، نَحْوُ « جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ » التَّقْدِيرُ « جَاءَ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) فِي قِرَاءَةِ الرِّفْعِ ، وَالتَّقْدِيرُ « هُوَ أَحْسَنُ » ^(١) .

(١) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ الرِّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ مُطْلَقًا ، أَيْ سَوَاءً أَوْ كَانَ الْمَوْصُولُ أَيَّامَ غَيْرِهِ ، وَسَوَاءً أَطَالَتِ الصَّلَةُ أَمْ لَمْ تَطَّلِ ، وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى جَوَازِ حَذْفِ هَذَا الْعَائِدِ إِذَا كَانَ الْمَوْصُولُ أَيَّامًا مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ غَيْرَ أَيْ لَمْ يَجْرُوا الْحَذَفَ إِلَّا بِنِطْرِ طَوْلِ الصَّلَةِ ؛ فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ مُنْتَهَرٌ فِيهَا إِذَا لَمْ تَطَّلِ الصَّلَةُ وَكَانَ الْمَوْصُولُ غَيْرَ أَيْ ، فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاسْتَدَلُّوا بِالسَّامِعِ ؛ فَمَنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) قَالُوا : التَّقْدِيرُ عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ ، وَمَنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ : (إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ لَهَا فَوْقَهَا) قَالُوا : التَّقْدِيرُ : مَثَلًا الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ لَهَا فَوْقَهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

=

وقد جوزوا في « لا سِيَّما زَيْدٌ » إذا رُفِعَ زيد : أن تكون « ما » موصولة ، وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ » لحذف المائد الذي هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير « أَى » وجوباً ولم تَطُلِ الصلة ، وهو مَقِيس وليس بشاذ^(١).

= لَا تَنْتَوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ؛ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نُفُوسُ الْأَيِّ لِلشَّرِّ نَاوُونَا
قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :
مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِدُّ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
قالوا : تقدير هذا البيت : من عِنَ بالحمد لم ينطق بالذى هو سَفَهُ ، ومن ذلك قول
عدي بن زيد العبادي :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَّاهُهَا
قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذي هو عَوَّاهُهَا .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذي ذكره ، فمن ذلك أن « ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبمؤنة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ، والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزئ لك بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لا سِيَّما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسِيَّما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُنُجُلٍ
فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسِيَّما » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجبر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجبر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجبر فتحريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سِيَّما » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسى مضاف ، و « يوم » مضاف =

== إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها منصوب بالفتحة الظاهر وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سي » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها ، و « ما » موصول اسمي بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليه ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة للوصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح .

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة ، و « يوما » تمييز لها

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فمن جملة بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » . والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله « وَأَبْوَا أَنْ يُحْتَزَلَ * إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْ صَلَّحَ مُكْمِلٌ » إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة ، كما إذا وقع بعده حلة ، نحو « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ، أو « هُوَ يَنْطَلِقُ » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تَأَمَّنْ ، نحو « جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ » أو « هُوَ فِي الدَّارِ » ؛ فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة ؛ فلا تقول « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تعني « الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ؛ لأن الكلام بهم دونه ، فلا يذرى أحذف منه شيء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فرق في ذلك بين « أَى » وغيرها ؛ فلا تقول في « يعجبني أيُّهم هو يقوم » : « يعجبني أيُّهم يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يميز حذف العائد ، وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ — غير ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو « جاء الذي ضربته في داره » ؛ فلا يجوز حذف الهاء من ضربته ؛ فلا تقول : « جاء الذي ضربت في داره » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه في ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحذف مع « أَى » ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو « جاء الذي هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو « جاءني الذي ضربته في داره » ، وصررت بالذي صررت به في داره ، و « يعجبني أيُّهم ضربته في داره ، وصررت بأيهم صررت به في داره » .

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .

وَسَرَطُ جَوازِ حَذْفِهِ أَنْ يَكُونَ : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمَهُ » .

فيجوزُ حَذْفُ الهاءِ مِنْ « ضَرَبْتُهُ » فنقول « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثْتُهُ » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاءِ مِنْ « مُعْطِيكَ » ؛ فنقول « الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمَهُ » ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْذَرُهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

تقديره : الذي اللهُ مُؤَلِّيكَه فَضْلًا ، لحذفِ الهاءِ .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذفِ العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريميتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهِتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأَعْرِفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي

وَأُنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهي الذي كنت أرتيه ، وأنسى الذي أعددت ، فحذفِ العائد المنصوب بأرثي وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف :

٣٤ -- هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين .

اللمة : « مؤليكَ » اسم فاعل من أولاه السعة ، إذا أعطاه إياها « فضل » إحسان .

المعنى : الذي يمنحك الله من الصم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده من غير =

== أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ؛ فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول ، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدن » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز للتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحد « فما » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير القاب العائد على الله مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مبهمة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم للموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك .

واعلم أنه يشترط في حذف المائد النصب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذاً ، كما في قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفْزَهُ الْهُوسَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغي أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، فعذف الضمير النصب مع ان ناصبه صلة لأل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمَقْبَرِ اتَّبَعِيَ أَهْلَ التَّبْنِيِّ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : في المقبرة البقي ، فلم يتسع له .

ولمّا يمتنع حذف النصب بصله أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً^(١) لم يحذف الحذف ، نحو « جاء الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ » فلا يجوز حذفُ « إِيَّاه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو « جاء الذى إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوداً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاه ، والسر فى عدم جواز حذفه حيثُ أن غرض التكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إِيَّاه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى بحسب .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْذَنَّهُ بِه *

فإن التقدير يجوز أن يكون « ما الله مؤلِّكه » ويجوز أن يكون « ما الله مؤلِّك إِيَّاه » وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، وبما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فاكهين بما آتاهم ربهم) فإنه يجوز أن يدون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إِيَّاه ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى : (وبما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إِيَّاه » .

الماء^(١)، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كأنه زَيْدٌ».

كَذَلِكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى^(٢)
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرًّا كَ«مَرٌّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَنَوَّزَ»^(٣)

(١) إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الماء» إشارة إلى أن المنوع هو حذف الضمير المنسوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: (أَيْنَ شِرْكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) هذا إذا قدرت أصل الكلام: أَيْنَ شِرْكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ شِرْكَائِيَ، على حد قول كثير:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ؟

فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع.

(٢) «كذلك» الحار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «يوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتي «خفضاً» خفض: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أى كقولك، أنت: مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف، وبعد مضاف و«أر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أى: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: (فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذى» والجملة لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو « جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربُهُ ، يُحذفِ الماء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو « جاء الذي أنا غلامُهُ ، أو أنا مضروبُهُ ، أو أنا ضاربُهُ أمس » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قاضيه » لحذف الماء ، وكأن المصنف استغنى بالثال عن أن يُقَيِّدَ الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله : لَفْظاً ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتُ به ، أو أَنْتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الماء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتُ » قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررتُ بالذي أَنْتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

= بالفاعل الذي قبله « الموصول » مفعول مقدم لجر الآتي « جر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها صلة « كَر » السكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأنك كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذي » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » فعل وفاعل . والجملة لا محل لها صلة ، والمائدة محذوف تقديره « به » وقوله : « فهو ير » الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، ير : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَاءٍ حَقْبَةً
فَبُيْعَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِعُ
أى : أنت بائع به .

٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ،
من كلمة مطلعها :

طَرِبْتُ وَهَاجَتْكَ الظَّبَاءُ السَّوَانِجُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَقَالَتْ لِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّهَا بَرَزْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللمة : « طربت » الطرب : خفة تمترىك من سرور أو حزن « هاجتك » أثاروك
هك ، وبشت شوقك « الظباء » جمع ظبي « السوانج » جمع سائح ، وهو ما أثارك عن
يمينك فولاك ميسره من ظبي أو طير أو غيرها ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد
السائح ، وهو ما أثارك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قحح الزبد
قححا ، إذا ضربه لتخرج منه النار ، حقة « - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على
ثمانين عاما ، وقد أراد بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالأمر يوبح به » :
أى أعلنه وأظهره « لان » أى الآن ، حذف همزة الوصل والهمزة التي بعدم اللام ، ثم
فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل : بل هى لغة في الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلَا نَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُصَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَدَا بَا
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرِثْتُ لَانَ وَصَلُّكَ أَمْ جَدِيدُ ؟
وقول أشجع السلى :

أَلَا نَ أَسْتَرْحَنُ وَأَسْتَرْاحَتُ رِكَابُنَا وَأُمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي
وروى الأعمى بيت الشاهد :

تَمَرَّيْتُ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حَقْبَةً فَبُيْعَ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِعُ
وأنشده الأخفش كما في الشرح ، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإن اختلفت الحرفان لم يميز الحذف ، نحو : « مَرَزْتُ بِالَّذِي غَضِبْتُ عَلَيْهِ » فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الوصول للالصاق ، والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يميز الحذف أيضاً ، نحو : « مَرَزْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جُرَّ بما الوصول جَرَّ » أي كذلك يُحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الوصول به ^(١) ، نحو : « مَرَزْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تحفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تحفى وفاعله خبر « كان » في محل نصب « حب » مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و « سراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لان » ظرف زمان متعلق ببح « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بائع » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الوصول المجرور محلاً بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائع به .

الشاهد فيه : قوله « بالذى أنت بائع » حيث استمخا الشاعر حذف العائد المجرور على الوصول من جملة الصلة ؛ لكونه مجروراً بمثل الحرف الذى جر الوصول - وهو الباء - والعامل فى الوصول متعدد مع العامل فى العائد مادة : الأول « بيع » والثانى « بائع » ومعنى : لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الوصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تَمَنَّيْتَ نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُيِّنَتْ
نَفْسُ قَوْمٍ قَوْمٌ تَمَنَّا تَطْفَرُ بِمَا طَفَرُوا
لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ
أَبْنَاءَ بَقَعَةٍ حِينَ أَضْطَرُّهَا الْقَدَرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ قَهْوَرُ « أَى : » بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ « فاستغنى بالثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها .

= ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .
 أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالأمر الذى عنيت » فإن التقدير فيه :
 بالأمر الذى عنيت به ، حذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل
 الذى جر ذلك العائد .
 وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله « إلى الأمر الذى ركنت » فإن تقدير الكلام :
 إلى الأمر الذى ركنت إليه ، حذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف —
 وهو الأمر — مجروراً بحرف عائد للحرف الذى جربه ذلك العائد .

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،
فَنَمَطُ عَرَفَتْ قُلُوبُ فَيْسِهِ : « النَّمَطُ » (١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل
للمُعَرَّفِ هو « أَل » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة
قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجْتَلَيْتَ للنطق بالساكن (٢) .

(١) « أَل » مبتدأ « بحرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و« تعريف » مضاف
إليه « أَوْ » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أَوْ
اللام حرف تعريف « فقط » الفاء حرف زائد للزينة اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب
— أى كاف — حال من « اللام » وتقدير الكلام : أَوْ اللام حال كونه كافيك ، أَوْ
الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و« قط » على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى أنه
وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فأنته » وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى
إذا عرفت ذلك فهو كاتيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة
في محل رفع نعت لنمط « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به
لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذف أداته ، وجملة
« قل » جواب الشرط حذف منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته قل فيه النمط ،
أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف
لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « أَل » برمتها ، وأن الهمزة همزة
أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بذليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن
الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض
يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، =
(١٢ — ثم إن عليل ١)

والألف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُهُ الرَّجُلُ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاشْتِفَاقِ الْجِنْسِ ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلٌّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ »
أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسط ، والجمع أنماطٌ — مثل سَبَب وأسباب — والنمط — أيضًا — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

وَقَدْ تَرَادُّ لَازِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ ^(١)

وَلَا ضُطٌّ — رَارٍ : كَكِنَاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا ، « وَطِئَتِ النَّفْسُ بِأَقْيَسُ » الْبَرِّي ^(٢)

== والجواب عنده أنها إما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل آتى بها توصلا إلى النطق بالسكان ، فإن قيل : فلماذا آتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالسكان ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تَرَادُّ » فعل مضارع مبنى للجهرول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى « أل » « لازما » حال من مصدر الفعل السابق ، وتقديره : تَرَادُّ حال كون الزيد لازما ، وقيل : هو ثمفعول مطلق ؛ وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازما ، وأنكر هذا ابن هشام على المرين « كاللات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كاللات « والآن ، والذين ، ثم اللات » معطوفات على اللات .

(٢) « لا ضطران » جار ومجرور متعلق بتراد « كينات » الكاف جارة لقول =

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّل الزائدة اللازمة بـ « اللات »^(١) وهو اسم صَمَمَ كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبنى على الفتح^(٢) ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

= محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك بلغ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لعنه العلى ، سواء أكان مرجحاً أم كان منقولاً ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السموات ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال للنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، سم سى به صنم أو شجرة كانت غطفاً تعبد بها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السوق بلته ؛ ثم سى به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سى به خفت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « البسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع سم سى به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبنى على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بناءه ؛ فذهب قوم إلى أن علة بناءه تضمنه معنى « أل » الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « أل » للوجود فيه زائدة ؛ وبناءؤه تضمنه معنى « أل » أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الألس » فى قول نصيب بن رباح :

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

يَبْأَيْلَكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الوجودية فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها تعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ هَذَا الرَّجُلَ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنىٌ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومتثل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللآت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أن تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذى » فإن لم تكن فيه قَبِيلَتِيْهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيْ » فإنها تنصرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا بدك على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرَّفَةً ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يربون « السَّلام عليكم » .

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العلم ، كقولهم في « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكُمَّةِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

== عيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الوجود ، واعتبروا المدوم ، وقال قوم : بنى « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لشبهه بالحرف شبهاً جمودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؛ بخلاف غيره من أسماء الزمان كمين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وندمخج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب المنك : « وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة » اهـ .

٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها قاتلا ، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللمة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله — في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنهم) و (يفونها عوجا) و (والتمر قدرناه منازل) « أكموا » جمع كم — بزنة فلس — وجمع الكم على كماء ، أيضاً ، فيكون المفرد خاليا من التاء وهي في جمعه ، على عكس تمر وتمر ، وهذا من نوادر اللمة ، « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصلور — وهو نوع من الكماء ، وكان أصله عساقيل ، غذفت الياء كما حذف في قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، غذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل — بزنة منبر — و « بنات الأوبر » كماء صغار مزينة بكون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كماء كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكموا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله أكموا « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسمة ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكماء ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فزاراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فزِيدَتِ الألف واللام ، وزعم المبرّد أن « بنات أوبر » ليس بعلَم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي)
وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرٍو كَانَتْ صَاحِبِي مَسْكَانَ مَنْ أَشَقَى عَلَى الرَّكَائِبِ
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرساً . من ابن عرس قد نكرة بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه كلام الأصمعي .

٣٧ — البيت لرشد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نقلاً عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .
اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلادنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فرعن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل .
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصيغة « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لاجل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطببت على أنه ضمنه معنى تليت .
=

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كُنْتَ الْأَوْبَرُ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِمَسْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُفْلَا^(١)

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذي يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك في اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صدت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف مالا يخفى .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتي « دخلا » دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لمسح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولج مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي « نقل » نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول .

كالفضل، والخارث، والثمان؛ فذكرُ ذا وحذفهُ سيان^(١)
 ذكر المصنف فيها تقديم أن الألف واللام تكون مُعرِّفةً، وتكون زائدة،
 وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للهِج الصفة،
 والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول «أل»
 عليه، كقولك في «حسن»: «الحسن» وأكثر ما تدخل على المنقول من
 صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر،
 كقولك في «فضل»: «الفضل» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر،
 كقولك في «ثمان»: «الثمان» وهو في الأصل من أسماء الدم^(٢)؛ فيجوز
 دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله «للح ما قد كان عنه نُقْلاً» إلى أن فائدة دخول الألف واللام
 الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَ عنه من صفة، أو ما في معناها.

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك
 كأن كالفصل «والخارث والثمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر
 مضاف و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف:
 معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما
 عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في
 الاسم المفرد:

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلحقه حين تدخل «أل» على ثمان هو وصف
 الجرمة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً؛ لأن الجرمة لازمة للدم.
 والثاني: أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «ثمان» من أمثلة العلم الذي قارنت «أل»
 وضعه كالكالات والعزى والسحوال، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزداد لازماً»
 وهنا مثله لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للهِج الأصل، وهذه ليست بلازمة على
 ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب
 سميت «الثمان» أحياناً مقروناً بأل؛ فيكون من النوع الأول، وسمت أحياناً أخرى
 «ثمان» بدون أل؛ فيكون من النوع الثاني.

وحاصله: أنك إذا أردت بالنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه
أثبتت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظرًا إلى أنه إنما
سمي به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحضر ، وكذا كل ما دل على معنى ونحو ما
يُوصف به في الجملة ، كمفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه
علمًا لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل
الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم
ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام
المصنف ، بل الحذف والإثبات بُنِيَ على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو
أنه إذا لُحِج الأصل جِيَء بالألف واللام ، وإن لم يُلحَح لم يُوث بهما .

وقد يصيرُ علمًا باللقبة مضافٌ أو مضمحوبٌ أل كالعقبة^(١)
وحذف أل ذى — إن تنادٍ أو تُصف —
أو جب ، وفي غيرهما قد تنحذف^(٢)

(١) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقييد « يصير » فعل مضارع ناقص
« علمًا » خبر يصير مقدم على اسمه « باللقبة » جار ومجرور متعلق بـ « يصير » مضاف
اسم يصير مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف
على مضاف ، و مصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالمية .

(٢) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب »
الآتى ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذى » اسم إشارة نعت
لال « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بنحذف الياء ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوا تقديره أنت « أو » عاطفة « نصف » معطوف على « تناد » مجرور :-

من أَسْمَاءِ الألف واللام أنها تكون للفلانة ، نحو : « الْمَدِينَةُ » ، و « الْكِتَابُ » ؛
فإنَّ حَقَّقَهَا الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « الْمَدِينَةُ » على
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الْكِتَابُ » على كتاب سيبويه رحمه الله
تعالى ، حتى إنهما إذا أُطِيقَا لم يَتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو
« يَاصِّقُ » في الصِّقِّ ^(١) ، و « هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
وقد تحذف في غيرهما شذوذاً ، يُسمَح من كلامهم : « هَذَا عَيْتُوقُ طَالِمَا » ^(٢) ،
والأصل العَيْتُوقُ ^(٣) ، وهو أَسْمُ تَجْمَر .

وقد يكون العلم بالفلانة أيضاً مضافاً : كَابْنِ حَمْرٍ ، وَاِبْنِ عَبَّاسٍ ، وَاِبْنِ مَسْعُودٍ ؛

= بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة
أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية
— ضرورة « وفي » الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرها » غير : مجرور
بفي ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار
والمجرور متعلق بتع حذف الآتي « قد » حرف ت قليل « تحذف » فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « آل » وتقدير البيت : إن تناد أو نصف
فأوجب حذف آل هذه ، وقد تحذف آل في غير النداء والإضافة .

(١) الصق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم
احس بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فمضت
الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصق .

(٢) المبرق — في أصل الوضع — كلمة على زنة فيقول من قولهم : عاق فلان فلانا
بحوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومضاه عائق ، وهو بهذا صالح للإطلاق على كل
معوق لغيره ، وخصوصاً به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم
سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعروق يحول بينه وبين إدراكها .

فإنه غَلَبَ على العبادة^(١) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حَقَّه الصَّدَقَ عليهم ،
 لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أُطْلِقَ « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبدالله ،
 وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة
 لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

(١) العبادة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون
 أصله « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيد » حتى صار زيدا ، والثانى أن
 يكونوا قد نمتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنعت باب واسع ؛ فقد
 قالوا : عبسهم ، من عبد شمس ، وعبدل ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرئ القيس ،
 وقالوا : حمدلوا ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت
 فداءك ، وطلبقة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على
 طريق النعت :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيَتُهَا فَيَا حَيِّدَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبْسِمُ
 ولكثره ماورد من هذا النعوى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فنقول « مثأل
 مثالة » إذا قال : ماشاء الله ، وتقول « سبعر سبصرة » إذا قال : سبحان ربى ، وتقول
 « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم
 مساؤك ، وهكذا ؛ وقد اى العلماء يرون باب النعت مقصوراً على ماسم منه عن العرب
 وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من
 كتابنا دروس ، النصف ١ ص ٣٣ طعة ثانية /

الابتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَسْبٌ ، إِنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرَهُ» (١)
 وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي «أَسَارَ ذَانِ» (٢)
 وَقَسٍ ، وَكَاسْتَفْهَامٍ النَّفْيُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَاثِرٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ» (٣)

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة ، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم قاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مفعول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر ، ومجروره قول محذوف «أسار» المفعلة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و«ذان» فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مفعول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ و ثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) «وقس» الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «رد» الواو حرف ، قد حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فاثر» مبتدأ «أولو» فاعل باثرا سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و«الرشد» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المتنى عن الخبر مفعول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فاثر أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرٍ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتقاً على ما يُدْكَرُ في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتمر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويُقَاسُ على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ ، أو نَقَى — نحو : أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — وَرَفَعَ ^(١) فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَاتِمُ أَنْتُمَا » وتم الكلام به ^(٢) ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَاتِمٌ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقَاتِمٍ ، ولا يجوز أن يكون « قَاتِمٌ » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ » فَيَتِمُّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَاتِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدٌ » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً ^(٣) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ،

(١) « ورفع » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » في قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نقي » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نقي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعاً اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف ، سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور

(٢) سنبسط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

أو بالاسم كقولك : كيف جالس العمران^(١) ؟ وكذلك لافرق بين أن يكون
الني بالحرف ، كما مثل ، أو بالفعل كقولك : « كَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فليس :
فعل ماضٍ [ناقص] ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعِل سَدَّ مَسَدَ خبر ليس ،
وتقول : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ،
والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَ خبر غير ؛ لأن المعنى « ما قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فعومل
« غَيْرُ قَائِمٍ » مُعَامَلَةً « ما قَائِمٌ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَفْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلَمَ

(١) « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران »
الآتي و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و « العمران » فاعل يجالس أغنى
عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا
وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة
« اطرح » — بتشديد الطاء — أى — أترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى
صلح وموادعة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يترصدون بك الدوائر ؟ فلا تركن إلى
الغفلة ، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال ؟ فإنهم يأخذون في الأهبة
والاستعداد .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » عدي :
فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف
وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تعديره أنت « اللهم » مفعول به لاطرح « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تفتزر » =

فغيرُ: مبتدأ، ولائ: مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلَايٍ سَدَّ سَدَّ خبر غير، ومثله قوله:

٣٩ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهِمَّ وَالْحَزْنَ

= فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلق بتقرر، وعارض مضاف «و» سلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي؛ فكأنه «ما» في قولك «ما قام محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة الرفوع بالابتداء وللإسلام بنية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

٣٩ - البيت لأبي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكيم - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثلاً للفسألة، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَّى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَزَنِ

اللفظة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرج، وزعم ابن الحشاش أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل اليسور، والمعصور، والجلود، والحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، واستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

اللعنى: إنه لا ينبغي لعاقلاً أن يأسف على زمن ليس فيه إلهامهم تلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا إكتراث.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «بألهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «والحزن» الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على ألم =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته متائب الفاعل ، وقد سَدَّ سَدًّا خبر غير .
وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولدهُ عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام^(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيدتين في قولك « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد الحبر ؛ لأن للتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الحبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق .

هذا أحد توجهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .
والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تنصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الحشاش ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير - إلخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « لليسور واللمسور ، والمجلود ، والمهلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف - إلخ » وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرَ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفع الوصف المعتمد اصماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازوا « قَائِمُ الزَيْدَانِ » فقام : مبتدأ ، والزيدان : فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

أنت هـ صح هذا الكلام عربة ، ولكن يجب أن يكون « مسافر » خبرا مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المثنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل للإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربة أن تحمل على ما ذكرها من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهي يا إبراهيم) إذ لو جعلت « راغب » خبرا مقدما و « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهي » بأجنبي وهو أنت ؛ لأن الابتداء بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا محل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه ونظير الآية الكريمة في هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر

« غفر نحن » في الشاهد رقم ٥ ، الآتي .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

أُمْنِجَزْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنَقَتُ بِهِ أَمْ أَفْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ ؟
ومثله قول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطَ حَبْرٍ وَلَا دَافِعُ أَدَى

عَنْ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والرفع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين الابتداء وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب أفراد عامله .

والى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فأرأولو الرشد » أى :
وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نقي أو استفهام .
وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ ، وبما ورد منه قوله :
١٠ - فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي الموثوب قال : بالآ

١٠ - هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللفظة : « الناس » هكذا هو بالتون في كافة النسخ ، ويرى « البأس » بالباء
والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « الموثوب » من التوثيب ، وأصله : أن يحىء الرجل
مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمي الدعاء ثوبياً لذلك « قال يالا ، أى :
قال يا فلان ، فخذ فلانا وأبقى اللام : وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق
بغير ، وعند مضاف و « والناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور
متعلق بغير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف
يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل
جر بإضافة إذا إليها « الموثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من
الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا فلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « غير نحن » ، الأول
فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف - وهو « خير » - نقي ولا استفهام
وزعم جماعة من النحاة - منهم أبو على وابن خروف - أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن
قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير - إلخ » وقوله « نحن » المذكور
في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف ياجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام
ما يغنى عنه ؛ وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذى وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو
ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف
المتنى عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ
مؤخراً ويكون « خير » خبراً مقدماً ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به -
وهو قوله « عند الناس » وقوله « منكم » - بأجنبي ، على ما قررناه . تله تعالى : =

نغير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبْرِ ، ولم يَسْبِقِ « خير » نفي ولا استفهام ، وَجُمِلَ من هذا قوله :

٤١ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلَفِيًا
مَقَالَةً لِنَهْيٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
نغير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبْرِ .

= (أراغب أنت عن آلهي) (في ص ١٩٣) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المفعول عن خبره ضميراً بارزاً .

٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي ، ولم يبين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .

اللمعة : « خير » من الحجرة ، وهي العلم بالنسبة « بنو لهب » جماعة من بني نصر ابن الأزد . يقال : إنهم أجزر قوم ، وفهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :

كَيْبَمَتْ لِهَبًا أَبْتَغَى الْعِلْمَ عِدَّتُهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِثِينَ إِلَى لَهَبٍ
المعنى : إن بني لهب عالمون بأزجر والعباية ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه منكرة - أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل بخبر سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملفياً » خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة » مفعول به للنع ، ومقالة مضاف وه لهي « مضاف إليه » إذا « ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون ضمناً معنى الشرط « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا أَوْصَفُ خَيْرَ
إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ (١)

== بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ،
والتقدير : إذا مرت الطير فلانك مانعاً . . إلخ « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « الطير » والجملة من
مرت المذكور وفاعله لاجل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لُهب » حيث استغنى بفاعل خير عن الخبر ، مع أنه
لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش البيت ، ومن
ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله
« بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه
يغزم على هذا محظور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفراداً
وثنيةً وجمعاً . وهنا لا تطابق بينهما لأن « خير » مفرد ، و « بنو لُهب » جمع ؛ فزعم
على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛
فإن « خير » فى هذا البيت يستوى فيه الذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب
كونه على زنة المصدر مثل التميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع
بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحدثان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن
يعطوا الشيء الذى يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت
حقيقة فيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه ورود خبرها ظاهراً
عن الجمع فى نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقُ الَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(١) والثان « مبتدأ » مبتدأ « خير » خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا اسم إشارة
مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خير » خبر المبتدأ الذى هو اسم
الإشارة « إن » شرطية « فى سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآف ، وسوى
مضاف ، و « الأفراد » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر فى « استقر » الآف
وقيل : هو « من محول عن الفاعل » « استقر » فعل ماض فعل الترس ، وفاعله ضمير ==

الوصفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو ثنية أو جمعا ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو « أقائم زيد » — جاز فيه وجهان ^(١) : أحدهما : أن

== مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن في سوى الإفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ — إلخ .

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها ، الأول : أنه لا ينصرف جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان للوصف مما يستوى فيه المفرد والثني والجمع وكان الرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتيل ويد ، ونحو أخرج الزيدان ، ونحو أصدق الحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً . وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوتك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كونه الوصف خبرا مقدما .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والرفوع بعده قاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما ، وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه الجمل على شيء ، يختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تبين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أرأيت أنت عن آلحق) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » يتمتع جعل الوصف خبرا مقدما ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها ، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقدما الإخبار بالذكر عن المؤث ، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العمل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفي قولك « أفي داره أبوك » يتمتع جعل « أبوك » =

يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل **سَدَّ مَسَدًا ظَلَمَ** ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوصف خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى ^(١) : **(أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)** فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و«أنت» فاعل **سَدَّ مَسَدًا ظَلَمَ** ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا ، و«أراغب» خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عن آلهتي» معمول لـ «أراغب» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «أراغب» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» أجنبي من «أراغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «أراغب» عملٌ فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقتا ثنية نحو «أقامان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقامون الزيدون» فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «والثاني مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ» — إلى آخر البيت «أى : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تطابقتا في غير الأفراد

= فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على التأخر لفظاً ورتبة ، وهو متنع .

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فإفراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجوز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول في هذه الآية أولى» ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره» .

— وهو التثنية والجمع — هذا على للشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .
وإن لم يتطابقا — وهو قسبان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فقال الممتنع «أفأثم زبد» و «أفأثمون زبد» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز «أفأثم الزبدان» و «أفأثم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدَّ مَسَدَ الخبر^(١) .

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يتقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين ، الأول : لمجاز في الوصف الذي يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً ، قديماً والمرفوع مبتدأ مؤخراً ؛ والثاني : على أى شيء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهي في طبيعتها أسماء . تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجع ثانی هذين الوجهين : بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا مترجهين إلى أوصاف الذوات . لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجعولة ، والوضوح للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لاجرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه ، ومن هنا تنهم السرف في اشتراط البصريين — في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر — تقدم النفي والاستفهام عليه .

وأما عن الأمر الثاني فإننا نقرر لك أن النعاة بنوا تجوز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمفعول . —

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ^(١)

مَذْهَبُ سَيُوبِهِ وَجَهْوَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

= فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامة التثنية والجمع على أفصح اللتين ؛ ففى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يحز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى .
والمبتدأ مع خبره يجب مطابقتها فى الإفراد والتثنية والجمع ؛ ففى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يحز أن يجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ .
وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان .

ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعله للمرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالوصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يحز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفرد لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد .

(١) « ورفعوا » الواو الاستثناف ؛ رفعا : فعل وفاعل « مبتدأ » مفعول به رفعا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعا « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفع .

فالعامل في المبتدأ معنوي^١ — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ » فيحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ وبدل على ذلك رَفَعُ المعطوف عليه ، نحو « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنوي^٢ .
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .
 وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .
 وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [عما] لا طائل فيه .

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الَّتِي الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(١)
 عَرَفَ الْمَصْنَفُ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمَكْلُ لِلْفَائِدَةِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ ، نَحْوُ
 « قَامَ زَيْدٌ » فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ الْجُزْءُ الَّتِي لِلْفَائِدَةِ ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ :
 إِنَّهُ الْجُزْءُ الْمُنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً ، وَلَا يَرِدُ الْفَاعِلُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ
 لَا يَنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً ، بَلْ يَنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْفِعْلِ جُمْلَةً ، وَخُلَاصَةُ هَذَا أَنَّهُ

(١) « والخبر » الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « المتم » نعت له ، والمتم مضاف « الفائدة » مضاف إليه « كالله » الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيدى شاهدة » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

عَرَفَ الْخَبْرَ بِمَا يُوجَدُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ ، وَالتعريف ينبئ أن يكون مختصاً بالمعروف دون غيره .

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ (١)
وَإِنْ تَسَكَّنَ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَنَطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى (٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجلة ، وسيأتي الكلام على المفرد .
فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومفردا » حال من الضمير في « يأتي » الأول « يأتي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر « ويأتي » الواو عاطفة ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفة على جملة « يأتي » وفاعله السابقة « جملة » حال من الضمير المستتر في « يأتي » الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى » مفعول به لحاوية . ومعنى ، مضاف و « الذي » مضاف إليه « سبقت » سبق : فعل ماض مبني للجهول ، والثناء للتأنيث . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سبق ونائب فاعله لأجل لها صلة الموصول « له » جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن » شرطية « تسكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه » خبر تسكن « معنى » منصوب برفع الخافض أو تمييز « اكتمى » فعل ماض مبني على التثنية المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « بها » جار ومجرور متعلق باكتمى « كنطقي » الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء التثنية مضاف إليه « الله » مبتدأ ثان « وحسب » خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، لحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ^(١) ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ » والرابِطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو « السَّنُّ مَتَوَّانٍ بِدَرِّهِمْ » التقدير : مَتَوَّانٍ مِنْهُ بِدَرِّهِمْ (٢) أو إشارة إلى المبتدأ ،

(١) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون ، شتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف ؛ لكنز ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيهاً للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور ورفقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم ، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد التكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول النذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَدَّ الْفَرَزْدَقُ أَنْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خَيْاشِيمَهُ الْجُنْدُلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبر جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، ولكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١) في قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التنخيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو مُعْجَمٌ يدخل تحته المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رَاطِبٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه — أى المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : « نُطِقَ اللهُ حَسْبِي » ؛ فنطقى : مبتدأ [أَوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبى : خبر عن المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرَاطِبِ ؛ لأن قولك « اللهُ حَسْبِي » هو معنى « نُطِقَ » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذاك خير) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباساً يواري » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و« ذلك » مبتدأ ثانياً ، و« خير » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثانى : أن يكون « ذلك » بدلاً من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و« خير » خبر المبتدأ الذى هو « لباس التقوى » وعلى هذين لا شاهد فى الآية لما نحن بصدده فى هذا الباب .

وَالْمَفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ^(١) ،
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فلما أن يكون جامداً ،
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ
أَخُوكَ » وذهب السكائني والريثاني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير
عندهم : « زيد أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً
معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تَصَمَّنَ معناه نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شجاع —
تَحَمَّلَ الضمير ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثَّل .
وإن كان مشتقاً فَذَكَرَ المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ »
أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر المبتدأ « وإن »
شرطية « يشترك » فاعل مضارع فعل الشرط مبنى للجهول ، مجزوم بـ « إن الشرطية »
وعلاوة جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للتحفة ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » الفاء
واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ
وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن » نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله « المفرد » مبتدأ أول ، وقوله
« الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره
في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ،
وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطي يوجب هذا الوجه من
الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشترك » في الوجه الأول عاد على « المفرد »
الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى :
إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن يعود الضمير على
الموصوف وحده — دون صفته — خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوازنا الوجهين في
إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو المشتق الجارى تجزئ الفعل : كاسم الفاعل ، واسم
المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جارياً تجزئ الفعل من
المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآله ، نحو « مفتاح » فإنه مشتق من
« الفتح » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : « هذا مفتاح » لم يكن فيه ضمير ،
وكذلك ما كان على صيغة مفعّل وقصد به الزمان أو المكان كـ « مرّمتى »
فإنه مشتق من « الرّمى » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت « هذا مرّمتى زيد »
تريد مكان رّميه أو زمان رّميه كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى تجزئ الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ؛ فإن
رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو « زيد قائم غلاماه » فغلاماه : مرفوع
بقائم ؛ فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل
ضميراً عند البصريين ، إلا إن أوّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم
يرفع ظاهراً وكان جارياً تجزئ الفعل ، نحو : « زيد منطلق » أى : هو ، فإن لم
يكن جارياً تجزئ الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : « هذا مفتاح » ، و « هذا
مرّمتى زيد » .

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)

(١) « وأبرزنه » الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز
« مطلقاً » حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هُوَ له استتر الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائمٌ »
 أى هو ، فلو آتيتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتهُ قلتُ : « زيد قائمٌ هو »
 فقد جَوَزَ سبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » ناكِداً للضمير المستتر
 فى « قائمٌ » والثانى أن يكون فاعلاً بـ « قائمٌ » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هُوَ له .
 فإن جرى على غير مَنْ هُوَ له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ
 الضمير ، سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يؤمن ؛ فمثالُ ما أَمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هُنْدٌ
 ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يؤمن فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ تَعَرَّضَ ضَارِبُهُ هُوَ »
 فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْتُهُ
 مطلقاً » أى سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يؤمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالثال الأول — وهو :

— ظرف مكان متعلق بأبرز « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما »
 اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض
 ناقص « معناه » معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار
 ومجرور متعلق بقوله « محصلاً » الآتى « محصلاً » خبر ليس ، والجملة من ليس
 ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » ، وتقدير البيت :
 وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً
 لذلك الابتداء ، وقد عبر الناظم فى السكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب
 والفاق ، وذلك قوله :

وإن تَلَا غَـمِـرَ الذِّى تَمَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزَ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
 فى المذهب الكوفى شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمِنَ اللَّبْسُ ، وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنٌ
 وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه
 المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم
 حسن »

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فَإِنْ شَتَّ أَتَيْتَ بِهِ « هُوَ » وَإِنْ شَتَّ لَمْ تَأْتِ بِهِ ،
وإِنْ خِيفَ اللِّبْسُ وَجِبَ الإِبْرَازُ كَالْمَثَلِ الثَّانِي ؛ فَإِنَّكَ لَوْ لَمْ تَأْتِ بِالضَّمِيرِ قُلْتَ :
« زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ » لَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الضَّرْبِ زَيْدًا ، وَأَنْ يَكُونَ
عَمْرًا ، فَلَمَّا أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ قُلْتَ : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ
« زَيْدٌ » هُوَ الْفَاعِلُ .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ
مُطْلَقًا » يَعْنِي سِوَاهُ خِيفَ اللِّبْسُ ، أَوْ لَمْ يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب
مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ

يَكُنْهُ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

التقدير : بَانُوهَا هُمْ ؛ لِحذف الضمير لِأَمْنِ اللِّبْسِ .

٤٢ — هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ذرا » بضم الدال — جمع ذروة . وهي من كل شيء أعلاه و المجد »
الكرم « بانوها » جملة البني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن
يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون
للاضافة كما حذفت النون في قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أنضل بما ذهب
إليه البني « كنه » كنه كل شيء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء التكلم مضاف إليه
« ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر
المبتدأ الثاني ، وبانو مضاف وضمير العائدة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة
المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق
« علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ
ثَلَاثِينَ مَعْنَى «كَأَنَّ» أَوْ «أُسْتَقَرَّ»^(١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علت «وقطعان» معطوف عليه
الشاهد فيه : قوله «قوى ذرا المجد بانوها» حيث جاء خبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قوى ذرا المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكنا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا بد في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المنسكح ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف لبستد الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما الباني هو القوم .

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمرت الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصفة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

وممن من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانياً كما أعربه الكوفيون ، من هو معمول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قوى بانون ذرا المجد بانوها ، فالحظير محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من التكلف ما ليس ينبغي .

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار مجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و«جر» مضاف إليه «ثلاثين» حال من الواو =

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جاراً] مجروراً^(١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجب الحذف^(٢) ، وأجاز قوم — منهم

== في قوله « أخبروا » منصوب بإيالة نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لتاوين ، ومعنى مضاف ، و « كَأَنَّ » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كَأَنَّ .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاماً ، ومعنى التام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون للمتعلق عاماً ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .
وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فنقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في المتن من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران ؛ الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً ، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وأجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٣٤ الآتي قريباً .

الأمر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده . وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف قرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طرد الباب على وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كائن » أو « استقر »
فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقر » كان من
قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ،
وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير « زيد
كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار » وقد نسب هذا لسيبويه .
وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير
« زيد استقر — أو يستقر — عندك ، أو في الدار » ونسب هذا إلى جمهور
البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُعملاً من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن
يُعملاً من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « استقر » ونحوه ، وهذا ظاهر قول
المصنف « ناوين معنى كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه ،
وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي
الفارسي في الشيرازيات .

والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب
الحذف ، وقد صرح به شذوذاً ، كقوله :

٤٣ — لَكَ الْبِرُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ؛ وَإِنْ يَهِنُ

فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين .

اللمعة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والخليف ،
والعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحبة ، والجار ، والصهر « يهن » يروى بالبناء =

== للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا مانع من بناؤه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو بما يدعو إليه المعنى ، بل الذى اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عز » الثلاثى اللازم ، وقوله : « بمحبوحة » هو بضم فسكون ، وبمحبوحة كل شيء : وسطه « الهون » الدل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « بين » فعل مضارع فعل الشرط محزوم وعلامة مجزؤه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و « بمحبوحة » مضاف إليه ، وبمحبوحة مضاف « الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم بجواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كائن » حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبراً - شذوذاً ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره ، إلا أن نقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن حنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام . لكون الذكر أصلاً ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للبعد الضعيف - هنا الله تعالى عنه - وذكره كثير من أكابر ==

وكما يجب حذف عامل الطرف والجار والجرور — إذا رُفِعَ خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صلةً ، نحو : « جاء الذي عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، التقدير : « جاء الذي استقرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا^(١)

= العلماء أن « كائناً ، واستقر » قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت » هذه الميزة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا — أيضاً — يتجه ذكر « كائن » في هذا البيت وذكر « مستقر » في نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا » الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص « اسم » هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبراً » خبر يكون « عن جثة » جار ومجرور متعلق بقوله خبراً ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن » الواو للاستئناف . إن : شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبني على الفتح اتصاله بنون التوكيد الخفيفة الثقلية ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكان يقع خبراً عن الجئة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندك » ، وأما ظرفُ الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ « القتالُ » : « القتالُ يَوْمَ الجمعة ، أو في يوم الجمعة » ولا يقع خبراً عن الجئة ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو « الليلةَ الهلالُ » ، والرُّطْبُ شَهْرِي ربيع » فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجئة ، نحو : « زَيْدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّل ، نحو قولهم : « اللَّيْلَةُ الهلالُ » ، والرُّطْبُ شَهْرِي ربيع ، التقدير : طلوعُ الهلالِ الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطْبِ شَهْرِي ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد^(١) ، كقولك : « نحن في يومٍ طَيِّبٍ » ، وفي شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيناً واضحاً ، الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جئة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان الخبر عنه اسم جئة أم كان الخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان الخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب في هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى يفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ؛ فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو « القتال زماناً » أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو « زيد مكاناً » ونحو « القتال مكاناً » لم يجوز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة في الجميع ؛ والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجئة لا يفيد ، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفْعَدُ فَأَخْبِرَا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ يُفْعَدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ^(١)
وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ ؟ فَمَا خِلَ لَنَا ، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(٢)

= الأمر الثاني : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجئة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجروراً بـ «نحو قولك : نحن في يوم قاتظ ، ونحن في زمن كله خير وبركة » ولا يجوز في هذا إلا الجر بـ «نحو قولك : فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعدمقتل أبيه : اليوم خير ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند الشجاعة في هذا الليل : اليوم شرب خير ، وثالثها : أن يكون اسم الجئة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهري ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجر بـ «نحو قولك : الرطب في شهري ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا » نافية « يجوز » فعل مضارع « الابتداء » فاعل يجوز « بالنكرة » جار ومجرور متعلق بالابتداء « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تقد » فعل مضارع مجزوم بـ «لما» والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأنك كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » جار ومجرور متعلق =

وَرَغَبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ، وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يُقَلْ^(١)
 الْأَصْلُ فِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً^(٢) وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ
 يُنْفِذَ، وَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِأَحَدِ أُمُورَ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ مِنْهَا سِتَّةَ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَيْهَا، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ^(٣)، نَحْوُ : « فِي

==بمحذوف خبر المبتدأ « فإ » نافية « خل » مبتدأ « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر « ورجل » مبتدأ « من الكرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل
 « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .
 (١) « رغبة » مبتدأ « في الخير » جار ومجرور متعلق به « خير » خبر المبتدأ
 « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر » مضاف إليه « يزِين » فعل مضارع ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
 « وليقس » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم
 بلام الأمر ، وهو مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل يقس « لم » حرف
 نفى وجزم وقلب « يقل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب
 فاعله لا محل لها من الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ،
 والحكم على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فنبهته
 على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون
 معينا ، أو نكرة مخصوصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصوصة ؛
 لأن حكمه — وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيقرر الحكم أولا في
 ذهن السامع ، ثم يطلب له محكما عليه أيأ كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ
 والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن
 هنا تعرف أيضا السر في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجزور الجملة : محو فوك : قصدك غلامه رجل ، فرجل
 مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ،
 اسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أهلا بد — مع تقديم ==

الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ»^(١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور لم يحز ، نحو : «قَاتِمٌ رَجُلٌ» .
الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام^(٢) ، نحو : «هَلْ فَتَى فَيْكُمُ» .
الثالث : أن يتقدم عليها نفي^(٣) ، نحو : «مَا خِلْ لَنَا» .

= الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون
مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والسند إليه في الجملة مما
يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أو قلت
ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النمرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .
(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة
بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الممزة ، والثاني : أن يكون
بعده «أم» نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ فلماذا
بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالثال الذي ذكرناه ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم
الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها ؟ فالجواب : أن تذكرك بأن الاستفهام إما
إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف
النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ،
إذ المنوع إما هو الحكم على فرد منهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا
مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير
معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد ، فكان
السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما
العموم الشبه به .

(٣) قد عرفت بما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل
فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة لجميع الأفراد ، وحمل
الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو
بمعنى النفي ، فالوجه في النفي هو ضرورة النكرة عامة .

الرابع : أن تُوصَفَ^(١) ، نحو : « رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .
 الخامس : أن تكون عاملة^(٢) ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي اتِّخَارِ خَيْرٍ » .
 السادس : أن تكون مُصَافَةً ، نحو : « حَمَلٌ بِرَّةٍ يَزِينُ » .
 هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى تَيْفٍ
 وثلاثين موضعاً [وأكثَرَ من ذلك^(٣)] ، فذكر [هذه] السَّتَّةَ المذكورة .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة
 فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة - نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا - لمصح
 الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظي ، كثال
 الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفاً من
 الكلام لكنه على تقدير ذكره في الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)
 فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (ينشئ طائفة
 منكم) والنوع الثالث : الوصف للعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً في الكلام
 ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع
 الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ، فإن المعنى
 رجل صغير عندنا ، والموضع الثاني : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو « ما »
 التعجبية في قولك : « أحسن زيداً » ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة
 كون المعنى : شيء عظيم حسن زيداً ؛ فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكرة موصوفة -
 يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن - بتنوين
 ضرب ؛ لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل للمصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد
 تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور في محل نصب
 على أنه معمول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام
 « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » ومن هذا تعلم أن ذكر الأبرر الخامس
 ينحى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين =

والسابع: أن تكون شرطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَتَمَّ مَعَهُ» .
 الثامن: أن تكون جواباً، نحو أن يقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: «رَجُلٌ»،
 التقدير «رَجُلٌ عِنْدِي» .
 التاسع: أن تكون عامّةً، نحو: «كُلُّ يَمُوتُ» .
 العاشر: أن يُقَصَّدَ بها التنويعُ، كقوله:
 ٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوَبُّ لَيْسْتُ، وَتَوَبُّ أَجْرُ
 [فقوله «توب» مبتدأ، و«لبست» خبره، وكذلك «توب أجراً»].

== عدوا أمورا كثيرة لم يكتبوا بذكر جنس يدرج تحته الأنواع المتعددة، وإنما فصلوها
 تفصيلا لئلا يحوجوا البتدأ إلى إجهاد ذهنه، وسترى في بعض ما يذكره الشارح
 زيادة على النظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر
 وسببين ذلك .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لأمريء القيس أنبت لها أبو عمرو الشيباني، والفضل
 الضبي، وغيرها، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا، وَأَبْيِكَ أَبْنَةَ الْعَامِرِ ي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أُنَى أَفْرِ
 وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من
 أولاد الغمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:
 أَحَارِ ابْنُ عَمْرِو كَأَنِّي حَزِرُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِرُ
 ويروي صدر البيت الشاهد هكذا:
 * فَلَمَّا دَنَوْتُ نَسَدَيْتُهَا *

اللغة: «نسديتها» تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروي «توب
 نسيت» .

الإعراب: «فأقبلت» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر
 وفاعل «زحفاً» يجوز أن يكون مصدرا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من
 التاء في «أقبلت» ويجوز بقاؤه على مصدرية فهو مفعول مطلق للعل محنوف، =

الحادى عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) .
 الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب^(١) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

==تقديره : أزحف زحفا « على الركبتين » جار ومجرور متعلق بقوله « زحفا »
 « ثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ،
 والرباط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب :
 مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل
 رفع خبر ، والرباط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ
 وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه
 نسكرة - لأنه قصد التنوع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فنها نوع أذهله حبا عنه نفسه ،
 ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرها ليعقبها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه
 ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن
 جملى « نسيت ، وأجر » ليستأخرين ، بل هما نعتان للمبتدئين ، وخبراهما محذوفان ،
 والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الـجملتين خبران
 ولكن هنالك نعتان محذوفان ، والتقدير : ثوب لى نسبته وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين
 فالمسوغ للابتداء بالنسكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى * ثوباً
 نسيت وثوباً أجر * بالنصب فهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا
 شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج
 إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما
 لا يميزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا أن
 أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو
 الوصف أو الوصف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع
 الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ،
 تيسيراً للأمر على الباحثين ، وقد سار ابن هشام فى أوضعه على ذلك

الثالث عشر : أن تكون خَلْقًا من موصوف ، نحو : « مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ » .
 الرابع عشر : أن تكون مُصَنَّفَةً ، نحو : « رُجُلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأن التصغير
 فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره « رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا » .

الخامس عشر : أن تكون في معنى المحصور ، نحو : « شَرُّ أَهْرَءَ ذَا نَابٍ ،
 وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ » التقدير « مَا أَهْرَءَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ »
 على أحد القولين ، والقول الثاني [أن التقدير] « شَرٌّ عَظِيمٌ أَهْرَءَ ذَا نَابٍ ،
 وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ » ؛ فيكون داخلًا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه
 موصوفًا ؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا ، وهو هنا مُقَدَّرٌ .

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمَذْبَدَا مُحْيَاكُ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « سرينا » من السرى - بضم السين - وهو السير ليلًا « أضاء » أنار
 « بدا » ظهر « محياك » وجهك .

المعنى : شبه المدوح بالبدر تشبهاً ضمنيًا . ولم يكنف بذلك حتى جعل ضوء وجهه
 أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للعال ، نجم : مبتدأ « قد »
 حرف تحقيق « أضاء » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فمذ » اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ « بدا »
 فعل ماضٍ « محياك » بحيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة
 في محل جر بإضافة مذ إليه ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى
 الجملة « أخفى » فعل ماضٍ « ضؤوه » ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير
 مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و « شارق » مضاف إليه ، والجملة
 من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .

الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَبَدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .
 الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَمِيئُ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ » .
 التاسع عشر : أن يُنطَفَ عليها موصوف ، نحو : « رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ » .

المشرون : أن تكون مُبْهَمَةٌ ، كقول امرئ القيس :

٤٦ - مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَيْتَغِي أَرْبَابًا

= لسبقه بواو الحال ، والذي يريد أن تنبئك إليه هاهنا أن الدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقه به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتعقينا) :

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذَّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ
 الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْبِئَةً يَبْدُو
 الشاهد فيهما قوله «مدية» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة «مدية يبدى» في محل نصب حال من ياء المتكلم في قوله «تراني» .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

قَهْلٌ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِيمٌ ؟

فإن الواو في قوله « وشكوى عند فاتنتي » يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما .

٤٦ - اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله شارح العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقليل : لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس =

== ابن مالك الجيرى ، لكن الثابت فى نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى - برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيدى ، وفيما رواه الأعمى الشنتمرى من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لـ امرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلاً عن العباب ، مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الجيرى ، كما قاله الأمدى ، وليس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير » اهـ ، ومهما يكن من شئ فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَبَا هِنْدًا لَا تَنْكِحِي بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : « بوهة » هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق « عقيقته » العقيقة الشعر الذى يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلده . وقال القتيبى : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صفه فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسة » هى التيمة يطلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعادة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده أو رجله جرساً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ جمع رسخ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الجبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تيممه فى جبال « عسم » اعوجاج فى الرسخ ويس « أرنبا » حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت زعمه العرب من أن الجن تحتبها ، فمن اتخذ كعبها تيممة لم يقربه جن ، ولم يؤذ به سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف

للمنى : يخاطب هنداً أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها : لا تزوجى رجلاً من جهلة العرب : يضع القاتم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسله اعوجاج ويس ، لا يبحث إلا عن الأرناب ليتخذ كعوبها قاتم جناً وفرقا .

الإعراب : « مرسة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والصمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهة فى البيت السابق ==

الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطِجَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ

لَمَّا اسْتَقَلْتُ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

== والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنبا » مفعول به ليبتنى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » والثانية قوله « أحسبا » والثالثة جملة « مرسة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتنى أرنبا » .

الشاهد فيه : قوله « مرسة » فلإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن التكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلاغ ألا ترى أنه لا يريد مرسة دون مرسة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح . واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسة بتشديد السين مفتوحة ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى قد صدق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسة ، أى البوهة السابق مرسة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقه » حب ، وفعله ومقه مقه مقه - كوعده يعده عدة - والتاء في مقه عوض عن فاء الكلمة - وهى الواو - كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالمسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى . يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعترضوا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه . =

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ قَعِيرٌ فِي الرَّبَاطِ »^(١).

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو « لَرَجُلٍ قَائِمٌ ».

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « ممة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير - بفتح فسكون - هو الحمار ، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حباله يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « قعير » جيب وقع مبتدأ - مع كونه نكرة - لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للبيداني (١ / ٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ١ / ٢٥ بتحقيقنا) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١ / ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الحيرية) ورواه هناك « إِنْ هَلَكَ عَيْرٌ قَعِيرٌ فِي الرَّبَاطِ » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً للشيء يقدر على الموض منه فيستخف بفقد ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةٌ إِلَّا وَصَلُ غَانِيَةٍ فِي وَصَلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصَلِيَا بَدَلُ

(١٠ - شرح ابن عقيل)

الرابع والمشمرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :
 ٤٨ — كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاه قد حلبت على عشاري

٤٨ — البيت للفرزدق بهجو جرير ، وقيله قوله :
 كم من أبي لي يا جرير كأنه فمر الجسر أو سراج نهار
 ورث السكارم كابراً عن كابر ضخم الدسيعة كل يوم فخار

اللمة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير بها الكواكب
 « الدسيعة » الخفنة ، أو المائدة الكبيرة ، وضاحتها : كناية عن السكرم ، لأن ذلك
 يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاه » هي المرأة التي اعرجت إصبعها
 من كثرة حلبها ، ويقال : الدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء
 الإبل ، والفدع : زبغ في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع أو عجاج
 في الفاصل كأنها قد زالت عن أما كتبها « عشاري » العشار : جمع عثراء — بضم
 العين المهمللة وفتح الشين — وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي
 التزليل السكرم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز
 فيها وفي « خالة » العطفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعل أن « كم » خبرية في
 محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تميز لها ، وتميز كم الخبرية مجرور كما
 هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب فلي أن « كم » استهامية في محل رفع
 مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تميز لها ، وتميز كم الاستهامية منصوب
 كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استهامية في محل
 نصب ظرف متعلق بمحلبت أو مفعول مطلق عاملة « حلبت » الآتي ، وعلى هذين يكون
 قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة
 « قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتميز « كم » على هذا الوجه مجذوف ، وهي — على
 ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استهامية
 فيقدر تمييزها منصوباً ، و « فدعاه » صفة لحالة ، وقد حذف صفة لعمه بمائلة لها كما
 حذف صفة لحالة بمائلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل المحذوفين « كم عمة لك فدعاه ، وكم
 خالة لك فدعاه » لحذف من الأول كلمة فدعاه وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة =

وقد انتهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى تَيفَرٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها استَظَلَّتْهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ جَوْرُؤُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ^(١)

الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه ، على ما سَيَبِينُ ؛ فنقول « قَأْمُ زَيْدٌ ، وقَأْمُ أبُوهُ زَيْدٌ ، وأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرُو » وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب

= لك وأثبتها في الأول ، غذف من كل مثل الذي أثبت في الآخر ، وهذا ضرب من البدع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرف لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في الإعزَاب أن « عمة » على أى الوجوه موصوفة بتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » وبغداء المحذوف الذى يرشد إليه وصف حالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، ومحت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعدكم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للشور عليه .

(١) « والأصل » مبتدأ « في الأخبار » جار ومجرور متعلق به « أن » مصدرية « تؤخَّرَ » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصد: خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضرراً » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود . والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها .

الكوفيين منعُ تقدُّم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر^(١)؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في داره زيد » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث^(٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل « زيد قائم ، وزيد قائم أبوه » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لانكاد تتبين منهما غرضاً واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في داره زيد » فاعلاماً بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجوز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإيضاح » في مسائل الخلاف (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجوز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور ، خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأيه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد علموا عدم تجوز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمنا لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدمت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والخبرُ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله
« وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ
مَنْ يَشْنُوكَ » فَمَنْ : مبتدأ ومَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ »
ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمُّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بَرْنِ الْأَسَدِ

ف « مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمُّهُ » : خبر مقدم ،
و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري
اللغة : « شككت أمه » هو من الشكّل ، وهو فقد المرأة ولدها « منتشبا » عاقلها
داخلا « برن الأسد » محلبه ، وجمعه برائن ، مثل يرفع وبراقع ، والبرائن للسباع بمنزلة
الأصابع للإنسان ، وقال ابن الأعرابي : البرن : الكف بكاملها مع الأصابع .
الإعراب : « قد » حرف تحقيق « شككت » شكل : فعل ماض ، والتاء تامة
التأنيث « أمه » أم : فاعل شككت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من
الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان
فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « واحده »
واحد خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها
لا محل لها صلة الموصول الذي هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ،
واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « في برن »
جار ومجرور متعلق بمنتشبا ، وبرن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد شككت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو
جملة « شككت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » وفي جملة الخبر المتقدم ضمير
يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخرا — بمنزلة المتقدم في
اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا
الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبُ تُصَاهِرُهُ
ف « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخر] ، و « مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ — هذا البيت من كلة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان .
اللغة : « محارب » ورد في عدة قبائل : أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر
ابن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصة بن قيس عيلان ،
والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمر بن وديعة بن لكيز بن أنص بن عبد
القيس « كليب » بزة الصغير — اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خراة ،
وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن
الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن ربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع
في النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزعة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في
هوازن ، وهو كليب بن ربيعة بن مصعة .
الإعراب : « إِلَى مَلِكٍ » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطيق » في بيت سابق
على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيقِي
بِأَصْوَاتٍ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَّائِرُهُ

« ما » نافية تعمل عمل ليس « أمه » أم : اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف
إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ما » وجملة « ما » ومعمولها
في محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه
وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ، لا نافية « كانت »
كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « كليب » اسم كان « تصاهره » تصاهر :
فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود
إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب
خبر « كان » وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون
به على تقديم الخبر — وهو جملة « ما أمه » من محارب — على المبتدأ — وهو قوله « أبوه » —
والتميم : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونقل الشريف أبو السمادات هبة الله بن الشَّجَرِي الإجماعَ من البصريين
والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا
نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

فَأَمْنُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِيَّ بَيَانٍ^(١)
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا^(٢)

== التعليل اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضا يمدح
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
التقديم : وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فأمْنُهُ » امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والضمير البارز - المائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان
متعلق بامنع « يستوي » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوي ، والجملة من الفعل
والفاعل في محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » تمييز « ونكرا » معطوف
عليه « عادي » حال من « الجزآن » وعادي مضاف و « يان » مضاف إليه ،
والتقدير : فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزئي الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من
جهة التبريد والتذكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكسرتين كل منهما صالحة للابتداء
بها ، حال كونهما عادي يان ، أي لاقترنة معهما تعيين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان
تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة
بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر
بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الفعل « الخبرا » الخبر : خبر « كان » والألف للاطلاق ، والجملة لا محل ==

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ ، كُنَّ لِي مُنْجِدًا^(١)
 ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسام :
 قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ،
 وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :
 الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجمعها
 مبتدأ ، ولامبين المبتدأ من الخبر ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ
 أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدّمته قلت
 « أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » لكلّ المقدمُ مبتدأ^(٢) ، وأنت

== لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبني للمجهول « استعماله » استعمال :
 نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصرًا » حال من المضاف
 إليه لأن المضاف عامل فيه .

(١) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً » خبر كان « لذي » جار ومجرور متعلق بمسند ،
 وذو مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، ولام مضاف ، و « ابتداءً » مضاف إليه « أو »
 عاطفة « لازم » معطوف على ذي ، ولازم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن »
 الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجداً » حال من الضمير المستتر في الخبر الذي
 هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة في
 إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين في
 درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ؛ وثانيها
 أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه
 إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالمشتق هو الخبر ، سواء أقدم أم تأخر ، وإلا ==

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك «أَبُو يُوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

— بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا — فالقدم مبتدا ؛ والرابع : أن المتبدا هو الأعراف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالقدم هو للمتبدا .
٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدا مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدا أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدا ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدا الثاني ، وجملة المبتدا الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدا الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدا وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدا والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المنكلم — وإعما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدا منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناجم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه للقلوب ، كقول خي الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْقَدَارَى قَطَعْتُهُ *

=

قوله « بَنُونَا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون الظَّهْرُ فِعْلاً رافِعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو « زَيْدٌ قَامَ »
 ققام وفاقه المقدّر^(١) : خَبَرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال « قَامَ زَيْدٌ »
 على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرأ ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد »
 فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو
 كان الفعل رافِعاً لظاهرٍ — نحو « زيد قام أبوه » — جاز التقديم ؛ فتقول

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :
 قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْخَيْرِ إِنْ وَافَقُوا
 إذ للراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافقها بأنه أعذر الناس ،
 لا العكس » اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه القلوب من الأمور النادرة ،
 والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام
 يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض التكلم
 بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه
 القبيلة بأنه الأم الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعذر الأحياء ، هذا نفسه مجرى
 في بيت الشاهد فيقال : إن غرض التكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون
 أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صرح أن يكون
 غرض التكلم معنياً للمبتدأ صرح الاستشهاد ببيت الشاهد .
 ومثل بيت الشاهد قول السكيت بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْمَدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ
 فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .
 (١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك ^(١) ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُتَقَدَّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزَّيْدَانِ » مبتدأ مؤخرًا ، و « قَامَا » خبراً مقدماً ، وَمَنَعَ ذلك قوم .

وإذا عرفتَ هذا فقولُ المصنف : « كَذَا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيرُه إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائناً ، نحو « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أو ييلاً ، نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله « أَوْ قُصِدَ استعماله منحصراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قَائِمٌ » على « زَيْدٌ » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إِلَّا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرا الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٣ — البيت للكثير بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟
اللمة : « عم » العمى ذهب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جطلته سندك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهل المَعُولُ إلا عليك » فَقَدَّمَ الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو « لَزَيْدٌ قائمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مُسْتَنْدَافاً لذي لام ابتداء » فلا يجوز تقديم الخبر

= الإعراب : « يا رب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المندوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكسارى دال على النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للجهول ، وزائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم » جار ومجرور متعلق في النفي بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتماها وجهاً آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به ، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيغ ؛ إذ تقديم « إلا » معه يبين المراد .

على اللام ؛ فلا تقول : « قَاتِمٌ زَيْدٌ » لأن لام الابتداء لما صدرَ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْتَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ
فَ « لَأَنْتَ » مبتدأ [مؤخر] و « خَالِي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها .

اللمة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوف « العلاء » بفتح العين المهملة محذودا — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، مثل رضى رضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سما .

الإعراب : « خَالِي لَأَنْتَ » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أَنْتَ » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خَالِي » خبراً مقدما ، و « لَأَنْتَ » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى تصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « أل » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

= * وَطَلَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو *

الخامس : أن يكون البتداء له صَدْرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو « مَنْ
لِي مُنْجِدًا ؟ » فن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر
على « مَنْ » : فلا نقول « لِي مَنْ [منجداً] » .

= الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينال العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ،
وقد كان من حقه أن يحمى به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به
مجزوماً ؛ حذف عين الفعل كما يحذفها في « لم تخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم
تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظُلُمًا تُصْبُهُ كُلِّي رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فذلك جزم
المضارع في جرابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تحمل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير
جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر — مع
ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكرم الأخوالا » فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفة ،
وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز محيى التمييز معرفة ، والبصريون يقولون :
ال في هذا زائدة لا معرفة ،

والشاهد الثالث : — وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في
قوله « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفي
البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « خالى
أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى لهو
أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، لحذفت الضمير ،
فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْخَلِّيسِ لَتَعْجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرَفَضَى مِنَ اللَّخْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دَرَاهِمٌ، وَلِي وَطَرٌ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ^(١)
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيًا يُخْبِرُ^(٢)
 كَذَا إِذَا اسْتَوْجِبَ التَّصْدِيرُ^(٣) : كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا^(٤)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء التوكام مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولي » الواو عاطفة ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذي هو قوله « نحو » في أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أي : يلتزم تقدم الخبر الزاماً كذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « ما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به » عنه متعلقان بخبر الآتي « مبني » حال من المجرور في « به » « يخبر » فعل مضارع مبني للسجود ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبني - أي مفسراً - لذلك الضمير .
 قال ابن غازي : وهذا البيت مع تقدمه وتشيت ضائرته كان يغني عنه وعمما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصْدِيرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصدير » مفعول به ليستوجب ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « كائن » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل ومفعول أول « نصيراً » مفعول ثانٍ لعل ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ اللَّحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَنْبَاُ أَحَدًا^(١)
أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر
أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إِلَّا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، والخبر
ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم
الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة
والعرب على منْع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطْرُ-
البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغٌ جاز الأمران ، نحو « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ،
و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « فِي الدَّارِ
صَاحِبُهَا » فصَاحِبُهَا : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من
الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لثلا يعود الضمير على
متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ - البيت » أي :
كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمّر بما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ،
فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن
عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر » مفعول مقدم لقدم الآتي ، وخبر مضاف و « المحصور » مضاف إليه
« قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على
الظرفية متعلق بقدم « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، و « ما » نافية « لنا » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر ،
وإتباع مضاف و « أحداً » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع
من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَاسِيهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذى هو مُلَاسٍ — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مقامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثلُ قولك « في الدار صَاحِبُهَا » قولهم : « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدٌ » وقولُه :

٥٤ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، مَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيهَا

٥٤ — هذا البيت قد نُسبَ قوم — منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمامي (ص ٥٠١) — لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبهُ آخرون — ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :
وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سَوْأَتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا
دَعَا الْحَزْمُونَ اللَّهَ يَسْتَنْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُحَيِّ ذُنُوبَهَا
اللمة : « أهابك » من الهبة ، وهى الخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .
المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تَمْلَأُ بمن تحبه فتحصل للهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول بن الدمينه :

وَلِأَنِّي لِأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى يَظْهَرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل بفعل به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « مله » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .
==

فحيبها : مبتدأ [مؤخر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عَيْن » وهو متصل بالخبر ؛ فلوقلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا »^(١) مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجر خلاف — فإنا أعلم — في منع « صاحبها في الدار » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتراكا في العامل في مسألة « ضرب غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف^(٢) .

== الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر — وهو قوله « ملء عين » — على المبتدأ — وهو قوله « حبيبها » — لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملايس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ — مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير — لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقدمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .
(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على للمفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية ، زان نوره الشجر
ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَقْوَهُ أَبَا الْيَيْلَانَ هَنَ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ قَعْلٍ كَمَا يُجْزَى سَيْمَارُ

ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودُو وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا الْقُدَى فِي ذُرَى الْمَجْلُو

وسأني بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام ، حتى ليلظن أن رتبة قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه — وإن تقدم على المبتدأ أحياناً — لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة ، ==

الثالث : أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديراً » نحو « أين زيدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخرُ ؛ فلا تقول : « زيد أين » ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام ، وكذلك « أين من علمته نصيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة من .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو « إنما في الدَّارِ زيدٌ ، وما في الدَّارِ إلا زيدٌ » ومثله « ما لنا إلا اتَّباعُ أحمدَ » .

وَحَذَفُ مَا يُفْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا

تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= وأيضاً فإن الفاعل والفاعل المتعدى جميعاً يشعان بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمتدنه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدحولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنَفٌ »

فَزَيْدٌ أَسْتَفْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ^(١)

يُحَذَفُ كُلُّ مَنْ الْمَبْتَدَأُ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ : جوازاً ، أو وجوباً ،
فَدَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَمَثَلُ حَذْفِ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ : « مَنْ
عِنْدَكُمَا ؟ » فَنَقُولُ : « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » ومثله — في رَأْيٍ —
« خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ » التَّقْدِيرُ^(٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قال الشاعر :
•• — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ » .

(١) « وفي جواب « جار ومجرور متعلق بقل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم
« زيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة
« جواب » إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « دنف »
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استفني »
فعل ماضٍ مبني للمجهول « عنه » نائب فاعل لاستفني ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل
في محل رفع خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستفني ، أو حرف دال على التعليل
« عرف » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى زيد المستفني عنه في الجواب ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا » في هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الصبائية » وللعلماء فيها خلاف : أي
حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا : أي ظرف زمان أم ظرف مكان ؟
لئن قال هي ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر ، وكأن
القائل قد قال — على تقدير أنها ظرف زمان — خرجت فني وقت خروجي الأسد ، أو
قال — على تقدير أنها ظرف مكان — خرجت فني مكان خروجي الأسد ، ولا حذف على
هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هي حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ،
والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو
الذي عنه الشارح بقوله : « في رأي »

•• — هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن أمية القيس —

= الأنصاري ، ونسبه غيرها - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى
قيس بن الخطيم أحد غول الشعراء في الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ،
أولها قوله :

رَدَّ اَتَخْلِيْطُ الْجَمَالِ فَأَنْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيَّهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالخاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التي أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةٍ وَخَشًا غَيْرَ مَوْفٍ رَاكِبٍ ؟

اللغة : « الرأي » أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأساف
وثوب وأثواب ، وقد ثقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا في جمع بئر آبار
وفي جمع رُم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم في محل رفع ، وخبره
محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك
الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الجرورة محلا بإباء ،
وعند ، ضاف والضمير ، مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض »
الآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الجرورة محلا بإباء ، وعند
مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذي هو « أنت » و « الرأي
مختلف » مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصد
للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » والذي جعل حذفه سائفا سهلا
دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه .

واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف
من الثاني لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛
فزعم أن « راض » في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر
عن « نحن » الذي في أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » لتسكلم المعظم نفسه . =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول . صحيح « أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .
ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى :
« من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَلِيْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) أى : « فعدتهن ثلاثة أشهر » حذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئي لم يحضن كذلك » وقوله : (واللأئي لم يحضن) معطوف على (واللأئي يئسن) والأولى أن يمثل بنحو قولك : « نعم » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتِقْرَارٍ^(١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت . كما زعم المتمحل للشكك العظيم لنفسه فعناها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيحذف عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه ، مقصود لفظه « غالباً » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص . مضاف و « يمين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعَ كَيْفَلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»^(١)
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ^(٢)
كَضَرْبِي الْقَبْدَ مُسَيِّئًا ، وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ^(٣)

== مبتدأ «استقر» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً ، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة .

(١) «وبعد» الواو عاطفة ، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماضٍ ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به ليعين ، ومفهوم مضاف ، و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كئول» السكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمياً معطوفاً على كل ، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا .

(٢) «وقبل» الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر كان ، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمرأ» أضمر : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للإطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) «كضربى» السكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال من فاعل كان المهدوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان ==

حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :
 الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا» ، نحو «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ»
 التقدير «لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله «غالباً» عما ورد ذكره
 فيه شذوذاً ، كقوله :

٤٦ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبِيلُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدً بِالْمَعَالِيدِ
 فـ «عمر» مبتدأ ، و «قَبِيلُهُ» خبر .

= (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئاً «وَأَمْ» الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف
 وتبيين من «تبيين» مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، ويا المتكلم مضاف إليه ، وهى
 فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة المائدة على
 الحق ، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله
 منوطاً ، والتقدير : أتم تبيينى الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه
 منوطاً بالحكم .

٥٦ - البيت لأبي عطاء السندى - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار -
 مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن
 يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك في الأغاني (١٦/ ٨٤) بولاق) وقبل البيت
 المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَتَعْنِي الْجُودُ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ
 وىروى صدر البيت «لولا يزيد ولولا - إلخ» ويزيد أبو الممدوح ، وبعد
 لشاهد قوله :

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ
 اللغة : «معد» هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيديوه يقول : إن
 الميم من أصل الكلمة ؛ لقولهم «تعمد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ،
 أو بمعنى قوى وكل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَعَمَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْمَعَصَا أَنْ أُجَدَا
 لقلة تفعل في الكلام ، ولكن المعاء خالفوه في ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم في =

== معد زائد بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تعدد على زنة تمفعل مع قلته ، وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفردة إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كتني الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر المدح .

المنى : يقول : أنت خليف بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفائتك وعظم قدرك . وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو ، مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول . لولا : حرف امتناع لوجود . « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألفت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألفت « معد » فاعل ألفت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألفت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمؤخر عنه . وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله . ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه :

وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلُها تَحْبِطُها كَحَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَقَّمْ

إن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بييت أبي عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلا— هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية: أن الحذف واجب [دائماً^(١)] وأن ماورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقة الثالثة أن الخبر : إما ان يكون كوناً مطلقاً ، أو كوناً مُقيّداً ؛ فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : «لولا زيدٌ آسكانٌ كذا» أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كوناً مُقيّداً ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره ، نحو : «لولا زيدٌ مُحسِنٌ إلّا ما أتيتُ» وإن دلّ عليه [دليل^٢] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيدٌ مُحسِنٌ إليك ؟ فتقول : «لولا زيدٌ لهلكت» أى : «لولا زيدٌ مُحسِنٌ إلىَّ» ، فإن شئتُ حذفْتَ الخبر ، وإن شئتُ أثبتته ، ومنه قولُ أبى القلاء المَعَرِّىُّ ،

(١) ههنا شيان نحى أن تنهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل ، وليس شاذاً ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» إن كان صادراً عنى لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عنى يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤوّل ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عدهاء من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا هو — كما ذكرنا — الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا النِّمْدُ يُمْسِكُهُ كَسَالًا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يمتحج بشعره على قواعد النحر والتصرف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .
اللمعة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إزالة الحديد ونحوه من الجامدات
« الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « النمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « النمد » مبتدأ « يمسه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لاسلا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا النمد يمسه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسه » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كوناً عاماً ، وحينئذ لا يقال إلا أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن « يمسه » فى تأويل ==

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .
 الموضوع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين^(١) ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »
 التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .
 قيل : ومثله « يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » التقدير « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتمين
 أن يكون المحذوف فيه خبراً^(٢) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير « قَسَمِي يَمِينُ

== صدر بدل اشتمال من التعمد ، وأصله « أن يمسه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ،
 كقولهم « تسمع باليمنى خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من
 غير « أن » .

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع
 بعد لولا كوناً خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كوناً خاصاً البتة ، بل يجب كونه كوناً
 عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول ،
 وقال غيرهم ؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون
 كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر
 كوناً خاصاً ؛ فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره . وجاز
 حذفه ؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ،
 وثلاثة أحوال عند غيرهم ، وهي : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ،
 وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره في غير هذا
 الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يعلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في
 غيره إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في
 غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر القسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله »
 قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله) وقوله : عهد الله
 يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكرك القسم عليه .
 (٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر
 وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا يحل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يتمثل أن يكون ==

الله « بخلاف « لَمَعْرُكَ » فإن المحذوف معه يتمين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقُّهَا الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْئِمْكَنَ » التقدير « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى » فمَعْدُ اللَّهِ : مبتدأ ، وَعَلَى : خبره ، ولك إنبائه وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ » فكلٌّ : مبتدأ ، وقوله « وصيئته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير « كلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ مُقْتَرِنَانِ » ويُقدَّرُ الخبر بقدواو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى « كلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ » كل رجل مع وصيئته ، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقديرٍ خبرٍ ، واختار هذا المذهب ابن عَصْفُورٍ في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً^(١) ، نحو « زيد وعمر وقائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مَصْدَرًا ، وبعده حالٌ سدٌّ [ت] مَسَدٌ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لَسَدِّ الحال مَسَدَهُ ، وذلك نحو « ضَرَبَ فِي الْقَبْضَةِ سُنَيْتًا » فضرَبِي : مبتدأ ، والعبد : معمولٌ

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فليكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومسيناً : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخَبَر ، والخَبَرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيناً » إِذَا أُردت الاستقبال ، وإن أُردت الماضي فالتقدير « ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذْ كَانَ مُسِيناً » فسيناً : حال من الضمير المستتر في « كَانَ » لفسر بالعبد [و « إِذَا كَانَ » أو « إِذْ كَانَ » ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ] .
ونَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الْخَبَرَ المحذوف مُتَقَدِّرٌ قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خيراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خيراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ماحَكَى الْأَخْفَشُ — رحمه الله ! — من قولهم « زَيْدٌ قَانِماً » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير « ثَبَّتْ قَانِماً » وهذه الحال تصلح أن تكون خيراً ؛ فنقول « زيد قَانِمْ » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيناً » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خيراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا نقول : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيً » لأن الضرب لا يُوصَفُ بأنه مُسِيٌّ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو « أتمُّ تبييني الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ » فأتَمُّ : مبتدأ ، وتبييني : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبييني ، وَمَنُوطًا : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ خَبَرِ أتم ، والتقدير : « أتم تبييني الْحَقَّ إِذَا كَانَ — أو إِذْ كَانَ — مَنُوطًا بِالْحَكَمِ » .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وجوباً ، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة^(١) :

(١) بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مدح ، نحو : « مَرَزْتُ بِرَيْدٍ الْكَرِيمِ » أو ذم ، نحو : « مَرَزْتُ بِرَيْدٍ اتْلَيْثٍ » أو تَرْحُم ، نحو : « مَرَزْتُ بِرَيْدٍ الْمُسْكِينِ » فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً ، والتقدير « هو الكريم ، وهو اتْلَيْث ، وهو الْمُسْكِين » .

للموضع الثاني : أن يكون التَّكْبَرُ مَخْصُوصَ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعْمَ

= للرفع بعد « لا سيما » سواء كان هذا الاسم للرفع بعدها نكرة كما في قول امرئ القيس بن جبر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الوصول (ص ١٦٦) ، وهو :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّماً يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

أما كان معرفه كما في قولك : أحب الناهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم الرفع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذي هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد « لا سيما » فأما على جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقاً لك ، وتعا لك ، وبؤساً لك ، التقدير : سحقاً وتعت وبؤساً ، هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقياً لك ، ورعياً لك ، والتقدير : اسق اللهم سقياً وارع اللهم رعياً ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلاً ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنيين مختلفين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير مخاطب ، نحو « شكراً لك » : أى شكرت لك شكراً ، ونحو « سقياً لزيد » : أى اسق اللهم زيدا — لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ ، والزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمفعوله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، والمدير « هو زيد » أى المدحوحُ زيدٌ « وهو عمرو » أى المذمومُ عمرو .

الموضع الثالث : ماحكى الفارسى من كلامهم « فى ذِمَّتِي لأفعلن » فى ذمتي : خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير « فى ذِمَّتِي يمين » وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً ثابتاً مناب الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوباً^(١) .

وَأُخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُفُّهُمْ سَرَاةً شُرَاهَا^(٢)

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبر جميل) وقول الشاعر :
عَجَبٌ لِّلنَّكَ قَصِيَّةٌ ، وَإِقَاتِي فِكْمٌ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
وقول الراجز :

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى
لكن كون هذا محذوف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضاً ، فقد جوزوا أن يكون « عجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماضٍ وفاعله « باثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر « أو » حرف عطف « بأكثر » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق « عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كم » السكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول =

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ صَاحِكٌ» فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك، سواء (١) كان الْخَبْرَانِ في معنى خَيْرٍ وَاحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ» أَمْ مُزٍ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وذهب بعضهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبْرُ إلا إذا كان الْخَبْرَانِ في مَعْنَى خَيْرٍ وَاحِدٍ؛ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ الْعُطْفُ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء، بغير عطف قُدِّرَ لَهُ مَبْتَدَأٌ آخَرُ؛ كقوله تعالى: (وَهُوَ الْقَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر:

٥٨ — مَنْ يَكْ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُعَظِّظٌ مُصَيِّفٌ مُسَيِّئٌ

= «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو طير ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه في محل نصب مقول القول المقدر.

(١) الذي يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية — أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، كآية القرآنية التي تلاها، وكثال النظم، وكاليتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يحز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثاني) التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أيسر، أي يعمل بكلتا يديه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يتمتع عطف أحد الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينهما، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ؛ فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما، والإتيان بهما بغير عطف؛ لأنهما عند التحقيق كشيء واحد؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة.

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبة الأعم، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله: =

(١٧ — شرح ابن عليل (١))

* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتَّ * =

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

* سُودٍ نَعَاجٍ كَنَعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشقى » أى : يكفينى للمقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمْتُ فَارِسٌ وَجَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيْكُم نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما انتقلت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به في زمان حمارة القَيْظِ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاك الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون في محل رفع أيضاً « بك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط ، واسم بك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ولا إشكال في جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء في « فهذا بقى » لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر بك ، منصوب بالأنف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، مجرور بالسكسة الظاهرة ، والجملة من « بك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبه بالشرط في عمومته =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَابَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

==وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « بى » بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشق » أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « من » « إن قدرت « من » موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله « فهذا بى ، مقيظ ، مصيف ، مشق » فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن نور الملالي ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : « مقلتيه » عينه « المنايا » جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء بمنية — على وزن رعى رعى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله « فهو يقظان نائم » هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت « فهو يقظان هاجع » ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن نور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ
وَإِنْ بَاتَ وَخَشَا كَيْلَةَ لَمْ يَضِقْ رِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يَصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ
الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

إلى الذئب « بإحدى » جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقلتيه من « مقلتيه » مضاف إليه ، ومقلتيه مضاف والضمير مضاف إليه « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة « ينام » السابقة « بأخرى » جار ومجرور متعلق بقوله يتقى « المنايا » مفعول به ليتقى « فهو » مبتدأ « يقظان » خبره « نائم » أو « هاجع » خبر بعد خبر . =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَاتِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَاتِمٌ ضَاحِكٌ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَاتِمٌ ضَاحِكٌ » هكذا زعم هذا القائل ، ويقع في كلام المُعَرِّين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ خُنْيَةٌ تَسْمَى) جَوَزُوا كَوْنَ « تَسْمَى » خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً^(١).

== الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجده ونكرانه .

ومما استشهد به المميز قوله تعالى : (كلا إنها لظي نزاعة للشوى) وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود : (وهذا بلى شيخ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :
أَنَا الَّذِي تَمْتَنُّ أُمِّي حَيْسَرَةً كَلَيْتَ غَابَاتٍ غَلِيظَ الْقَصَرَةِ
* أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السُّنْدَرَةِ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون « كليت » جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم » جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة (تسمى) خبراً ثانياً كما يقول المربون فهي في محل رفع صفة لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نكرة لا مسوغ لجمي الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ، اللهم إلا أن تجعل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويوه الذي يجيز جمي الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا ، وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ (١)
 كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَضْبَحًا أُمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحًا (٢)
 فَتَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةُ لَشِبَهُ نَفَى ، أَوْ لِنَفَى ، مُتَّبَعَةً (٣)
 وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « نَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْتَمًا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدأ » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدأ « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصب » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، وصار ليس ، زال ، برحاً » كلمن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس .
 (٣) « فتى ، وأنفك » معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف في الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنفى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوقة » حال من : دام « نأ » الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسم : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليه — وأبو بكر بن شقير — في أحد قوليه — إلى أنها حرف ^(١) .

== قصد لفظه مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا « كأعط » السكافجارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج » مثلاً « ما » مصدرية ظرفية « دمت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيا » خبر دام « درها » مفعول ثان لأعط ، وتليخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بـ المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما مادمت مصيا » أي مدة دوامك مصيا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصيا .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في « الحلييات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .
واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول ، أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :
الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه السكمة لاتدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلالة على الزمان يخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأنواع الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه السكمة تدل على نفي ==

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أو شبهةٌ نفيٌ ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفقى ، وانفك ؛ فمثالُ النفي لفظاً « مازال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَقُوا أَتَذْكُرُ يَوْسُفَ) أى : لا تفتقروا ، ولا تحذفون النافي معها قياساً إلا بعد القسم كالآية الكريمة ، وقد شدَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

== الحدث الذى دل عليه خبرها فى الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نفى ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجلة الفعل الماضى - وهو خلق - وفاعله فى محل نصب خبرها . وفى هذا المثال قرينة - وهى كون الخبر ماضياً - على أن المراد نفي الخلق فى الماضى ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا : هى حرف . ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء القاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولست ، ولست .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لاتدل على حدث - كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بمحسب الوضع وأصل اللغة ، وهى من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها .

==

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظَمًا مُجِيدًا

٦٠ - البيت لحداد بن زهير .

اللغة : « منتظما » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتظماً فرسه ؛ إذا جنبه - أى جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسا جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاذاً في الثناء على قومه ، أى : ناطقا « مجيدا » بضم الميم : يجرى على المعينين الذين ذكرواها في قوله « منتظما » ، وهو وصف للفرس على الأول ؛ ووصف لنفسه على الثانى .
المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ، ذا كرامات محادهم ؛ لأنها كثيرة لا تنفى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم السرية تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومي » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وباء التسلّم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحمد بحمد » وحده مضاف ، و« الله » مضاف إليه « منتظماً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرسا مجيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً فى ذلك ؛ لأن ما أثر قومي تنطق الألسنة بمجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ، قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين التحويلين ، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ومنهم من قال : إن « أبرح » غير معنى ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزلو بحمد الله عن أن أكون منتظماً مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد - لأن قومي يكفروننى هذا ؛ فعلى الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نِطَاقٍ وجَوَادٍ ، ما أدام الله قومي ، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَفْنِياً ما بقى له قومه ، وهذا أَحْسَنُ ما جِئَ عليه البيتُ .

ومثالُ شبه النفي — والمرادُ به النهيُ — كقولك : « لَا تَزَلْ فَأَمَّا ومنه قوله :

٦١ — صَاحِرٌ كَثُرَ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَ وَ تِ ؛ فَنِسْبَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ
والدعاء ، كقولك : « لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ » ، وقول الشاعر :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ
واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخواته من حروف النفي

الثاني : أن يكون للنفي به مضارعاً كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَبْتُ وَأَوْصَالِي
وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ أَهْدَى الْجُبُوشِ كُلِّ شَكْتِيَةٍ
حَتَّى أَفْجَهُهُمْ بِأَخْوَسِهِمْ وَأُسُوقَ نِسْوَتِهِمْ بِلِسْوَتِيَةٍ
وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللهِ أُنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أُنْسَى مُصِيبَتِي أَوَّلًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَيْنَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرئ القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وغد الحذف بدون القسم كما في بيت خدّاش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ - أَلَا يَا أَشْلَى ، يَا دَارَمَى ، عَلَى الْبَلَى ،

وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَائِكَ الْقَطَرُ

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيا غير قياسى ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا برخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فلسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والماء العائدة إلى الموت ، مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبن » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » فى العمل ؛ لكونها مسبوبة بحرف النهى ، والتهى شييه بالنفى .

٦٣ - البيت لدى الرمة غيلان بن عقبة يقوله فى صاحبه مية .
اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبل - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منها » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر » للطر .

المعنى : يدعولدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثن وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم الهجرة منها لاتتجاع القيث والكلاء .
الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يادارمية » « اسلى » فعل أمر مقصود منه الساء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسملى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منها » خبر زال مقدم « جرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منها » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر .

=

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » .

القسم الثانى : ما يَشْتَرِطُ فى عمله أن يسبقه « ما » الْمَصْدَرِيَّةُ الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أُعْطِيَ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أى : أعط مدة دَوَامِكَ مصيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِاصْلَاحٍ وَالرَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مدة دواى حيا .

== الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى القدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول السليخ .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَكَسْتُ بِحَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَا لَهَا قَدَّ ارَادَ : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدَّيْ آخِرَ الدَّهْرِ ارَادَ : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمَى ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعَقْدِرِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْعُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ ارَادَ : ألا يا ذوات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى

قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَلْقِ وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ بريد : يا هذا أرغم الله أنفًا — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كَأَمِّمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ فِيمَنْ رَوَاهُ بَرْفَعُ « لعنة الله »

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ المُخْبِرُ عَنْهُ بالخبر نهاراً ، ومعنى بات : اتَّصَفَ بِهِ لَيْلاً ،
وَأَنْخَى : اتَّصَفَ بِهِ فِي الصَّحَى ، وَأَصْبَحَ : اتَّصَفَ بِهِ فِي الصَّبَاح ، وَأَسَى : اتَّصَفَ
بِهِ فِي الْمَسَاءِ ، ومعنى صار : التَّحَوَّلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى [صِفَةٍ] أُخْرَى ، ومعنى ليس :
النَّفْيُ ، وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِنَفْيِ الْحَالِ ، نَحْوُ : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً » أَيْ : الْآنَ
وَعِنْدَ التَّقْيِيدِ بَزَمَنِ عَلَى حَسَبِهِ ، نَحْوُ : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً غَدًا » ومعنى ما زال
وأخواتها : مُلَازِمَةُ الْخَبَرِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ نَحْوُ : « مَا زَالَ
زَيْدٌ ضَاحِكًا ، وَمَا زَالَ عَمْرُو أَرْزَقَ الْعَيْنِينَ » ومعنى دام : بَقِيَ وَاسْتَمَرَّ .

* * *

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَ _____ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا^(١)
هذه الأفعال على قسمين^(٢) : أحدهما مَا يَتَصَرَّفُ ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « غير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل :
حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو قاعل « عمل » الآتي ، ومثل مضاف والضمير
مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوعدة في الإيهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ؛ فلهذا
وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملا » عمل : فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية
« كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماضي »
مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعمال » فعل ماض مبني للجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي ، والجملة في محل
نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير
الماضي مستعملاً فإنه يعمل مشابهاً للماضي .

(٢) هي على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف
أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي ، وهو نملان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ،
ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =

والثاني ما لا يَقْتَصِرُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّهَ المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَقْتَضِي غيرَ الماضي منه عملَ الماضي ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائماً ، قال الله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمرُ ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبِشَاشَةَ كَانِيًا

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُتْلِفْ لَكَ مُنْجِداً

== إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتح ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يحیی منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويحيي منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في يحيي اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تليذه ابن جني عن قول سيويوه « مكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب ! وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللفظ : « يبدي » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفة » تجده « منجداً » مساعداً .
المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركزن إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة
الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كائناً » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كائن منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم « تلفة » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، ==

وَالْمَصْدَرُ كَذَلِكَ ، واختلف الناسُ في « كان » الناقصة : هل لها مَصْدَرٌ أم لا ؟ والصحيحُ أن لها مصدرًا ، ومنه قوله :

٦٤ — بَيِّدْ لِي وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلقى « لك » جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي « منجدا » مفعول ثانٍ لتلقى ، وقال العيني : هو حال وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، ورفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .
اللفظ : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .
المعنى : إن الرجل يسود في قومه وبنه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « يبذل » جار ومجرور متعلق بساد ، « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفقى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إيا » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرف منها — وهو دام ، وليس ^(١) — وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

وفي جميعها تَوْسُطَ الْخَبَرِ
أَجْزٌ ، وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرٌ ^(١)

== فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها . وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماضٍ — يعمل العمل الذي يعملها الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (ما دمت حياً) بقولهم : مدة دواي حياً ، ولو أننا ألزمت أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جأرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(١) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه مفعول به لسبق « حظر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاده أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوْشُّطُهَا بين الفعل والاسم ^(٢) ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسم قولك : « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » ، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لثلاث يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبةً ، ومثالُ وجوبِ تأخير الخبر عن الاسم

(٢) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :
الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديق عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصفير ، والتصدية : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن الصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا .
الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر ماله الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو « أين كان زيد » ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن نعمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو « كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلمها » يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلمها » - بنصب غلام - ولا يجوز في التالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو « هل كان زيد صديقك » ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؟ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد . بنصب الصديق .

قَوْلُكَ : « كَانَ أَخِي رَفِيقِي » فلا يجوز تقديم رفيقي — على أنه خبر — لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسَّطَ فيه الخبرُ قولُكَ : « كَانَ قَاتِمًا زَيْدٌ » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المذکور ، ونَقَلَ صاحبُ الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصوابُ جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلَى إِنْ جِهَاتِ النَّاسِ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْمٍ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادية الغسانی ، المضروب به التل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ
اللمعة : « يدنس » الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوي « اللؤم » اسم جامع للخصال الدنسة ومقاييس الصفات « رداء » هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنسة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من السكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها « ضميمها » الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقارنهم بنا — إن لم تسكون عامة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهات » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا » جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص « سواء » خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر « وجهول » معطوف على عالم . =

وَذَكَرَ ابْنُ مُعْطٍ أَنَّ خَيْرَ « دَام » لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ :
« لَا أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَاتِمًا زَيْدٌ » وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَعَةٌ
لِدَانَتِهِ بَادِئُ الْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

== الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائع في الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها .
اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلت تاء الاتصال دالا ، ثم قلبت الدال دالا ، ثم ادغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالدال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلت التاء دالا ثم ادغمنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش مادام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لا ينسى أنه مقبل لاحالة على الشيخوخة والموت . ومفارقة أحبائه وملأذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لدانته » لدات : اسم دام مؤخر ، ولدات مضاف والماء العائدة إلى العيش ، مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، واذكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهزم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لدانته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لدانته » .

وأشار بقوله : « وكلَّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كلَّ العرب - أو كلَّ النحاة - مَنَعَ سَبَقَ خَبَرِ « دام » عليها ، وهذا إنَّ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أُحْبِكُ قَائِمًا مادام زيد » فسلم ، وإنَّ أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وَحْدَهَا ، نحو : « لا أُحْبِكُ ماقائمًا دام زيد » - وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدَهُ في شَرْحِهِ - ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

== هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، رداعلى ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو قوله « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميرا مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول بعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون رداعلى ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَادَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثَّقْتُ بِهِ فَمَوَّ الذِّي لَسْتُ عَنْهُ رَاعِيًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الجرب على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مقتدر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما : دام ، وحافظ سري - وتأخر معمول واحد - وهو « من وثقت به » - فلما أعمل العامل الثاني أضمير في الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فنقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ » كما تقول :
« لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلِمَتَ » .

* * *

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَحِصَى بِهَا مَتْلُوَةً ، لَا تَالِيَةَ^(١)
يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛
أحدهما : ما كان النفي شَرْطًا فى عمله ، نحو « ما زال » وأخواتها ؛ فلا تقول :
« قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كَيْسَانَ والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفي
شَرْطًا فى عمله ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » فلا تقول : « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ،
وأجازه بعضه .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديمُ ؛ فنقول : « قَائِمًا
لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » ، ومنطلقًا لم يَكُنْ غَرْوُ « ومنعهما بعضهم^(٢) .

(١) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ،
وسبق مضاف ، و « خير » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما »
مفعول به لسبق « النافية » صفة لما « لحيء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً . تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بحىء « متلوة » حال من الضمير
المجرور محلا بالباء « لا » عاطفة « تالية » معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية
أن تكون فى صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ،
وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ النفي بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان
والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من التواسع التى يشترط فيها النفي ؛
لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا النع
مردود بقول الشاعر :

==

ومفهوم كلاً منهما أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما ،
نحو « ما قائماً زال زيد » و « ما قائماً كان زيد » ومنعه بمضمر .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَفَى ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي ^(١)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالٌ دَائِمًا فَي ^(٢)
اختلاف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَنَ عَازِلِي فَهَاتِمًا لَنَ أَبْرَحًا عِثْلِي أَوْ أَحْسَنَ مِنْ تَمَسِّ الصُّحُي
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق » مضاف إليه ، وسبق مضاف
و « خبر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » قصد لفظه : مفعول به
لسبق « اصطفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ذو » الواو للاستئناف ،
ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « ما » اسم موصول خبر المبتدأ
« رفيع » جار ومجرور متعلق بـ « يكتفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، وجملة « يكتفى » وفاعله لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة
ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص » خبر المبتدأ « والنقص » مبتدأ
« في فتى » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى « ليس ، زال » معطوفان على
« قفى » بإسقاط حرف العطف « دائماً » حال من الضمير المستتر في قوله « قفى »
الآتى « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو
« النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذى الحمام ناقص ، والنقص قفى — أى اتبع — حال
كونه مستمرا في فتى وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن ترهان إلى الجواز ؛ فتقول : « قائماً ليس زيدٌ » واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرَ من لسان العرب تقدّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدلك من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتهم » معمول الخبر الذي هو « مصروفاً » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدّم المفعول إلا حيث يتقدّم العامل^(١) .



(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص ؛ ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المفعول ، ولم يحيزوا فيها تقديم العامل :
الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً ، لم يحز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا » ، فيقولون « زيداً عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً — لم يحيزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن — نحو « لم أضرب ، ولن أضرب » — لم يحيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب » ، وعمر لم أصحاب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يحيزوا إيلاؤه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة ، إلا « فتيء » ، و « زال » التي مضارعها يَزَالُ ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو « زالت الشمس » و « لئس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أي : إن وُجد ذو عُسْرَةٍ ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ^(١)

= والعرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المفعول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المفعول في بعض الأبواب لنسكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نسكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « العامل » مفعول به يلي مقدم على الفاعل « مفعول » فاعل يلي ، ومفعول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في آتى « آتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « مفعول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [وَحْدَهُ عَلَى الْاسْمِ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو « كان طعامك زيداً أكلاً » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم الممول والخبر على الاسم ، ويتقدم الممول على الخبر ، نحو « كان طعامك أكلاً زيداً » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والممول على الاسم ، وقُدِّم الخبر على الممول جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى « كان » معمول خبرها ؛ فنقول « كان أكلاً طعامك زيداً » ولا يمنهما البصريون .

فإن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلأؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو « كان عندك زيدٌ مقياً ، وكان فيك زيدٌ راغباً » .

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَمْتَنَعُ^(١)

== « آتى » وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يصلح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يلى ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر .

(١) « مضمر » . فمفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » الآتى ، ومضمر « مضاف » « الشأن » مضاف إليه « اسما » حال من « مضمر » « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « وقع » فعل ماض فعل الشرط ==

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ «كان» وأخوتها معمولٌ خبرها فأَوَّلُهُ على أَنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَاسُولٌ يُبْرِتُهُمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيئُهُ عَوْدًا

= مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف «موم» فاعل وقع ، وموم مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «استبان» فعل ماضٍ «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب «امتنع» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ، وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمير الشأن حال كونه اسما لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوم الأمر الذي وضع امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٨ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقااض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةَ شَوْرَتِهَا يَدَا قَايِسٍ أَلْوَىٰ بِهَا ثُمَّ أَخْخَدَا

اللغة : «قناذ» جمع قنفذ ، وهو — بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل في السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً «أسرى من أُنْقَد» وأُنْقَد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللدب : ذؤالة ، قاله الميداني (١ / ٢٣٩ الحيرية) ثم قال : «والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع» اه ، ويقال في مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر «اجعلوا ليلىكم ليل أنقد» وذكر مثله السكري في جهرة الأمثال (بهامش الميداني ٢ / ٧) «هداجون جمع هداج وهو صفة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان -- يقتصات -- ومثله الهدج -- بفتح فسكون -- مشية الشيخ ، أو مشية فيها ==

== ارتعاش ، وباب فله ضرب ، ويروى « قناذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » - من باب دخل - إذا سار سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة فجار ، يشبهون القناذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ؛ وإنما السبب في ذلك تعويد أبئهم إياهم ذلك .
الإعراب : « قناذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قناذ ، وأصله هم كالقناذ ؛ محذوف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقناذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من « يوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسما ، والأحسن أن تكون موصولا حرفيا « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وسنعرّف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وسنعرّف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « إياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل . ويليهِ ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو ، ذهب الكوفيون ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » في محل رفع خبر للمبتدأ ، وإياهم ==

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعماً لك زَيْدٌ آكِلاً » ويتخرّج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو أَسْمُ كان] .

= مفعول به لعود ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر على العامل .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » ، أى بالذى عطية عودهموه .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول : هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من التكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه :

بَاثَتْ فَوَادِيَّ ذَاتُ الْحَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
فَذَاتُ الْحَالِ : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الحال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَيْتَنِي كَانَ سَلَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوفَانِ عَنْهَا التَّجَلُّمُ
فالشيب : اسم كان ، ومغرياً خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به مغرياً تقدم على اسم كان ، ولا تتأني فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تحريجاً عجيباً : فزعم أن « فوادي » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » وكان الشاعر قد قال : باتت يا فوادي ذات الحال سالبة إليك ، وإئين كان يا سلمى الشيب مغرياً إليك بالصد ، وجملة النداء في البيتين لا محل لها من العطف بين العامل ومعموليه .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلاً زبذ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلَى مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقوله :

بَاتُوا وَجُلْتْنَا الصَّبَاءَ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَطْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللقية : « جلتنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة — وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جلل — بوزن غرفة وغرف — ويجمع أيضاً على جلال ، وهي عرية معروفة « الصباء » يريد أن لونها الصبهة ، قال الأعمى في شرح شواهد سيبويه : الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليه ؛ فلذلك وصفها بالصبهة ، اهـ ، « فأصبحوا » دخلوا في الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان » — بتشديد الراء مفتوحة — أى نزل به ليلا .

الغنى : يصف أضيافاً نزلوا به فقرأهم تمراً ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فَأَصْبَحُوا » فعل وفاعل « و » حالية « النَّوَى » مبتدأ « عَلَى » خبره ، وعلى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل مضاف ، و « النَّوَى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبصبه ، ويروى « يلقى المساكين » ياء المضارعة كما يروى « تلقى المساكين » بالتاء ؛ فهذه أربع روايات .

== أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» - فليس فعل ماض ناقص، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إبهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقى المساكين ، أو تلقى المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقى المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفردة مذكر - قول الله تعالى : (قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا) فإن مفرد الأعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بباء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن تنبيهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول ==

المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت : أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التفسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » ببناء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلا على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلا ناقصا ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؟ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناطم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؟ فأنكر العيني عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء التحتية ، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه ! - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملا على ابن الناطم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلا من عدة وجوه .

— إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق — فَيَخْرُجَ البيتان على إضمار الشأن :
والتقدير في الأول « بما كان هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم رو إلا يلقى المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛
فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح للعلامة تنادى
بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية
التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطيطه في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا
إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد .

الثاني : في قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس
بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ،
بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة
الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء .

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاءوا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم
والاسم بعدها مبتدأ مؤخر » ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم في الكلام الذى نظره به
جميع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير ، فلم يتم له
التنظير ، والله يغفر لنا وله !!

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت نتبين لك خمسة أمور :
الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من
وجوه الإعراب .

الثاني : أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه
الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على
الرواية الرابعة ، وهي « وليس كل النوى تلقى للمساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه
عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل على تنطقه إليه الاحتمال
سقط به الاستدلال ، وأنت خير أن الاستدلال والاستشهاد غير القليل .

وعطية : مبتدأ ، وَعَوَّدَ : خبره ، وإياهم : مفعول عَوَّدَ ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يَفْصِلْ بين « كان » واسمها مفعول الخبر ؛ لأن اسمها مُضْمَرٌ قبل المفعول .
والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلّ [النوى] منصوبٌ بَتُلْقَى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع]
خير ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ : كما كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِّنْ تَقْدَمًا^(١)

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرها
والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفورٍ أنها تزداد
بين الشيتين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛
نحو « لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصَّلَاةُ وَالْمَوْصُولُ ، نحو « جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمَتُهُ »
وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ ، « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً من
إطلاق قول المصنف « وقد تزداد كان في حشو » وإنما تنقاسُ زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد
لفظه : نائب فاعل تزداد « في حشو » جار ومجرور متعلق بـ تزداد « كما » السكاف جارة
لقول محذوف « ما » تعجيية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها
من معنى التعجب « كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجيية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل
والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه
« تقدما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو « ما كان أصحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ^(١) » ولا تُراد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِّعت زيادتها بين الفعل ومرفوعة ، كقولهم^(٢) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَلَّةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

و[قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والوصف كقوله :

٦٩— فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ يُدَارِقُومَ — وَجِي— بِرَّانٍ لَنَا كَأَنَّا كِرَامُ

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرُّ أُنُو شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّيْلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣٠ / ٢٢ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَمْدًا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حبر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا

الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى غَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْقَيْشِ مُؤْتَنَفًا غَضًا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الخرشب ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولاده هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ،

وقيس الحفاظ وريبع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة

أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك

— وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيويه (ج ١ ص ١٨٩)

بعض تفسير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أثر ب معنى التعجب ، وهو منبى على الفتح في =

(١٩ — شرح ابن عليل ١)

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة ومضى قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلقون ظننت « متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلحاقها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زبدآ ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * » اهـ

وقال الأعمى : الشاهد فيه إلغاء كان : زيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضى ، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

وَشَدَّ زِيَادَتَهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة « كان » بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلبي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة) :

وَمَا وَكَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتَهُ شَفَا لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالًا اغْتِلَالُهَا فَإِنْ جُمِلَتْ « طَالًا اغْتِلَالُهَا » فِي حَرْفِ جَرِّ صِفَةِ نَفْسٍ ، وَقَدْ زَادَ بَيْنَهُمَا « كَانِ » .

٧٠ — أُنْشِدَ الْفَرَاءَ هَذَا الْبَيْتَ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى قَائِلٍ ؛ وَلَمْ يَعْرِفِ الْعُلَمَاءُ لَهُ قَائِلًا ،

وَيُرْوَى الْمِرْعَاكُ الْأَوَّلُ مِنْهُ :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللغة : « سَراة » جمع سَري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فَعِيل على فَعْلَةٍ ، والجِيَادُ : جمع جَوَاد ، وهو الفرس النفيس « تَسَامِي » أصله تَسَامَى -- بَتَاءَيْنِ — خُذِفَ إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا « الْمُسَوِّمَةُ » الْخَيْلُ الَّتِي جُعِلَتْ لَهَا عَلَامَةٌ ثُمَّ تَرْتَفَعُ فِي الْمَرْعَى « الْعِرَابِ » هِيَ خِلَافُ الْبَرَاذِينِ وَالْبَخَاتِي ، وَيُرْوَى :

* عَلَى كَانِ الْمَطْهَمَةِ الصَّلَابِ *

وَالْمَطْهَمَةُ : الْبَارِعَةُ الثَّامَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَالصَّلَابُ : جَمْعُ صَلْبٍ ، وَهُوَ الْقَوَى الشَّدِيدُ .

اللعن : من رَوَاهُ « سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ — إلخ » فَعْنَاهُ : إِنْ سَادَاتِ بَنِي أَبِي بَكْرٍ يَرْكَبُونَ الْخَيُْولَ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي جُعِلَتْ لَهَا عَلَامَةٌ تُمَيِّزُهَا عَنْهَا مِنْ الْخَيُْولِ .

ومن رَوَاهُ « جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ — إلخ » فَعْنَاهُ : إِنْ خَيُْولُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ لَتَسْمُو قِيمَتُهَا وَيَرْتَفَعُ شَأْنُهَا عَلَى جَمِيعِ مَا عَدَاهَا مِنَ الْخَيُْولِ الْعَرَبِيَّةِ ، يَرِيدُ أَنْ جِيَادَهُمْ أَفْضَلُ الْجِيَادِ وَأَعْلَاهَا .

الإعراب : « جِيَادُ » مُبْتَدَأٌ ، وَجِيَادُ مِضَافٌ ، وَ« بَنِي » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَبَنِي مِضَافٌ وَ« أَبِي » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَبِي مِضَافٌ ، وَ« بَكْرٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « تَسَامِي » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ ، يَسْتَرْتَفِعُ فِيهِ جَوَازُ اقْتِدَارِهِ هِيَ يَمُودُ إِلَى جِيَادٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي هَلْ رَفَعَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ « عَلَى » حَرْفُ جَرِّ « كَانِ » زَائِدَةٌ « الْمُسَوِّمَةُ » مَجْرُورٌ بِعَلَى « الْعِرَابِ » نَعْتٌ لِلْمُسَوِّمَةِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَسَامِي .

=

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمّ
عقيل بن أبي طالب :
٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ نَبِيلٌ

= الشاهد فيه : قوله « على كان السومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمحرور ،
ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة
بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى
الله عليه وسلم وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي رقص
ابنها عقيل ، وروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَانِمِهِ عَقِيلٌ وَبَيْحِي الْمَلْفُ الْخَمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ نَبِيلُ
* يُعْطَى رِجَالُ الْخِيَّ أَوْ يُنِيلُ *

اللمة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح
هبوا وهبيا ، إذا هاجت « شمال » هي ريح تهب من ناحية القطب « بيل »
رطوبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر
المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل
مضارع « شمال » فاعل تهب « بيل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في
محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير :
إذا تهب شمال بيل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين
المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ؛ لأن الماضى لما كان
مبنيًا أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة كالباء ، وقد زيدت الباء في
المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرُ^(١)
تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛
فتحصن بذلك عن أن يَزَادَ ، كما أن الأسماء لا تَزَادُ إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام
الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناطم وابن هشام
وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد
وإبي البقاء .

وبما استدل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيْثَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْأَجُهَا عَسَلٌ وَمَا
روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ ، خرفي محل رفع
صفة لسبيثة وزعموا أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقمداً ، ورفع
« عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم
عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل نصب خبرها .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين
المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان مفعول
به « ويقون » الواو حرف عطف ، يقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو
الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ،
وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه مضاف إليه « ولو » مطوف على إن « كثيراً »
حال من الضمير المستتر في اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، وبالجملة من
اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَذَرَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعم في شرح شواهدده إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبید .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية ، صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » « وإن كذبا » مثل قوله « إن صدقا » وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستهزاء مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قِيلَا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيلة (انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضا عليه في التنبيه ٨٨) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَلَمًا — أَبَدًا — وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول النابغة الذبياني :

حَدِّبْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِنَّةَ كُلِّهَا إِنْ ظَلَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السلولي :

وَأُخْضِرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَازَرًا لِي وَإِنْ تَارَكَا =

التقدير: « إن كان القول صدقاً ، وإن كان القول كذباً » وبعد قوله (١) ، كقولك : « أثبتني بدابةً ولَوْ حاراً » أى : « ولو كان الماتى به حاراً » .
وقد شذَّ حذفها بعد لَدُنْ ، كقوله :

٧٣ — * مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِيْلَئِهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا] .

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمِنُ الدَّهْرُ دُوْبْنِي وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتمسك ولو خاتماً من حديد » التقدير : ولو كان متمسك خاتماً من حديد ، والبيت الذى أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٣ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتنا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء .

اللمة : « شولا » قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعت لضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلأها » مصدر « أثلت الناقة » إذا تبعها ولدها ، الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد - مثلاً « شولا » خبر لسان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأ : مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلأها .

=

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا أُرْتُكِبُ
كَمَثَلِ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ »^(١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ « كَانَ » تُحَذَفُ بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةُ وَيُعْوَضُ عَنْهَا « مَا » وَيَبْقَى أَمُّهَا وَخَبَرُهَا ، نَحْوُ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » وَالْأَضْلُ « أَنْ كُنْتُ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » فَحُذِفَتْ « كَانَ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ ، فَصَارَ « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثُمَّ أَتَى بِـ « مَا » عِيَاضًا عَنْ « كَانَ » ، فَصَارَ

= الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بدله ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن ، ولو » كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » ، مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر يبحث ضاف واف .

(١) « وبعْدَ » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعْدَ مضاف ، و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « مَا » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هي أن المصدريَّة المدخلة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترَب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرٌّ » [ثم أدغمت النون في الليم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرٌّ »] ،
ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّعِفُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن نديبة أبا خراشة ، وهو من
شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف — بزة غراب — شاعر مشهور ، وقارس
مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم منجر ومعاوية وأحتهما الخنساء الشاعرة
المشهورة ، ونديبة — بضم النون أو تصحفا — أمه ، واسم أبيه عمير .

اللمعة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم نفرا « الضعيف » أصله
الحويان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة الهجدة ، قال حمزة الأصفهاني : إن
الضعيف إذا وقعت في غم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب ، ومن إفسادها
وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة الهجدة ، فقالوا : أكلتنا الضعيف .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجماعتك فإن قومي موفورون
كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة الهجدة ، ولم يضعفهم الحرب ولم تذلهم الأزمات
الإعراب : « أبا » منادى حذفته منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف
إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية للدعامة في « ما » الزائدة النائية عن « كان »
المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة ، « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف
و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تليقية ، إن حرف توكيد ونصب « قومي » قوم
اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير التكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب
« تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل « الضعيف »
فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي رفع الاسم
وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم
« كان » وهو الضمير البارز للفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام
عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومنطقها ؛ فصار
الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصد إلى التخفيف ،
فالتصغير للضمير الذي كان متصلا بكان لأنهم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير =

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وَأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ، وَذَا نَفَرٌ : خبرُها ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ كَانٍ وَمَا ؛ لِكَوْنِ « مَا » عِوَضاً عَنْهَا ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْمَبْرَدُ ، فَيَقُولُ « أَمَّا كُنْتُ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ »^(١).

وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ حَذْفُ « كَان » وَتَغْوِيسُ « مَا » عَنْهَا وَإِبْقَاءُ أَسْمَاءِ وَخَبَرِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرٌ مُخَاطَبٌ كَمَا مَثَّلَ بِهِ الْمَصْنَفُ ، وَلَمْ يُسْمَعْ مَعَ ضَمِيرِ التَّكْلِمِ ، نَحْوُ « أَمَّا أَنَا مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ » وَالْأَصْلُ « أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا » وَلَا مَعَ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا أَنْطَلَقْتُ » وَالْقِيَاسُ جَوَازُهَا كَمَا جَازَ مَعَ الْمُخَاطَبِ ، وَالْأَصْلُ « أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا أَنْطَلَقْتُ » وَقَدْ مَثَّلَ سَبِيوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بـ « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا » .

وَمِنْ مَضَارِعِ لِكَانٍ مُنْجَرِمٌ تَحْذَفُ نُونٌ ، وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّرِيمُ^(٢)

== ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن .
ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقْبَلْتِ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَسْكَلُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض واللغوض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت منطلقاً انطلقت » .

(٢) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف » الآتي « لكان » =

إِذَا جُزِمَ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ مِنْ «كَانَ» قِيلَ : لَمْ يَكُنْ ، وَالْأَصْلُ يَكُونُ ، فَحُذِفَ الْجَائِزُ الضَّمَّةُ الَّتِي عَلَى النُّونِ ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ : الْوَوُ ، وَالنُّونُ ؛ فَحُذِفَ الْوَوُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛ فَصَارَ اللَّفْظُ « لَمْ يَكُنْ » وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُحَذَفَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ ، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا النُّونَ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ^(١) ؛ فَقَالُوا : « لَمْ يَكْ » وَهُوَ حَذْفٌ جَائِزٌ ، لَا لَازِمَ ، وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ لَا تَحُذَفُ عِنْدَ مَلَاقَاةِ سَاكِنَيْنِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « لَمْ يَكْ الرَّجُلُ قَائِمًا » وَأَجَازَ ذَلِكَ يُونُسُ ، وَقَدْ قُرِئَ شاذًّا (لَمْ يَكْ الَّذِينَ

== جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ لِمَضَارِعِ « مَنْجُزِمٍ » صِفَةُ ثَانِيَةِ لِمَضَارِعِ « تَحْذُفُ » فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « نُونٌ » نَائِبٌ فَاعِلٌ تَحْذُفُ « وَهُوَ » مُبْتَدَأٌ « حَذَفَ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « مَا » نَائِفَةٌ « التَّزِمَ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفَ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ التَّزِمِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةُ الْحَذَفِ ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَتَحْذُفُ نُونٌ مِنْ مَضَارِعِ مَنْجُزِمٍ آتٍ مِنْ مَصْدَرٍ كَانَ وَهُوَ حَذَفَ لَمْ تَلْزِمُهُ الْعَرَبُ ، يَرِيدُ أَنَّهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبَ .

(١) قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَذْفُ كَثِيرًا جِدًّا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ثَرَهُ وَنَظْمُهُ ؛ فَفَنُ أَسْأَلُهُمْ إِنْ لَمْ يَكْ لَحْمٌ فَنَفْسٌ وَالنَّفْسُ : الصُّوْفُ ، وَيُرْوَى « إِنْ لَمْ يَكُنْ » وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ جَائِزٌ لَا وَاجِبَ ، وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ قَوْلُ عُلُقَمَةَ الْفَعْلِ :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَاجِرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ وَقَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ الْعَبْسِيِّ :

وَمَنْ يَكْ مِنْ لِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا يُعَرِّزُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ وَقَوْلُ مَهْلَبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ أَخَاهُ كَلِيبِ بْنِ رَبِيعَةَ :

فَإِنْ يَكْ بِالذَّنَائِبِ طَالَ كَيْلِي فَقَدْ أَبْصَرِي مِنَ الْإِيلِ الْقَصِيرِ وَقَوْلُ عَمِيرَةَ بْنِ طَارِقِ الْبَرْبُوعِيِّ :

وَإِنْ أَكْ فِي تَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَاءَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ وَقَوْلُ الْحَطِيطَةِ الْعَبْسِيِّ :

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَنْتَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

كُفِّرُوا) وأما إذا لاقى متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أولاً ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » ^(١) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا نقول : « إِنْ يَكْهُ ، وَإِلَّا يَكْهُ » ، وإن كان غير [ضمير] متصل جاز الحذف والإثبات ، نحو « لم يكن زيد قائماً ، ولم يكْ زيد قائماً » وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وإنْ تَكْ حَسَنَةٌ يَضَاعِفَهَا) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هى التامة .

(١) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأثرها الساعة من صحيحه . ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصلوة من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إِنْ يَكُنْهُ ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ هُوَ » .

فصل في ما ولا ولات وإن الشبهات بليس

إِعْمَالُ «لَيْسَ» أَعْمَلْتُ «مَا» دُونَ «إِنْ» . مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ (١) .
وَسَبْقُ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَا «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًا «أَجَازَ الْمَلِكُ» (٢)
تَقْدَمُ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَفْعَالٍ

(١) «إِعْمَالُ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ «أَعْمَلْتُ» الْآتَى ، وَإِعْمَالُ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ، وَ «لَيْسَ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ، أَعْمَلْتُ «أَعْمَلْتُ» : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ «مَا» قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبُ فَاعِلٍ أَعْمَلْتُ «دُونَ» ظَرْفٌ مُتَلَقٌّ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» وَدُونَ مَاضٍ ، وَقَوْلُهُ «إِنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مَاضٍ إِيْلَهُ «مَعَ» ظَرْفٌ مُتَلَقٌّ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» أَيْضًا ، وَمَعَ مَاضٍ ، وَ «بَقَا» مَقْصُورٌ مِنْ مَجْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ : مَاضٍ إِيْلَهُ ، وَبَقَا مَاضٍ ، وَ «النَّفْيِ» مَاضٍ إِيْلَهُ «وَتَرْتِيبُ» مَعْطُوفٌ عَلَى «بَقَا» السَّابِقِ «زُكْنٍ» فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ . وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زُكْنٍ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي حُلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِتَرْتِيبِ ، وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : أَعْمَلْتُ مَا النَّافِيَةُ إِعْمَالُ لَيْسَ ، حَالُ كَوْنِهَا غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِإِتِّ زَائِدَةٍ ، وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بَاقِيًا ، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا عَلَى خَبَرِهَا .

(٢) ، وَسَبْقُ «مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَجَازَ» الْآتَى ، وَسَبْقُ مَاضٍ ، وَ «حَرْفِ» مَاضٍ إِيْلَهُ ، وَحَرْفُ مَاضٍ ، وَ «جَرٍّ» مَاضٍ إِيْلَهُ «أَوْ ظَرْفِ» مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ «كَأَنَّ» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ حَاجِزَةٌ «بِي» جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَلَقٌّ بِقَوْلِهِ مَعْنَى الْآتَى «أَنْتَ» اسْمٌ مَا «مَعْنَى» خَبَرٌ . مَنصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ «أَجَازَ» فَعْلٌ مَاضٍ «الْمَلِكُ» مَقْصُورٌ مِنْ مَجْدُودٍ ضَرُورَةً : فَاعِلٌ أَجَازَ . وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَأَجَازَ النُّصَاةَ الْعَالَمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقْدَمُ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ مَا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَجَرُّورًا أَوْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنَى» أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنَى بِي ، تَقْدَمُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْاسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ ، وَمَعْنَى : هُوَ الْوَصْفُ مِنْ «عَنِ فُلَانٍ» بِفُلَانٍ — بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — إِذَا أَهَمَّ بِأَمْرِهِ .

وَحُرُوفٍ ، وَتَسَبَّقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَانَ » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ،
وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ]
قِسْمًا يَعْمَلُ عَمَلَ « كَانَ » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَآتَ ، وَإِنْ .

أما « ما » فلغةً بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فنقول : « ما زَيْدٌ قَائِمٌ » فزيد :
مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لما في شيء منهما ؛ وذلك لأن « ما »
حرف لا يختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : « ما زيد قائم » وعلى الفعل نحو :
« ما يقوم زيد » وما لا يختص بفعله ألا يعمل ، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل
« ليس » لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ،
وينصبون بها الخبر ، نحو : « ما زيد قائماً » قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) وقال
تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورَ ، وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا

٧٥ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه ،
وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير » العلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه « بحرة »
أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتبية السوداء لكثرة ما تحمل
من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهي الجماعة من الخيل « أبناؤها » أي أبناء هذه
الكتبية التي يندرم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متكفون » أي : قد
احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متكفوا آبائهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغاية العائد إلى الحرة
مضاف إليه « متكفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متكفون »
لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير التائبين مضاف إليه « حقو » خبر ثان ،
وحقو مضاف ، و « الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما بنى =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :
الأول : **الْأَيَّادُ** بعدها « **إِنْ** » فإن زيدت بطل عملها ، نحو : « ما إن
زيد قائم » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم ^(١) .

الثاني : ألا ينتقص النَّفْيُ يالاً ، نحو : « ما زيد إلا قائم » ؛ فلا يجوز نصب
« قائم » و [كقوله تعالى : (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)]
خلافاً لمن أجازاه ^(٢) .

== على الضم في محل رفع « أولادها » أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ،
وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه
الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث عمل « ما » النافية عمل « ليس »
فرفع بها الاسم عملاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .
(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها
واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غَدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيحًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَنْتَرَفُ
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهبا »
خبرها ، وجهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » بالرفع على إعمال « ما » ، ومع
تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة
لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز
إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها يالاً ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :
وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما »
في الشطر الثاني نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذباً » خبرها ،
وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَمُوتُ نَهَارًا وَيُسَرِّقُ لَيْلَةً إِلَّا نَكَالًا =

الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدمَ وَجَبَ رَفَعُهُ ، نحو : « ما قَاتَمَ زَيْدٌ » ؛ فلا نقول : « ما قَاتَمَا زَيْدٌ » وفي ذلك خلاف^(١) .

= فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوqa بإلا .

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فلما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر بمعنى معنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يذهب معذبا أى تعذبا ، وما حق الذى يفسد إلا ينكسك به نكالا أى تنكسلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، وبتل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .
والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته نقلت : « ما في الدار زيد » ،
و « ما عندك عمرو » فاختلف الناسُ في « ما » حينئذٍ : هل هي عاملة أم لا ؟
فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها ، ومن
لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنها خبران للمبتدأ الذي بعدهما ،
وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر
بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن »
أى : عَلِمَ ، ويعني به أن يكون المبتدأ مُقَدِّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاء انه متى
تقدّم الخبر لاتعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير
ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألاّ يتقدم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور ؛ فإن تقدم بطلَ عملها ، نحو : « ما طَعَامَكَ زَيْدٌ آكَلُ » فلا يجوز
نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُحْسِنُ بقاء العمل مع
تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه يجمي ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم
لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على
اسمها ، فتوهم أن ما — لكونها بمعنى ليس — تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما »
فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلمنا أن الرواية كأيّد كرون ، وأن الشاعر لم يخطئ . ولكننا لا نسلم
أن « مثل » منصوب ، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ
مؤخر ، وإنما بيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء
ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)
فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن
يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت مَعْنِيَا » ؛ لأن الظروف والجرورات يُتَوَسَّعُ فيها مالا يتوسع في غيرها .

وهذا الشرط مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بَطَلَ عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نَقَتِ النفي ؛ فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم ^(١) .

الشرط السادس : ألا يُبَدَّلَ من خبرها مُوجِبٌ ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إعمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إعمال الأولى أيضاً عند من يحمل « ما » إذا اقترنت بها « إن » الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لَا يُنْسِكُ الْأُسَى بَأْسِيَا ، فَمَا مَأْمِنُ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمَا

فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصم من حمام .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ؛ فيكون الخلاف في هذا الموضع غير حقيقي .

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها مُوجِب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو «ما زيد بشيء» ، إلى آخره « — : استَوْتِ اللّفتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استوت اللّفتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا» والمرادُ أنه لا تَعْمَلُ لـ «ما» فيه ، فاستوت اللّفتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمال «ما» ألاَّ يُبدل من خبرها مُوجِب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا» ، والمرادُ أنه يكون مرفوعاً^(١) سواء جمعت «ما» حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألاَّ يُبدل من خبرها مُوجِب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق بهذا المختصر .

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْضُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حُلَّ^(٢)

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد ، بل يجوز في «شيء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أعملته ، والثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً مبتدأً محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يجىء به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما متكون ما مهملة .

(٢) «ورفع» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «الزم» الآتي ، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو يبل» =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب ،
أولا .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأَسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفًا على خبر « ما » ؛ لأن « ما »
لا تعمل في الوجوب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —
جاز النصبُ والرفعُ ، واختار النصب ، نحو « ما زيد قائماً ولا قاعداً » ويجوز
الرفع ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « ولا
هو قاعد » .

فقمهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد « بل ،
ولكن » أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَتَنِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ (١)

= معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد
مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « ازم »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بازم ،
بنى على الضم في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو ، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) وبعد « ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما »
قصد لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تُرَادُ الباء كثيراً في الخبر بعد « ليس ، وما » نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِنَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازيةً خلافاً لقوم ، بل تُرَادُ بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفرّاء — رحمهما الله تعالى ! — زيادة الباء بعد « ما » عن بني تميم ؛ فلا التفت إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود في أرقام^(١) .

وقد اضطرب رأى الفَارِسِيِّ في ذلك ؛ فمرة قال : لا تُرَادُ الباء إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تُرَادُ في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر « لا » كقوله :

== ماض « الباء » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعد » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يجر » . فل مضايع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفَةٍ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَسَرِّرٍ

ثم إن الباء قد دخلت في خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهُ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فأبو مالك مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإبان الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المتبدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

يَمْنَعُنِي فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :

٧٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِّ لَمْ أَكُنْ

بَأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

* * *

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي مخاطب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَيَّ كُلِّ غَائِبٍ
وَأَنْتَ أَذَى الْمُرْسَلِينَ وَسَيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْلَابِ
فَمَرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فَيَا حِثَّ شَيْبُ الدَّوَائِبِ
اللغة : « فتيل » هو الحيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفعاً » الآتي « شفعاً » خبر كان « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعاً » مضاف إليه « يمنن » الباء زائدة ، بمن خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعلد - يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « فتيل » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمنن « ابن » صفة لسواد ، وابن مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « يمنن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَيْنِي أُمَّيْ صُدُورَ مَطِيئِكُمْ قَائِلِي إِلَى قَوْمِ سَوَاكُمُ لِأَمِيلٍ =

فِي النَّكَرَاتِ أُعْجِمَتْ كَلَيْسَ «لَا» وَقَدْ تَلِيَ «لَا تَ» وَ«إِنْ» ذَا الْقَمَلِ (١)

= اللغة : « أفيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب العالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم « فإني إلى قوم سواكم إلح » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقم ، وكأنه يقول ! إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيك وإقراركم بالضم الحليق بأن يزهدي في البقاء ينسبك « أجشع القوم » الجشع - بالتحريك - أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى بأياه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإصراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأنيث « الأيدي » نائب فاعل لد « إلى الزائد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و« أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و« القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان النفي بلم .

واستشهد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التيسيل « وبعد نفى فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وطن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال . (١) « في النكرات » جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » الآتى « أعمات » أعمل : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « كليس » جار ومجرور متعلق =

وَمَا « لَات » فِي سَوَى حِينَ عَمِلَ
وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فَشًا ، وَالْعَكْسُ قَلٌ^(١)
تَقَدَّمَ أَنَّ الحُرُوفَ العَامِلَةَ عَمَلٌ « لَيْسَ » أَرْبَعَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَلَامُ عَلَى
« مَا » وَذَكَرَ هُنَا « لَا » وَ« لَات » وَ« إِنْ » .
أَمَّا « لَا » فَذَهَبُ الْحَاجِزِينَ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ « لَيْسَ » ، وَمَذَهَبُ تَمِيمٍ إِعْمَالُهَا^(٢)

= بمحذوف حال من « لا » أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا بمائلا إعمال
ليس « لا » قصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقييل « تلى » فعل
مضارع « لات » فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول
به لتلى « العملا » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وتقدير البيت :
أعملت في النكرات « لا » إعمالا بمائلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل .
(١) « ما » نافية « لات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « في سوى »
جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتي ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف
إليه « عمل » مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى
صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و « الرفع » مضاف إليه « فشا » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « والعكس » مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره
هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .
وتقدير البيت : وما لات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب
الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب
وإبقاء الرفع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لثة مخصوصة
إلا صاحب اللرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم يحملونها ، وغيرهم يعملها ،
وفي كلام الرخمشى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند
تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » وانظر هذا مع
كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة^(١) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو « لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ يَمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) وبقي من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس نصاً ؛ فإن كانت لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائل معنا .

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو اللجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فلا إعمالاً تمليلية ، ولا نافية تعمل عمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « بما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والمائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلاً ، لافي =

وقوله :

٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبَوَّتَ حِصْنًا بِالْكَأَفِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وإن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الزنح في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا الذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأحفش .
٧٩ - هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت من جاء بعد أبي الفتح .

اللمة : « بوئت » فعل ماض مبني للمجهول ، من قولهم : بوأ الله منزلاً ، أي أسكنه إياه « السكة » جمع كمي ، وهو الشعاع المتسكى في سلاحه ، أي : السترفيه للتخطي به ، وكان من عادة الفرسان العدوين أن يكتروا من السلاح وعدد الحرب ، ولبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفاتحة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتعززون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوت » الفاء عاطفة ، بوي : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوي* « حصنا » مفعول ثان « بالسكة » جار ومجرور جملة العيني متعلقا بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصنا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصنا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنافذة :

٨٠- بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُمَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاعِيَا سَوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

٨٠- البيتان للنافذة الجعدي ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعاه ، والبيتان من مختار أبي تمام ..

اللمعة : « فعل ذي ود » أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثنية الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتي » بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهي حبه السوداء « باغياً » طالباً « متراحياً » متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت » بدا: فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « فعل » قال العيني : منصوب بترغ الحافض ، أي : كفل ، وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي: تفعل فعل مضاف إلح ؛ وفعل مضاف ، و« ذي » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذي هو جوابه « تبعها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « تولت » تولى: فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « وبقت » مثله « حاجتي » حاجة . مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « في فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل: فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله متراحيا الآتي ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراحياً » معطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما —

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فمرة قال : إنه مؤوّل ، ومرة قال : إنّ القياسَ عليه سائغ ^(١) .

الشرط الثاني : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول « لا قائماً رجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألاّ ينتقض التثني بإلاّ ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلاّ أفضَلُ من زَيْدٍ » بنصب « أفضَلُ » ، بل يجب رفعه .
ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

== أشار إليّ : شارح العلامة ، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا » ليس اسما لالا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - « لا أرى باغياً » فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغيا » حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغيا » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالعمول - وهو الحال الذي هو قوله « باغيا » - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر للمصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفضها معرفة نادر » فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة مانصه : « قال المصنف في الترح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابعة الجمعدى * وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * البيت اه ، وقد حذا المتن حذو النابعة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَا صَامِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَأَيًّا
والقياس على هذا سائغ عندى (والتسكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى أعمال
لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام اه كلام أبي حيان بحروفه

وأما « إن » النافية فذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئاً .
ومذهب السكوفيين — خلا الفرّاء — أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من
البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو
الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! —
إشارة إلى ذلك ، وقد وردّ الساع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاده النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكر
قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة :
إحداها : الرواية التي رواها الشارح .
والثانية :

* إلا على حِزِّهِ الْمَلَأَيْنِ *

والثالثة :

* إلا على حِزِّهِ الْمَنَاحِيسِ *

« مستولياً » هو اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك
زعام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب
من خبله الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من خالفه
سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .
الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على
أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على
أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ،
و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس »
فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » .

وقال آخر :

٨٢ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيَحْذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء ، وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لاتعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناسب له في الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ؛ لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ! — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لاتختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر باللا لا يقدر في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المعنى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بنى عليه باغ فلم يجد عوناً له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له بمن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبني » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل لبنى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبنى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبنى عليه » وقوله « فيحذلا » الفاء =

وذكر ابن جنى — فى المحقّسب — أن سعيد بن جبّير — رضى الله عنه ! —
قرأ (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) بنصب العباد .
ولا يُشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ،
فتقول : « إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا ، [وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

* * *

وأما « لَات » فعلى « لا » النافية زِيدَتْ عليها تاء التانيث مفتوحة ؛
ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،
لكن اختصت بأنها لا يُدْكَرُ معها الاسم والخبر معاً ، بل [إمّا] يذكر معها
أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حَذَفَ اسمها وبقا خبرها ، ومنه قوله تعالى :
(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقى الخبر ، والتقدير
« وَلَاتَ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصٍ » فالحين : اسمها ، وحين مناصٍ خبرها ،
وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم « لَات »
والخبر محذوف ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ » أى : ولات حين مناصٍ
كائناتاً لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ — إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات فى سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

=عاطفة ، ويغزل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يعنى ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للإطلاق .
الشاهد فيه : قوله « إِنْ المرء ميتا » حيث أعمل « إِنْ » النافية عمل « ليس » فرفع
بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى
ذكرناها .

« لات » لاتعمل إلا في الحين ، واستخلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لاتعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فيعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةٌ مَدَمٌ
وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان في المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (يرتع وتلعب) « وخيم » أسله أن يقال : وخم المسكان ؛ إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة في محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغى » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » في لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يخصص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنّف محتملٌ للقولين ، وَجَزَمَ بِالثَّانِي فِي التَّسْمِيلِ ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْأَسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَذَاصِبُهُ فَعَلٌ مُضْمَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « لَأَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ » وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « لَأَتَ حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّهُمْ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

== على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه المجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَقَدْ مَرَفَنَّا خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَقَدْ تَدَمَّنَّا وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ

(٢١) — شرح ابن عليل (١)

أَفْعَالُ الْقَارِبَةِ

گگَنَ کَاذَوْعَسَى ، لَکِنَ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَسِرَ^(١)
 هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « کاد »
 وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فِعْلًا ، ولا خلاف في أنها أفعال ،
 إلا عَسَى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضًا إلى ابن السراج^(٢) ،
 (١) « ککان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر . مقدم « کاد » فصد لفظه :
 مبتدأ مؤخر « لکن » حرف استدراك « ندر » فعل ماضٍ « غیر » فاعل ندر ،
 وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر
 الآتي « خبر » حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف
 على النصب للثوب بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور للثوبين .
 (٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول
 الكوفيين ، وتبهم على ذلك ابن السراج ، ونص في اللغني وشرح الشذور على أن ثعلبا
 يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف
 ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تصرف كما أن لعل كذلك
 لا تصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ؛ لقوة
 التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) :
 الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن
 شواهدا قول صخر بن العود الحضرمي :

فَقَلْتُ : عَسَا هَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَهَا تَشَكُّي فَأَتِي نَمُوحَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا
 الباب ، وهو من أفعال القاربة — وهذا فعل ماضٍ ؛ بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية
 كثناء الفاعل في نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) وأما
 جودها ودالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عنها الفعلية ، وكَم من فعل يدل
 على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو « عَسَيْتُ »
وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كاد ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثاني : ما دلّ على الرَّجَاء ، وهي : عسى ، وَحَرَى ، وَأَخْلَوْقَ .

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : نَجَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ،
وَأَنشَأَ .

فنسميتهاُ أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فتفرع المبتدأ أُنْشَأَ لها ، ويكون خبره خبراً لها
في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « كان كاد وعسى » لكن الخبر في

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها ؛
فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما
فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيديوه (وانظر كتابنا
على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .
ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول : أنها فعل
في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ،
وهو قول نحاة البصرة ورجعه للتأخرون ، والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ،
سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جبهة الكوفيين
ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كافي
البيت الذي أنشدناه ، وفعل فيها عدا ذلك ، وهو قول سيديوه شيخ النحاة ، ولا تتسع
هذه المعالجة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى وتخريج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »
وتَنَدَّرَ بجيئة اسمها بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلْحَأً دَائِماً
لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسب الشراح إلى أحد » ١٥ ؛
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بنية الآمل ومنية السائل » ،
فقال : هو بيت مجهول ، لم ينسب الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله
لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها
وخسين بيتاً مجهولة القائلين » ١٥ ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحث ديوان
أراجيز رؤبة فلم أجده في أصل الديوان ، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً
لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة
نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .
اللمة : « العذل » اللامة « ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً »
أي أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « في العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر
« ملحاً » حال من التاء في أكثرت مؤكدة لمعاملها « دائماً » صفة للحال
« لا تكثرن » لا : ناهية ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة
في محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير
مستتر فيه وجوب تقديره أنت « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت »
عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمها « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها
وخبرها في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع
بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية
فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم في المثل « عسى القوير أبوسا »
وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — قَابَتْ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آتِيًا
وَكَمْ مِثْلِهِمَا فَارَقْتُمَا وَهَى تَصْفِرُ

== ناء التشكيم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافضة للخبر ، وذلك لأن عسى للترجي ، والترجي إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجل الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبند غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجوت أن أكون صائماً .

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حسنة (انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله :
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرُهُ وَهُوَ مُذِيرٌ
اللغة : « آبت » رجعت « فهم » اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تتأسف وتتعزن على إفلاق منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فاتنحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزل على حقه انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريش ، فنجوا من قبضتهم .
المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكَم مثل هذه الحطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب منى كيف أفلتت منها .

الإعراب : « قَابَتْ » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وباء التشكيم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بآبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والناء اسمه « آتياً » خبر كاد ، والجملة فى محل نصب حال « وكَم » الواو حالية ، كَم : خبرية بمعنى كثير ، مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به « وهى » الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » ==

وهذا هو مراد المصنف بقوله : « لكن نَدَر — إلى آخره » اسكن في قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي نَدَر مجيء الخبر اسماً ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

وَكَوْنُهُ يَدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى تَرَزُّ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا^(١)

== فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بحبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » .

(١) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « يدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « ترز » خبر للمبتدأ الذى هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير^(١) ؛ وتجريد « من » أن « قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبر « من » أن « إلا فى الشعر ، ولم يردّ فى القرآن إلا مقترناً بـ « أن » قال الله تعالى : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُزَيِّنَ لَكُمْ) .

ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المفعول - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .
وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .
وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتاً لاسم ذات ، أو يمجىء حالاً من اسم الذات .
ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فسكانك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهدبة بن خشرم الطدرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =

روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الْمَشِيبُ ؟
يُحَدِّثُ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُورِّقُنِي أَكْتَثَابُ أَبِي مُنْمِرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَاتِبَتِهِ كَثِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ أَمْثَلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمَصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللمعة : « طرب » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْيُ » البعد « الكرب » الهم والغم « أَمْسَيْتَ » قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم كما هو ظاهر من الآيات التي روينها ، وكان أبو نعيم معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به « الذي » اسم موصول صفة للكرب « أَمْسَيْتَ » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « فِيهِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يَكُونُ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وِراءَهُ » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والمهاء مضاف إليه « فَرَجٌ » مبتدأ مؤخر « قَرِيبٌ » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « يَكُونُ » والجملة من « يَكُونُ » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يَكُونُ وِراءَهُ - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أَنْ » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ يَمْنَحُهُمْ جَوْنِ الرَّبِّ بَابَ سَكُوبِ
(اللهم : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الآيات قول الآخر :
فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا ، وَلَيْسَكِنْ عَسَى يُفْتَرُّ بِي حَقٌّ لَيْتِمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَىٰ قَرَجَ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَالِقَتِهِ أَمْرٌ
وأما « كَادَ » فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا عَكْسُ « عَسَى » ؛ فَيَكُونُ الْكَثِيرُ فِي

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .
الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتي » فعل مضارع « به » جار
جار ومجرور متعلق بـ « يأتي » الله « فاعل يأتي » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب
خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى
اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف
إليه « في خالiquته » الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة
مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ،
والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .
الشاهد فيه : قوله : « يأتي به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً
من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ - قول
الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَىٰ الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ بِهِدُهُ إِذَا تَحَنُّنُ جَاوَزَنَا حَقِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أنه يجوز في الفعل المضارع الذي
يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .
فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها
إلا أن يكون رافعاً للضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذي الرمة :
وَأَسْقِيهِ حَسَىٰ كَادَ مِمَّا أَثْبَتُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعَيْنُهُ
فظاهره أن المضارع الواقع خبراً للكاد وهو « تكلمني » رفع اسماً ظاهراً مضافاً
إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .
أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ؛ فلا
هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً ..

خيرها أن يتجرد^(١) من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجربته من « أن » قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ) وقال : (مِنْ بَقْدٍ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)^(٢) ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كِدْتُ أَنْ أَصِلِيَ الْمَضْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وقوله : ٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيقَةً وَبُرُودَ

* * *

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذَعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترن بأن ٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طویل البحث على أنه من كلمة الحميد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلا اسمه عبد الحميد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقبلة : إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تَوَفَّى هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ كَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَقَافٍ وَجُودٍ ؟ اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويرى في مكانه « تفيض » وكل الرواة يجوزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول « فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشرحه دليل على محتمه ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظُلْمًا ، وَتَحْشَى حِمَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدٍ وَقَوْلُ الرَّاجِزِ :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ قَفْقُشَتِ عَيْنٌ ، وَقَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَمَتْنِي حَرَى ، وَلَكِنْ جُمِلًا
خَبَرَهَا حَتْمًا بـ «أَنْ» مُتَّصِلًا^(١)

= وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملازمة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .
الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أَنْ » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف لماضي من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أَنْ تفيض » حيث أتى بخبر كاد « فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :
أَبَيْتُمْ قُبُولَ السَّلَامِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبِّعْ عَفَاءَ الدَّهْرِ طَوْلًا فَاَمْحَى فَدَّ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَيْلِ أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه - « كاد قلبي أن يطير » ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقتراحه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره النازك وهو في هذا تابع لسيبويه .

(١) « كسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظة : مبتدأ مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جعل » فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتماً » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً بالآتي « متصلاً » مفعول ثان لجعل .

وَالزُّمُوأُ أَخْلَوْتُكَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْتَفَا «أَنْ» تَزْرَأُ^(١)

يعنى أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» فى الدلالة على رَجَاءِ الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنْ» ، نحو «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجِرد خبرها من «أَنْ» لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «أَخْلَوْتُكَ» تلزم «أَنْ» خبرها نحو «أَخْلَوْتُ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطَّرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ» فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنْ» ويقل حَذْفُ منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وَأَزْمُوا» فعل وفاعل «أَخْلَوْتُ» قصد لفظه : مفعول أول لأزِمَ «أَنْ» قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لأزِمَ «مثل» حال صاحبه قوله «أَخْلَوْتُ» السابق ، ومثل مضاف و «حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتى ، وبعد مضاف ، و «أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزْرَأُ» فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا ، وتقدير البيت : وأزِمَ العرب أخْلَوْتُ أَنْ حال كونه مشبهاً فى ذلك حَرَى ، وانتفاء أَنْ بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبله :

أَبَاكَ لِكِ ، لَأَسْأَلَ النَّاسَ ، وَالتَّيْسَ يَكْفَيْكَ فَضَّلَ اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ
المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سألوا أن يعطوا أثمه الأشياء ، وأهونها خطراً ، وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل إنهم ليخعون السائل ويعلنون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثانٍ لسئل «لأَوْشَكُوا» اللام واقعة فى جواب «لو» وأَوْشَكَ : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَاقِفُهَا

== وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتها في محل رفع نائب فاعل لـ « قيل » ، وجملة « يوشك » فعل ماض مبني على فاعله لا محل لها معترضة بين « أوشك » مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر « أوشك » ويختصا « معطوف على يملوا » .

للشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لأوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصحى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكعبة اليربوعي :

إِذَا لَمْ يَنْشَأْ كَرِيهَةً أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَ

٩٠ — البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللفظ : « منيته » اللية الموت « غرائه » جمع غرة - بكسر العين - وهي الفتلة « يواقفها » يصيها ويقع عليها .

الغنى : إن من فر من الموت في الحرب تهرب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته ، ==

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرْوعِ وَجَبًا^(١)
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ^(٢)

== والعرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة « من منته » الجار والمجرور متعلق بفر . ومنية مضاف والمهاء مضاف إليه « في بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض غرات ، من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف موافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، هو للغائبة مفعول به ، وجملة يوافقها في محل نصب خبر

أقبحها « حيث أني بحجر » يوشك « جملة فعلية فعلها مضارع قليل .

بر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق : « كرباً » قصد - مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف « الشروع » مضاف إليه « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » السكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « بحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت ، وعلق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيمويه في «كرب» إلا تَجَرَّدَ خَيْرَهَا من «أن»، وزعم المصنف أن الأصحَّ خلافه، وهو أنها مثل «كاد»؛ فيكون الكثير فيها تجرَّدَ خَيْرَهَا من «أن» ويقلُّ اقتراؤه بها؛ فمن تجرَّده قوله:

٩١ — كَرَّبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدَ غَضُوبُ

وسُمِعَ من اقتراؤه بها قوله:

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الْقَلَمَا

وَقَدْ كَرَّبَتْ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا

٩١ — قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الأخفش: إنه للكعبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرأثم الهيدني.

اللفظة «جواه» الجوى أشدة الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو القيام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صلة من الغضب يستوى فيها الذكر المؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «ينوب» الآتي، أو بقوله «كرب» السابق، وجوى مضاف وضمر الفائب العائد إلى القلب مضاف إليه «ينوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، وجملة للبثا والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله وفعله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «ينوب» حيث أتى بخبر «كرب» فلا مضارعا مجرداً من أن.

٩٢ — البيه لأبي يزيد الأسدي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام =

ابن إسماعيل بن هشام بن القيرة ، وإلى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتب بالحجرمان ، بل أمر به ضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُروفاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثاً ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا

نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْفِسَى
وَحَلَّتِ الْأَيَّامَ وَالْذَهْرَ أَضْرَعَا

اللمعة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ؛ فكفى عن ذلك المعنى هذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرا » يروى براء بن مهبلتين بينهما عين مهجلة ، ويروى « تترعزها » براء بن مصعبتين بينهما عين مهجلة كذلك ، وهما تشرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائد » جمع نقيد ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء اقتنذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق جلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجالاً » - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهو دلو لا غير . ولاية حينئذ سجل ، والغرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهجلة ، وكذلك الذنوب - بفتح الذال المعجمة - مثل السجل ، يريد أن الذي منعه ذوو أرحام هؤلاء أيام شيء كثير لو وضع على الناس جميعاً لوسمهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية ؛ فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى اقتنذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بنوى أرحامها
=

بني مروان .

والمشهورُ في «كَرْب» فتحُ الراء، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .
ومعنى قوله «وَتَرَكُ أَنْ» مع ذى الشروع وَجَبًا «أَنْ» ما دلَّ على الشروع في
الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ «أَنْ» لما سيئته وبين «أَنْ» من المكافاة ؛ لأن
المقصودَ به الحالُ، و«أَنْ» للاستقبال، وذلك نحو «أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ
زَيْدٌ يَدْعُو، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَأَخَذَ يَفْطِمُ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا» .

وَأَسْتَمْعَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا^(١)

= الإعراب : «سقاها» سقى : فعل ماضٍ ، وضمير الغائبة مفعوله الأول «ذوو»
فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و«الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثانٍ لسقى
«على الظلم» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف
تحقيق «كربت» كرب : فعل ماضٍ ناقص ، والتاء تاء التأنيث «أعاقها» أعاق
اسم كرب ، وأعاق مضاف والضمير مضاف إليه «أَنْ» مصدرية «تقطعا» فعل
مضارع حذفت منه إحدى التائدين - وأصله تنقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعاق ، والجملة في محل نصب خبر
كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «أَنْ تنقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا بأن
وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحكم فيه خبر التجرد من «أَنْ» ، وفي هذا البيت رد
عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو السجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَمِينَتَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر «كرب» مضارعا غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم

٩١) قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

فَلَا تَحْزِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدْقَةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) «وَأَسْتَمْعَلُوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به لا تستعمل «لأَوْشَكَا» جار =

(٢٢) - شرح ابن عقيل (١) .

أفعال هذا الباب لا تَنْصَرَفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَمَنْ مَنِتَّيْ^(١) * [٩٠]

وَزَعَمَ الْأَصْمَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ « يُوشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل « أوشك » بلفظ الماضي] وليس بِجَيِّدٍ ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سَئَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا^(٢) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] وقول المصنف :
« وزادوا موشكا » معنا أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبَسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= ومجروحٌ متعلق بقوله استعمالوا « وكاد » ، معطوف على أوشك « لا » عاطفة « غير » معطوف على أوشك ، مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر . « وزادوا » فعل وفاعل « موشكا » مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص ٣٣٣) وعمل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره في (ص ٣٣٣) والاستشهاد به هنا لقوله « أوشكوا » حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع البني للجهرول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه .

= ٩٣ — هذا البيت لأبي سهيل الهذلي ، وبعده قوله :

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ - أُمُوتُ أُمِّي يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَانِدٌ

وقد ذكر المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب .

= وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ التَّيْنَ فِيهِ كِلَابًا

اللغة : «خلاف الأنيس» أى بعد المؤانس «وحوشا» قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أند جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض وحش ، تريد خالية ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يابا» قال ابن منظور في اللسان : «الياب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعة : مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَكِيِّينَ لَوْ بَسَّيْنِ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا ؟ فَإِلَى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالصَّا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابَا معناه خاليا لا أحده « ١ هـ .

الإعراب : «فوشكة» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أرض «خلاف» منصوب على الظرفية ، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف ، و«الأنيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من الضمير المستتر في تعود ، وقوله «يابا» حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمناء ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك . الشاهد فيه : قوله «فوشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك ، وشبه قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَايِرَةِ الْعَوْدَى

٩٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له =

وَأَفْهَمُ كَلَامُ الْمَصْنَفِ أَنْ غَيْرَ « كَادَ ، وَأَوْشَكَ » مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَحِكْمِي غَيْرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ ؛ لِغَلِيصِ صَاحِبِ

==طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ؛ وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْأَلُ عَانِدُ
قَذِيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَارُهَا فِي بَارِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَلِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُبْزَكِ الْبُكْيُ وَتَشْرَى إِذَا مَا حُثِّحْتُهَا الْمَرَادُ

اللمة : « سَهَا عَانِدٌ » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر قراً ، وسئل ابن عباس عن السحاحة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشري » تلغ « حثحثها » حركتها « المراد » جمع مرود - زنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء الهمزة المكسورة والجيم - موضع بعينه ، ويصفه جماعة بالزأى والحاء الهمزة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسي » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وإلياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقينا « لهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لأجلها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث قصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلاً .
الشاهد فيه : قوله « كائد » بهزمة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة ، وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالياء الموحدة من المسكوبة ، فلا شاهد فيه .

الإصناف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عَسَى يَفْقِسَ فهو
عَاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ « طَلِقَ » ، وحكى الكسائيُّ مضارعَ
« جَعَلَ » .

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقْ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ
غنى بـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ « إِنْ كَانَ فُعِلَ »^(١)
اختصت « عسى ، واخْلُوقْ ، وأوشك » بأنها تستعمل ناقصةً وتامة .
فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ » ، واخْلُوقْ
أَنْ يَأْتِ ، وأوشك أَنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعل في موضع رفع فاعل « عسى ،
واخْلُوقْ ، وأوشك » واستغفرت به عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد « أَنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُهُ به ؛ فإن
ليه نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو علي الشَّكَّوْبِيْن إلى أنه يجب
أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل
لعسى ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرائي والفارسيُّ إلى تجوز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتي ، وبعد مضاف ، و« عسى » فصد لفظه
مضاف إليه « اخلُوقْ ، أوشك » معطوفان على « عسى » بمعطوف مقدر « قد » حرف
تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق
بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثأن » وقوله « فقد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثأن ، والجملة من فقد ونائب فاعله
في محل جر صفة لثأن .

ما ذكره الشّلوّيينُ وتجويزُ وَجْهِ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد « أن » مرفوعاً بمعنى اسمها لها ، و « أن » والفعل في موضع نصب بمعنى ؛ وتقدّم على الاسم ، والفعل الذي بعد « أن » فاعله ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » وجاز عودُه عليه — وإن تأخر — لأنه مُقدّمٌ في النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في الثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على مذهب غير الشلوّيين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن المهندات » فتأتي بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عسى » وعلى رأى الشلوّيين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم المهندات » فلا تأتي في الفعل بضمير ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده .

وَجَرَدَنَّ عَسَى ، أَوْ اِرْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجرदन » جرد : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عسى » قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو » حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضمرًا » مفعول به لارفع « بها » جار ومجرور متعلق بارتفاع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقيل مضاف وها : مضاف إليه « قد » حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرًا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ « عسى » من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لفة تميم ، وجاز تجريدتها عن الضمير ، وهذه لفة الحجاز ، وذلك نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لفة تميم يكون في « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » و « أن يقوم » في موضع نصب بعسى ، وعلى لفة الحجاز لا ضمير في « عسى » و « أن يقوم » في موضع رفع بعسى .

ونظير فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على لفة تميم — : « هند عَسَتْ أَنْ تقوم ، والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا ، والهندان عَسَتَا أَنْ يَقُومَا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُومَنَّ » وتقول — على لفة الحجاز — : « هند عسى أَنْ تقوم ، والزيدان عسى أَنْ يقومَا ، والزيدون عسى أَنْ يقوموا ، والهندان عَسَى أَنْ تقوموا ، والهنداتُ عسى أَنْ يَقُومَنَّ » .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ » ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ » كما تقول : « الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا » .

وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ
نَحْوِ « عَسَيْتُ » ، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُسِّنَ^(١)

(١) « والفتح » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أجز » الآتي « والكسر » معطوف على الفتح « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في السين » جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله « عسيت » قصد لفظة : مضاف إليه « وانتقا » الواو =

إذا اتصل بـ « حَمَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم - نحو « عَسَيْتُ »
أو مخاطب ، نحو « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْنِ »
أو لفائيات ، نحو « عَسَيْنَ » جاز كسرها سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ
نافع : (قَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) — بكسر السين — وقرأ الباقون بفتحها .

== عاطفة ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و«الفتح» مضاف إليه «رُكْنٌ» فعل ماض مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ،
والجمله من رُكْنٍ ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَانَ - عَكْسُ مَا لِكَانٍ مِنْ عَمَلٍ^(١)
كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْتُ، وَلَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضِفْنٍ^(٢)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف^(٣) :

(١) «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَانَ» كلهن معطوف على المجرور بباطف مقدر «تخكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «لِكَانٍ» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول : أَيْ عَكْسُ الَّذِي اسْتَقَرَّ لِكَانٍ «مِنْ عَمَلٍ» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الأول .

(٢) «كَانَ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إِنَّ : حرف توكيد ونصب «زَيْدًا» اسمها «عَالِمٌ» خبرها «بِأَنِّي» الباء جارة، وَأَنْ : حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كُفْتُ» خبرها، وَأَنْ ومعمولاهما تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عَالِمٌ» السابق «وَلَكِنَّ» حرف استدراك ونصب «أَبْنَهُ» ابن : اسم لكن، وابن مضاف والماء مضاف إليه «ذُو» خبر لكن، وذو مضاف و«ضِفْنٍ» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدّمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال القاربة (ص ٣٢٢) أن سيويده رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن؛ فتنبص الاسم، وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَأْبُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الوضع الذي أخلصناك عليه، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ يَنْتَقِي : قَدْ أَتَى أَنَا كَا ، يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَا كَا

=

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سببوه خمسة ؛ فأنسقط « أَنَّ » للمفتوحة لأن أصلها « إِنْ » المكسورة ، كما سيأتى .
ومعنى « إِنَّ » ، وَأَنَّ « التوكيد » ومعنى « كَأَنَّ » التشبيه ، و« لَكِنَّ » للاستدراك ، و« لَيْتَ » للتعنى ، و« لَعَلَّ » للترجى والإشفاق ، والفرق بين الترجى والتعنى أن التعنى يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قَامَ » وفى غير الممكن ، نحو : « لَيْتَ الشَّابَّابَ يَمُودُ يَوْمًا »^(١) ، وأن الترجى لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّابَّابَ يَمُودُ » والفرق بين الترجى والإشفاق أن الترجى يكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المكروه نحو : « لعل العدو يقدم » .

وهذه الحروف تعمل عكس عمل « كَانَ » فننصب الاسم ، وترفع الخبر^(٢)

== وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُذَكِّرُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدّها الناظم والشارح ،
والسابع عسى ، عند سببوه وجماعه من النعاة ، فاعرف ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العنابية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّابَّابَ يَمُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٢) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف البتداء ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أى الوقوع فى صدر الجملة - كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه ما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَسَادِرًا وَظُبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، وجملة البتداء وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لإن ؛ لكونه ما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

== ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »
 فإن : حرف تأكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر
 إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من
 في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في
 الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن . و« المصورون » خبرها وهو مبنى على رأى ضعيف ،
 ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبياً أو إنشائياً ، فأما قوله تعالى
 (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعماً يعظمكم به) وقول الشاعر :
 إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْتِيَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَأْمًا
 فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لأن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛
 فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول . والتقدير : إن الذين قتلتم
 سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندى
 تكلف والزام ما لا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ؛ فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة
 إنشائية ، وهو مقبوس فما إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب
 أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

الأمر الثانى : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوماً من
 العرب ينصبون بن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول
 (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَسْكُنُ خَطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَاتَنَا أَسْدًا
 ويقول محمد بن ذؤيب العامى الفقىمى الراجز يصف فرساً :

كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّقَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّقًا

وبقول ذى الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالًا

وبقول الراجز :

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين ،
 وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقي على رفعه الذي
 كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر مبتدأ .

وَرَأَى ذَا التَّوْبَةِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَّمْتِ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدِي (١)
 أي : يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر
 ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :
 أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيره ، وذلك نحو : « كَلَّمْتِ فِيهَا غَيْرَ الْبَدِي »

= * يَا كَلِّتَ أَبَا الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - نصب الجزأين
 بين وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .
 وجمهرة النحاة لا يسلون ذلك كله ، وعندهم أن النصب الثاني منصوب بعامل
 محذوف ؛ وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،
 ياليت أيام الصبا تكون رواجيم .

(١) « ورأى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » اسم
 إشارة مفعول به لرأى « التَّوْبَةِ » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة
 « إلا » أداة استثناء « في الذي » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف .
 والتقدير : رأى هذا التَّوْبَةِ في كل تركيب إلا في التركيب الذي - إلخ « كَلِّتِ »
 الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جلته صلة الذي
 وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على
 اسمها « أَوْ » عاطفة ، معناه التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البَدِي » مضاف إليه ، والمراد
 بالتركيب الذي كَلِّتِ فيها - إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « كُتِبَ هُنَا غَيْرَ الْيَدِي » أى أَوْقِصِرْ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « كُتِبَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « في الدار » لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الظَّيْرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ،
نحو : « إِنْ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنْ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ »
وكذا إِنْ كان المفعول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنْ زَيْدًا وَائِقٌ بِكَ »
أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الاسمِ ؛ فلا تقول : « إِنْ بِكَ
زَيْدًا وَائِقٌ » أو « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله ؛
٩٥ — فَلَا تَلْحَنِ فِيهَا ؛ فَإِنْ بَجِبَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلَهْ

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه الحُسينِ التي لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى » — من باب فجع — أى : لا تلحنى ولا تذلى « جم » كثير ، عظيم « بلابله » أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعمى في شرح شواهد سيبويه « يقول لا تلحنى في حب هذه المرأة قد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعدل لا يصرفنى عنها » اهـ

الإحراب : « فلا » ناهية « تلحنى » تلح : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والثنون للوقاية ، والباء مفعول به « فيها » جار ومجرور متعلق بـ « تلحنى » فإن « الفاء » تليبية ، إن : حرف توكيد ونصب « بجبها » الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، وحب بضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك » أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب » مضاف إليه « جم » خبر إن لأن « بلابله » بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر .

وَهَمْزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَهَا ، وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ^(١)
 « إِنْ » لها ثلاثة أحوال : وُجُوبُ الْفَتْحِ ، وَوُجُوبُ الْكَسْرِ ، وَجَوَازُ
 الْأَمْرَيْنِ :

فِيَجِبُ فَتْحُهَا إِذَا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كَمَا إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ فَعِلٍ^(٢) ،

== الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إِنْ » وهو قوله « بحبا » على اسمها وهو قوله
 « أَخَاكَ » وخبرها وهو قوله « مَصَابِ الْقَلْبِ » وأصل الكلام « إِنْ أَخَاكَ مَصَابِ
 الْقَلْبِ بِحَبَا » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إِنْ واسمها ، مع بقاء
 الاسم مقدما على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيويوه شيخ النجاة (انظر الكتاب
 ١ / ٢٨٠) .

(١) « وَهَمْزٌ » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتي ، وهمز مضاف
 و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت « لَسَدَ » جار ومجرور متعلق بفتح ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف
 إليه « مسدها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سوى »
 جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذلك »
 مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت .

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالثال
 الذي ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا) أَيْ : أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ إِنْزَالَنَا ، وَمَا
 إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ النَّاتِبِ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ
 نَفْرًا مِنَ الْجِنِّ) أَيْ : قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ اسْتِغَاةَ نَفَرٍ مِنَ الْجِنِّ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
 الْفَعْلُ ظَاهِرًا كَمَا فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ مَقْدَرًا ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ « مَا »
 الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : « لَا أَكَلَهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » وَقَوْلُهُمْ : « لَا أَفْعَلُ هَذَا مَا أَنْ
 حَرَاءَ مَكَانَةٍ » التَّقْدِيرُ : لَا أَكَلَهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ ، وَلَا أَفْعَلُهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ
 حَرَاءٍ فِي مَكَانَةٍ ، وَبَعْدَ « لَوْ » الشَّرْطِيَّةِ فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ
 تَعَالَى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) أَيْ لَوْ ثَبَتَ صَبْرُهُمْ .

نحو : « بمجئني أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : « عرفتُ أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرفي ، نحو : « عجبت من أنك قائمٌ » أى : من قيامك ^(١) ، وإنما قال : « لَسَدٌ مَّصْدَرٌ مَسْدَهَا » ولم يقل : « لسد مفرد مسدها » لأنه قد يسدُّ المفرد مَسْدَهَا ويجب كسرهما ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائمٌ » ؛ فهذه يجب كسرهما وإن سَدَّ مَسْدَهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه » .
 فلن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تُكسَرُ : وجوباً ، أو جوازاً .
 على ما سنبين ، وتحت هذا قسنا ؛ أحدهما : وجوبُ الكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للواضع التى يجب فيها فتح همزة «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :
 الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرضَ) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فما : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضلى إياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتغال من المفعول به .

فَاكْسِرَ فِي الْأَبْتَدَا ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ «إِنَّ» لَيَبِينِ مُسْكِلَةً^(١)
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ^(٢)
وَكَسَبُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو نَفْقٍ^(٣)

(١) «فاكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتداء» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و«صله» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه : مبتدأ «ليبين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكمله» الآتي «مكمله» خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها .

(٢) «أو» حرف عطف «حكيت» حكي : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء لتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة للمبتدأ والخبر السابقة «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن «محل» مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و«حال» مضاف إليه «كزرت» الكاف جارة لقول محذوف ، كما سلف حرارا ، زرت : فعل وفاعل ومفعول «وإن» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «ذو» خبرها ، وذو مضاف ، و«أمل» مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناء للتكلم في «حزرت» .

(٣) «وكسروا» الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و«فعل» مضاف إليه «علقا» علق : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل جر نعت للفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها «لذو» اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و«تقي» مضاف إليه .

[فذكر أنه] يجب الكسرُ في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إن » ابتداء ، أى : في أول الكلام ، نحو : « إن زيدا قائمٌ » ولا يجوز وقوعُ الفتوحة ابتداء ؛ فلا نقول : « أَنْكَ فَاضِلٌ عِنْدِي » بل يجب التأخير ؛ فنقول : « عِنْدِي أَنْكَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع « إن » صدرَ صلة ، نحو : « جَاءَ الَّذِي لَهُ قَائِمٌ » ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : « والله إن زيدا لقائمٌ » وسأني الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة تحكيكية بالقول ، نحو : « قُلْتُ إنَّ زيدا قائمٌ » [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فلأن لم تحك به — بل أجرى القول مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أَتَقُولُ أن زيدا قائمٌ ؟ » أى : أنظن .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَخَاجِرِي كَرِيمِي

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله : دَعِ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلِبُهَا وَادْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ اللغة : « مطلبها » يجوز أن يكون هنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثاني أقرب « إلا » رواية سيويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة = (٢٣ — شرح ابن عقيل ١)

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّقَ عنها باللام ، نحو .
« علمت إن زَيْدًا قائمٌ » وسنبين هذا في باب « ظَنٌّ » فإن لم يكن في خبرها
اللامُ فتَحِث ، نحو : « علمت أن زَيْدًا قائمٌ » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأوردَ عليه أنه نقصَ مَوَاضِعَ يجب كسْرُ
« إن » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألّا » الاستثنائية ، نحو : « ألّا إن زَيْدًا قائمٌ » .
ومنه قوله تعالى : (أَلَا لَهُمْ هُمُ الشُّفَعَاءُ) .

== المعنى « حاجزى » أى مانئى ، وتقول : حجزه يحجزه - من باب إذا
منه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطاني » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،
والنون : قاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطاني
شيئاً « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سألتها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول
الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :
ما أعطاني ولا سألتها في حالة من الأحوال « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيّد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز
مضاف وياء التسمك مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم :
فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء التسمك مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل
نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطاني
ولا سألتها في حالة إلا هذه .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإني — إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها
وقعت موقع الحال ، وثبت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو
اقتران خبرها باللام ، وقال الأعلّ (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لسخول
اللام في خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن
إلا مكسورة لذلك « اهـ » .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون
الطعام ويمشون في الأسواق) فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين
كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

الثاني : إذا وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنْ زَبَدًا جَالِسٌ » .
 الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : « زَبَدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .
 ولا يَرُدُّ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء » لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

بَسَدَ إِذَا فُجَاءَتْهُ أَوْ قَسَمَ لَا لَمْ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نَمِي^(١)
 مَعَ تَلَوٍ فَالْجَزَاءُ ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدٌ »^(٢)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نَمِي » في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « فجاءة » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى الدلوله « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والماء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نَمِي » الآتي « نَمِي » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « الجزاء » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرُد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إِنْ » حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومموليها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو « خرجت فإذا إن زيدا قائم » فنكسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرية ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ، والتقدير « فإذا قيام زيد » أى فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »^(١) ، ومما جاء بالوجهين قوله : ٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَعَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن جعلتها مفرداً فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك — جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله .

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلقيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ . اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي — وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم نأتى تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الحسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللسكز ، فأتت إذا =

نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهرزته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهرزته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .
 المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن . فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظننا موافقا قول الناس « سيّداً » مفعول ثانٍ لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللاهزم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز في همزة « إن » الوجهان ؟ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجع عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيويه : « قال إذا ههنا ككها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز » اه ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا . فالكسر على نية وقوع الابتداء ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اه .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن تقول لك :
 أمان من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح « أَنْ » وكسرها ؛ فن كسرها جعلها جملةً [مستأنفة] ، والتقدير « إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَالْهَازِمِ » ومن فَتَحَهَا جعلها مصدرًا مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول « فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ » أى : فى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى « فَإِذَا عبوديته موجودة » .

وكذا يجوز فتحُ « إِنْ » وكسرها إذا وقعت جوابَ قسمٍ ، وليس فى خبرها اللام ، نحو « حَلَفْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قوله :

٩٨ - لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصَى مِثْلِي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِي
أَوْ تَحْلِيَنِي رَبِّكَ السَّلِي أُنَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّي

== عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيويه كما سمعت فى عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها ، فإن فتحها فعلى ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل « إذا » نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير . فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ - اليتان ينسبان إلى رؤية بن المجاج ، وقال ابن برى : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره » .

اللغة : « القصى » العبد النأى « ذى القادورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس ==

يتعاملون بحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه « الملقى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قوطم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأبى واوى ، إلا أنه، ينبغي أن يكون اسم المفعول الذى معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأبى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزاه يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، ويا المؤتة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدنين » حذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان ، حذفت ياء المؤتة المخاطبة للتخلص من التقاءهما وهى كالتثنية ، لكون حذفتها لعل تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « الملقى » نعت ثان لقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، ويا المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ووب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيا لك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها راقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كوني أباً لهذا الصبي .

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعى جواباً لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسمُ بها فعلية ، والفعلُ فيها ملفوظ به ، نحو « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » أو غيرُ ملفوظٍ به ، نحو « والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » أو اسمية ، نحو « كَعْبُرُك إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ »^(١) .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلی ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلی محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فعلى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن هنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لئى خسر) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين العورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق .

والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الوضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » اهـ .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو « مَنْ يَأْتِنِي قَائِمُهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَمَلٍ « إن » وبمعولها جملةٌ أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَمَلٍ « أَنْ » ، وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير « مَنْ يَأْتِنِي فَأَكْرَمُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً وللمبتدأ محذوفاً ، والتقدير « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قريء (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « فَأَلْغُفْرَانُ جزاؤه » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرٌ « إن » قولٌ ، والقائلُ واحدٌ ، نحو « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحْمَدُ [الله] » فَمَنْ فتح جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير « خَيْرُ الْقَوْلِ حمدُ الله » فـ « خير » : مبتدأ ، و « حمدُ الله » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول « أولُ قراءتي (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و « سبِّح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » خبره ، ولا يحتاج هذه

= وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناطم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فمعى مثل « نَطَقَ اللهُ حَسَنِي »
وَمَثَلُ سَيُوبِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهِ: «أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحَدُ اللهِ» وَخَرَجَ الْكُسْرُ
على الوجه الذي تقدّم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجل ، وعليه جرى
جماعة من المتقدمين والمتأخرين : كالبرد ، والزجاج ، والسيرافي ، وأبي بكر بن
طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْحَبْرُ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ^(١)

يمحوز دخول لَامِ الابتداء على خبر « إِنَّ » المكسورة^(٢) ، نحو « إِنَّ زَيْدًا
لَقَائِمٌ » .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ذات »
مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع
« الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لَام » فاعل مؤخر عن المفعول ،
ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو
« إِنِّي » : إن حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم أسما « لوزر »
اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يستعان به .
(٢) يشترط في خبر إن الذي يحوز اقتران اللام به ثلاثة شروط . ذكر المصنف
منها شرطين فها يأتي :

الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يحز دخول اللام عليه
نحو قولك : إن في الدار زيدا ، ولا فرق في حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله
عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول
اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقد دخلت
اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ »

الثاني : أن يكون الخبر مثبتا غير منفي ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، وذلك =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدَرَ الكلام ؛
فحقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو « لأنَّ زيدا قائمٌ » لكن لما كانت اللام
للتأكيد ، وإنَّ للتأكيد ؛ كرهوا الجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأخروا
اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول « لَعَلَّ زيدا
لقائمٌ » وأجاز الكوفيون دخولها في خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩- يَلْمُؤُنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها: المفرد نحو « إن زيدا قائمٌ » ، وثانها :
الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع
نحو « إن زيدا يقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن زيدا
لضى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقى ، نحو
« إن زيدا لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز: دخول اللام على أول جزمها نحو « إن زيدا لوجه
حسن » ، وعلى الثانى منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين
أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانها شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره
قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى
جواز دخول اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد
ممن وثق فى العربية ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان « ا هـ . كلامه ، ومثله
للإبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « ولا يعرف له
قائل ، ولا تمة ، ولا نظير » ا هـ .

ولا ندرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

== نفسه أم بما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يحجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا .

اللغة : « عميد » من قولهم : عمده العشق ، إذا هذه ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جربنا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله « فى حب » جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « لىلى » مضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكننى » لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه « من حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد » حيث دخلت لام الابتداء - فى الظاهر - على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويحييون عن هذا البيت بأربعة أجوبة .

أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن » وإنما هى داخلة على خبر « إن » المكسورة المهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبا لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون « ولكن » واثنان نونا « إن » والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لا الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يحجز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة .

==

وخرَّجَ على أن اللام زائدة ، كما شدَّ زيادتها في خبر « أمتى » نحو قوله :
 ١٠٠ — مَرَوْا عَجَالَى ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟
 فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أُمْسَى لِمَجْهُودًا

= والتخرجان الثالث والرابع متعتان فبما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أُمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَوْنُ أَعْلَاجِ سُودَانَ
 ١٠٠ — حكى المعنى أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ،
 وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملاً أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو على
 الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت
 كتاب سيويه لأحق ما قاله المعنى فلم أجده بين دفتيه .

اللفظة : « عجالي » جمع عجلان — كسكران وسكاري — ومن العلماء من يرويه
 « عجلا » بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم
 يرويه « سراحا » على أنه جمع سريع « كيف سيدكم » روى في مكانه « كيف
 صاحبكم » وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل
 وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذي سأله
 ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ،
 وكأنه قال : فقال الذين سألوا « مجهوداً » نال منه المرض والعشق حتى
 أجده وأتعبه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالي » حال « فقالوا » فعل وفاعل
 « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ،
 والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال » فعل
 ماضٍ « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة
 للموصول ، والعائد محذوف ، أي سأله ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه
 يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من =

أى : أمسى مجهوداً ، وكا زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أُمُ الْحَلِيسِ لَمَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقَبَةِ

= « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم « للمجهودا » اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول فى محل نصب .
الشاهد فيه : قوله « للمجهودا » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ كَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

كَأَلْهَا نَمِرٌ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » — وهو قوله لكألها — زيادة شاذة .
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

* ولكننى من حبا لعبيد *

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها تكبير أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنترة بن عروس مولى بن ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللمة : « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأنان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأنان « شهرية » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والراد بها ههنا الكنية الطاعة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل مثلها فى قوله تعالى (لجللنا منكم ملائكة) أى بذكركم ، وإذا قدرت مضافا تجره بآباء ، وجملت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعية .

=

وأجاز المبردُ دخولَهَا في خبر أنَّ الفتوحة ، وقد قرئ شاذًّا : (إِلَّا أَنَّهُمْ
كَيْتًا كَلُونِ الطَّعَامَ) بفتح « أن » ، ويتخرَّج أيضًا على زيادة اللام .

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيََا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا^(١)

== الإعراب : « أم » مبتدأ ، وأم مضاف ، و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز »
خير المبتدأ « شورية » صفة لعجوز « رضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار
ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زيادة
اللام أحد تحريجات في هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت
اللام مقترنة به - وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لمى عجوز - إلج . حذف المبتدأ ،
فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك في باب
المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت
قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مِنْ حَارِبَتِهِ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ

الشاهد في قوله : « من حاربت له حرب » وفي قوله « من سألته لسعيد » فإن
« من » اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .
(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « ذي » اسم إشارة مفعول به يلي مقدم
على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم
موصول فاعل يلي « قد » حرف تحقيق « نفيا » نفي : فعل ماض مبنى للجهول ،
والألف للاتلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » ==

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ تَمَّا عَلَى الْمَدَا مُسْتَحْوِياً^(١)
 إِذَا كَانَ خَبَرٌ «إِنْ» مُنْفِياً لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَامُ ؛ فَلَا تَقُولُ «إِنْ زَيْدٌ
 لَمَّا يَقُومُ» وَقَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْر ، كَقَوْلِهِ :
 ١٠٢ - وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيماً وَتَرَكَاً لِلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= الأولى « كرضيا » قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة
 « ما » الثانية ، وتقدير البيت : ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفى ، ولا
 الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال .

(١) « وقد » حرف ت قليل « يليها » يلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرضى » وها : ضمير عائد إلى
 اللام مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف
 و « قد » قصد لفظه مضاف إليه « كإن » السكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف
 تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف
 تحقيق « سما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم
 الإشارة ، والجملة خبر إن في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بـ « مستعوذا »
 حال من الضمير المستتر في « سما » .

١٠٣ - البيت لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللمة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالمهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في
 خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت المهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذي يعلق
 « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسلياً » أراد به التسليم على الناس ،
 أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيها لا يعنى « تركا » أراد به ترك ما عبر
 عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن »
 حرف تأكيد ونصب « تسلياً » اسمه « وتركاً » معطوف عليه « للمتشابهان » اللام لام
 الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو
 عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إن .
 =

وأشار بقوله: « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا رَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام

== الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر للنفي بلا ، وهو شاذ .

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اهـ ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور - تبعاً للفراء - إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة - على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن للنفي .

وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن للمفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن للنفي .

ومخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام - وهى للإيجاب - على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بنفي ، فكأنه قال : لتغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَّا أَغْلَقْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنَبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَاكَ جُلٌّ مَالِي ؟
ولم يكن سبيل اللام للوجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه انتهى كلامه .

عليه ، ولا فرق بين المتصرف نحو « إِنْ زَيْدًا كَيْزَمَى » وغير المتصرف ،
نحو « إِنْ زَيْدًا كَيْدَرُ الشَّرِّ » هذا إذا لم تقترب به الين أو سوف ؛ فإن
اقتربت [به] ، نحو « إِنْ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز
دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ،
وأما إذا كانت السين قليلة] .

وإن كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلامه للصنف [جواز] دخول اللام
عليه ؛ فنقول : « إِنْ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ عَمْرَأَ كَيْسَ الرَّجُلِ » وهذا
مذهب الأخفش والفراء ، والنقول أن سيبويه لا يَحْيِزُ ذلك ،
فإن قَرِنَ الماضي المتصرف بـ « مَدَّ » جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو
المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » نحو « إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَالْفَصْلُ ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ^(١)

تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا تَوَسَّطَ بين اسمِ إِنْ والخبر ، نحو
« إِنْ زَيْدًا لَطَعَاكَ آكَلٌ » وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول
اللام عليه كما مثلاً^(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحَّب » الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام « الواسط » مفعول به لتصحَّب « معمول » بدل منه ،
أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على
الواسط « واسما » معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ « قبله » قبل :
ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف
إليه « الخبر » فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله « اسما » .
(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إِنْ ، سواء أكان التالي لأن هو =

على المفعول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بـ «مَذَّ»
لم يصح دخول اللام على المفعول ؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَاكَ أَكَلٌ»
وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : «وتصح الواسطة» — أى :
المتوسط — تنبيها على أنها لا تدخل على المفعول إذا تأخر ؛ فلا تقول «إِنَّ
زَيْدًا أَكَلٌ لَطَعَاكَ» .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المفعول المتوسط لا تدخل على الخبر ،
فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَاكَ لَا كَلٌّ» ، وذلك من جهة أنه خصص دخول
اللام بمفعول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم «إِنِّي
لَيَحْمَدُ اللَّهَ لَصَالِحٌ» .

== اسما كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ،
نحو «إِنَّ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا» أم كان التالى لها مفعولا آخر للخبر المؤخر ، نحو
«إِنَّ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسٌ» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط
مفعول الخبر» ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قوله
الناظم «مفعول الخبر» فإن أُل في الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل
اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذى بين
الشارح أن كلام الناظم يشمر به ، وقد بين أيضا وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المفعول حالا ولا تمييزا ؛ فلا يصح أن تقول «إِنَّ زَيْدًا
لِرَاكِبٍ حَاضِرٌ» ولا تقول «إِنَّ زَيْدًا لِعَرَقٍ يَتَصَبُّ» وقد نص الشارح على الحال ،
ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المفعول مفعولا مطلقا ولا مفعولا
لأجله ؛ فسنده لا يجوز أن تقول «إِنَّ زَيْدًا لِرُكُوبِ الْأَمِيرِ رَاكِبٌ» ولا أن تقول
«إِنَّ زَيْدًا لَتَأْدِيَا ضَارِبِ ابْنِهِ» واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من
الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين .

وأشار بقوله : « والفصل ^(١) » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ** » وقال الله تعالى : (**إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**) فـ « هذا » اسم « **إِنَّ** » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « **الْقَصَصُ** » خبر « **إِنَّ** » .

وسمى ضمير الفصل لأنه **يَفْصِلُ** بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « **زيد هو القائم** » فلم تأتِ بـ « هو » لاحتمال أن يكون « **القائم** » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « **القائم** » خبراً عن زيد .

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ^(٢) ، نحو « **زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ** » أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ** » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » كما قال الناطم « **والفصل** » والكوفيون يسمونه « **عمادا** » ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : إهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ومن النحاة من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت « **زيد هو القائم** » أو قلت « **كان زيد هو القائم** » ، وفي محل نصب إذا قلت « **إن زيدا هو القائم** » ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (**كنت أنت الرقيب عليهم**) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط .

واشار بقوله : « وَأَتَمَّا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو « إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

وكلامه يُشْعِرُ [أَيْضًا] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا كَهْوًا لَقَائِمٌ » ، ولا « إِنَّ لَيْقِي الدَّارِ لَزَيْدًا » .

ومُقْتَضَى إطلاقيه — في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر — أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ
إِعْمَالُهَا ، وَقَدْ يُبَيَّنُّ فِي التَّمَلُّصِ^(١)

= الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق » أو أولهما معرفة حقيقة وثانها يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفضل التفضيل للمقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة .
الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو (وَإِنَّا لَنَعْنُ الصَّافُونَ) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « بذى » جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى « مبطل » =

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بياناً وأخواتها كقمتها عن العمل ، إلا
 « كَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمال [والإهمال] فتقول : « إنما زيد قائم »
 ولا يجوز نصبُ « زَيْدٌ » وكذلك أن [وكَأَنَّ] ولكنَّ ولعلَّ ، وتقول :
 « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زَيْدًا » فقلت : « ليتما زيداً قائم »
 وظاهرُ كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن « ما » إن اتصلت بهذه
 الأحراف كقمتها عن العمل ، وقد تعمل قليلاً ، وهذا مذهب جماعة من
 النحويين ^(١) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائي « إنما

= خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : فاعول به لبطل ، وإعمال مضاف
 وها مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبق » فعل مضارع مبنى للمجهول « العمل »
 نائب فاعل يبق .

(١) ذهب سيويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت
 عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت
 لاختصاصها بالأسماء ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويسببها للدخول على
 جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) وقوله سبحانه :
 (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْتَعِي لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلُ أُمَثَالِي

وتسمى « ما » هذه ما الكانه ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد
 القدي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزال
 اختصاص « ليت » بالجل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل
 عملها ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا كَيْتَمًا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعه ؛ فأما نصب فعل إعمال ليت في اسم الإشارة
 والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نصب له ، وأما الرفع فعل إهمال ليت ، وذهب
 الزجاج في كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت
 بها « ما » لم يجب إعمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر في =

زيداً قائمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما »
إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير
الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفهاً عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من
الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو « إنَّ ما عندك حسنٌ » [أي : إن الذي
عندك حسنٌ] ، والتي هي مُقدِّرة بالمصدر ، نحو « إنَّ ما قَلَّتْ حسنٌ » أي :
إنَّ قَلَّتْ حسنٌ

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ « إنَّ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ^(١)

أي : إذا أتى بعد اسم « إنَّ » وخبرها بماعطف جاز في الاسم الذي بعده
وجهاً ؛ أحدهما : النصبُ عطفاً على اسم « إنَّ » نحو « إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً »

=الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال
الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع ، قال : « من العرب من يقول :
إنما زيداً قائمٌ ، ولعلما بكرا جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما » ا هـ ،
وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي ؛ وابن السراج ، وهو الذي يفيد كلام الناظم .

(١) « وجائزٌ » خبر مقدم « رفعتك » رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف
مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفا » مفعول به للمصدر « على منصوب »
جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن » قصد لفظه : مضاف إليه
« بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكمل » فعل مضارع منصوب بأن ،
والألّف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، و« أن »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافه « بعد » إليه ، و« مفعول لتستكمل
محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو » واختَلَفَ فيه ^(١) ؛ فالشهور أ معطوف على محلِّ اسمٍ « إِنَّ » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وه يشعر به [ظاهره] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان المعطوف قبل أن تستكمل « إِنَّ » — أي قبل أن تأخذ خبرَهَا — تعيينُ النصب عند جمهور الدجوين ؛ فتقول : إِنَّ زَيْدًا وعمراً قائمان ، وإنَّ زَيْدًا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) محالاً يستطيع أن يحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في ٣ صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبقاً بالواو بعد اسم المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابي بن الحارث البرجمي :

قَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَائِي وَقَيَّارٌ يَهْكَ لَفَرِيبُ
ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّهُ قَائِي وَأَنْتُمْ — وَإِنْ لَمْ تَبْوَحَا بِالْهَوَى دَفْنَانِ !
وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ) والثانية قراءة بعضهم : (إِنَّ مَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتبارِه مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجمله المبتدأ وخبره معطوف على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب الحق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعه المعطوف عليه ؛ لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ لَيْكِنْ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(١)
حُكْمُ «أَنَّ» المفتوحة و«لَيْكِنْ» في العطف على اسمها حكم «إِنَّ»
الكسورة؛ فتقول: «علتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْرُو» برفع «عَمْرُو» ونصبه،
وتقول: «علتُ أَنَّ زَيْدًا وعَمْرًا قَائِمَانِ» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك
تقول: «ما زيد قائمًا، لَيْكِنْ عَمْرًا منطلقًا وخالدًا» بنصب خالد ورفع،
و«ما زيد قائمًا لكن عَمْرًا وخالدًا منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ» فلا يجوز معها إلا النصب. [سواء تَقَدَّمَ
المعطوف، أو تَأَخَّرَ؛ فتقول: «لَيْتَ زَيْدًا وعَمْرًا قَائِمَانِ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ
وعَمْرًا» بنصب «عَمْرُو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كَأَنَّ؛ وَلَعَلَّ»؛
وأجاز الفراء الرفع فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأخرَفِ الثلاثة.

وَخَفَفْتُ: إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ وَتَكَرَّمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ^(٢)

(١) «وَأَلْحَقْتُ» الواو عاطفة، ألحق: فعل ماضٍ مبنى للمجهول، والهاء للتانيث
«إِنَّ» جار ومجرور متعلق بالحق «لَيْكِنْ» قصد لفظه: نائب فاعل لألحق «وَأَنَّ»
معطوف على لكن «مِنْ دُونِ» جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً، ودون مضاف
و«لَيْتَ» قصد لفظه: مضاف إليه «وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ» معطوفان على لَيْتَ.
(٢) «وَخَفَفْتُ» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضٍ مبنى للمجهول، والهاء للتانيث
«إِنْ» نائب فاعل خفف «فَقَلَ» الفاء عاطفة، قل: فعل ماضٍ معطوف بالفاء على
خفف «العمل» فاعل قل «وتكرَّم» فس مضارع «اللام» فاعل تكرر «إِذَا»
ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «مَا» زائدة «تهمل» فعل مضارع
مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أن الخفيفة،
والجمل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل
إن التي خففت لزمها اللام.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُقْتَدِرًا^(١)
 إِذَا خُفِّتْ «إِنْ» فَلَا كَثْرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِعْمَالُهَا ؛ فَقُولُ : «إِنْ زَيْدٌ
 لَقِيتُمْ» وَإِذَا أَمَلَتْ لُزْنُهَا اللَّامُ فَارَقَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ ، وَيَقُلُ إِعْمَالُهَا
 فَقُولُ : «إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ» وَحَكَّى الْإِعْمَالُ سَبِيوِيَهُ ، وَالْأَخْفَشُ ، رَحِمَهُمَا
 اللَّهُ تَعَالَى^(٢) ؛ فَلَا نَزْمُهَا حِينَئِذٍ اللَّامُ ؛ [لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ — وَالْحَالَةُ هَذِهِ —

(١) «وَرُبَّمَا» الواو عاطفة ، رب حرف تقييد ، وما كافة «استغنى» فعل ماض
 مبنى للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا
 عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إعمالها «إن» شرطية
 «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ ، وهو
 فاعل في المبنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراد» أراد : فعل ماض ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والماء مفعول به ، والجملة
 من أراد وفاعله في محل رفع خير المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول
 «معتمداً» حال من الضمير للمستتر في «أراد» .

(٢) على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم)
 في قراءة من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما» ، وفي هذه الآية
 — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن «إن» مؤكدة مخففة من التثنية «كلا»
 اسم إن المخففة «لما» اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن
 المؤكدة المخففة «ليوفينهم» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفي : فعل مضارع
 مبنى على الفتح لئصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من
 الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و «ربك» رب فاعل يوفي ،
 ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان يوفي ، وأعمال مضاف
 وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل
 لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفيهم
 ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا
 الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد =

بالنافية [لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلبس بإن النافية إذا أمحلت ولم يظهر المقصود] بها [فإن ظهر المقصود] بها [فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

== أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الوصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثاني أن «إن» مؤكدة مخففة «كلا» اسم إن «لا» اللام لام الابتداء ، وما زائدة «ليوفيتهم» اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ، ومضاف إليه ، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليّه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .
١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نقر» ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : «نحن أباة الضيم» يروى في مكانه «أبا ابن أباة الضيم» وأباة : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضم : الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نقر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن العوث بن طي ، «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : «نحن» مبتدأ «أباة» خبر المبتدأ ، وأباة مضاف ، و«الضم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر ، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة . مهمل «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والناء تاء التأنيث «كرام» خبر كان ، وكرام مضاف و«للمعادن» مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ انتهى هو مالك .

التقدير : وإن مالكٌ لكانت ، فَحَذَفَتِ اللام ؛ لأنها لا تلبس بالنافية ؛
لأن المعنى على الإيجاب ، وهذا هو الـادِّ بـقوله : « وربما استغنى عنها إن بدأ —
إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين
« إن » النافية و « إن » المخففة من التثنية ، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلبِتَ للفرق ؟
وكلامٌ سيؤويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأَخْصَر ؛
وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَوْمِمًا » فمن جَمَلَهَا لامَ
الابتداء أَوْجَبَ كَسْرَ « إِنْ » ومن جَمَلَهَا لامًا أخرى — اجْتُلبِتَ للفرق —
فَتَحَّ أَنْ ، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن على بن سليمان
البغدادى الأَخْفش الصغير ، وبين أبي على الفارسى ؛ فقال الفارسى : هي لامٌ غيرُ

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالكٌ كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجلب
في خبر « إن » المكسورة المفعلة المخففة من التثنية عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين
« إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ،
وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر
البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض
الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى
عجز البيت : وليست مالكٌ كرام المعادن ، أى نهى قبله دنياه الأصول ؛ فيكون هذا
ذمًا ومتناقضاً مع ما هو بعده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن
الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :
إِنْ كُنْتُ قَاضِي تَحْيَى يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا يَوْعِدْ غَيْرَ مَكْذُوبِ
ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت
« إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام .

لام الابتداء اجْتَلَبْتُ للفرق ، وبه قال ابن أبي المافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر^(١) .

وَالْفِعْلُ إِن كَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا^(٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائشة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ كَمُسَدًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّلِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد قدام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ، فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين الخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداها غير الأخرى أصبح نظراً وأقوم حجة ؛ فذهب أبي على الفارسي الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غابة الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا نافية « تليفه » تلى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والماء مفعول أول لتلفى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا تليفه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الماء في « تليفه » السابق « بإن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً » الآتي « ذى » مت لإِنْ « موصلاً » مفعول ثانٍ لتلفى .

إِذَا خُفِّتَ « إِنَّ » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو
 كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا
 عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكْذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا
 لَنُنَزِّلَهُنَّ أَبْصَارَهُمْ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)
 ويقول أن يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ومنه قول بعض
 العرب : « إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ » وقولهم : « إِنْ قَتَلْتُ
 كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » وأجاز الأخفش « إِنْ قَامَ لَأَنَا^(١) » .
 ومنه قول الشاعر :

١٠٤ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
 حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمَعِّدِ

(١) هنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ
 كَانَتْ لَكَبِيرَةً) ونحو (إِنْ كَدْتَ تَرْدِينَ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ،
 نحو (وَإِنْ يَكْذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُنَزِّلَهُنَّ أَبْصَارَهُمْ) ، ونحو (وَإِنْ نَظُنُّكَ لِمَنِ الْكَافِرِينَ)
 والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائشة « إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا » والرابعة :
 أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ
 يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ » وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل
 واحدة منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ - البيت لعائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترى
 زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت - بكسر العين التي هي اللام
 الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلك خطأ . وحلت
 عليك « أى نزلت ، وروى مكانه » وجبت عليك =

وإنْ خُفِّفَتْ أَنْ قَامَتْهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبْرُ أَجْمَلُ جُمْلَةٍ مِنْ بَدَأَ أَنْ^(١)

إذا خُفِّفَتْ أَنْ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً^(٢) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » فـ « أَنْ » خُفِّفَتْ من الثقلية ، واسمها ضميرُ الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير [« أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَائِمٌ » في جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير] « عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن . كقوله :

= الإعراب : « شئت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مِينك » ميين : فاعل شل ، وميين مضاف والكاف مضاف إليه « إِنْ » مخففة من الثقلية « قتلت » فعل وفاعل « لِمَسْأِ » اللام فارقة ، مسلاً : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل حل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ قَتَلْتَ لِمَسْأِ » حيث ولى « إِنْ » المخففة من الثقلية فعل ماض غير ناسخ وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) « وَإِنْ » شرطية « تخفف » فعل مضارع مبنى للجحول فعل الشرط « أَنْ » قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف « فاسمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه « استكنن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتى « اجل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جملة » مفعول ثانٍ لاجعل « من بعد » جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذى اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النعاة هو ابن الحاجب ، فأما الناطق والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدّر سيّويه — رحمه الله ! — في قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ - قَلَوْا أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
مَلَأَكَ لَمْ أَجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

* * *

١٠٥ - البيت بما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين :

اللمعة : « أنك » بكسر كاف الخطاب - لأن المخاطب أنى ، بداي ما بعده ، والتاء في « سألتني » مكسورة أيضا لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعلا بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنى قياسا ؛ لأن فعلا بمعنى المفعول يستوى فيه للذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقيل ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل ، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس ، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعلا بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من منهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبهه .

المعنى : لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بينما لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ماأنت عليه من صدق المودة لى ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لايزم عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « قلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » الآتي ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والتون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أجعل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الممزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب - الذي جرى الشارح على رأيه - أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وجبرها جملة :

وَإِنْ يَكُنْ فَعَلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَمَتِّعًا^(١)
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقَدْ، أَوْ نَفَى، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُهُ^(٢)
= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر
يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد؛ فإنه لا يجب في الخبر أن
يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفرداً، وقد اجتمع - مع
ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترفى
فيها أخاها عمرو بن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرُ أَفَى وَهَبَتْ شِمَالًا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَنِيثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا

الآ ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى
مفرد، وذلك قوله « بأنك ربيع » وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله « وأَنَّكَ
تكون الشمال »

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلا » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال
لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر
يكن المنفى بلم، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال « ولم »
الواو عاطفة، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم
« تصريفه » تصريف : اسم يكن، وتصريف مضاف، والماء مضاف إليه « مجتمعا » خبر
يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق،
الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقدر » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل »
« أَوْ نَفَى، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو
عاطفة، وقليل خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف و « لو » قصد لفظه
مضاف إليه .

إذا وقع خبرٌ « أن » المحففة جملةً اسميةً لم يحتاج إلى فاصل ؛ فنقول : « علمتُ أن زيدًا قائمٌ » من غير حرفٍ فاصلٍ بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَبْلُ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاءً ، أولاً ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) في قراءة من قرأ (غَضِبَ) . بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه ^(١) والأحسنُ الفصلُ ، والفاصلُ

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابتة الديباني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ تَمَرَّ اللَّهُ مَالُهُ وَأَتَتْهُ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَقَافِرَهُ

أَكْبَّ عَلَى فَاسٍ يُحْدِثُ غَرَابَهَا مَذْكُورَةً مِنَ الْمَعَاوِلِ بَاطِرَةً

فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير التائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل . وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترفة بين أن المحففة من الثقيلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، ويجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداها كما فيها بعد العلم غير المؤول =

أحد أربعة أشياء .

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صدَقْتَنَا) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى :
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :

١٠٦ — وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَأْذِرٍ

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن الخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛
فلبس عندهما موضع تعين في الخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها
ويشكل على هذا أن الوهن بوجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها
جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسب أحد منهم إلى قائل
معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس
الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فعمل »
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف وجوبا « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ،
والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم
موصول مضاف إليه « قدرا » قدر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، وتائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر وتائب فاعله
لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » الخففة من الثقيلة
جملة فعلية ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ،
وهو « سوف » .

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ) وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ التَّحْوِيلِ — ومنه قوله [تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى : (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) .
وجاء بدون فاصلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

== ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَيَّبْتُ أُمَّي الْقَسَمِ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاوُهَا
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعم قائلها .

الإعراب : « علما » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علما « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل ، ضاف و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف ، و « مؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها منصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين « أن » وجملة الخبر . والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الواقعة بعد علم غير مؤول بالنظر تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للترقية ؛ فلنهما يتكرران أن تكون « أن » في هذا البيت ==

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول ، والقول الثاني : أن « أَنْ » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) بملءه شذوذاً^(١) .

وَحُفِّفَتْ كَأَنْ أَيْضًا فَذَوِي مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رَوَى^(٢)

= مخففة من الثقيلة ، ويضمن أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب في هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وكما لم تنصب في قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ قرأ رفع « يتم » . وكما لم تنصب في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها (١٢٠/٦) الطبعة السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها « وما منك أن تأذنين له ؟ عمك » ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أَنْ » في البيت الشاهد مصدرية مهمله ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ؟ فدل ذلك على أن إامة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أَنْ » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لفتين في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهلون « أَنْ » المصدرية كما أن عامة العرب يهلون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه الصجالة ، ولكننا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « كأن » قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « فذوي » الفاء عاطفة ، ذوى : فعل ماض مبني للمجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل ذوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتا » الواو عاطفة ، وثابتا : حال مقوم =

إِذَا خَفَّتْ «كَأَنَّ» نُؤَيَّ أَسْمَهَا ، وَأَخْبِرَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ أُسْمِيَّةٍ ^(١) ، نَحْوُ «كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِـ «لَمْ» ^(٢) «كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَأَنَّ لَمْ تَنْفَر بِالْأَمْسِ) أَوْ مُصَدَّرَةٍ بِـ «تَدَّ» كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفِيدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرَ [٢] ^(٣)

= على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روى» الآتي ، و«أيضاً» مفعول مطلق فعل محذوف «روى» فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كَأَنَّ» جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدَّرَ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حَقَانِ

فكَأَنَّ : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتدياه . مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كَأَنَّ .

(٢) إذا كانت جملة خبر «كَأَنَّ» المحففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كيت النافذة الذي أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لَا يَهْوُ لَنَافِذِكَ أَصْطِلَاحُ لَقَى الْحَرْبِ بِفَمَحْذُورِهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الحنساء :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حَجَّى يُتَقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَزَبَرَا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦) .

ثُمَّ لَمْ يُدَمِّهَا أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَنْكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمِ لَمَّةٌ عَامِرُ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحتنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله «وَأَنَّ قَدْ» حيث خففت «كَأَنَّ» وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرية بقَد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذف جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله «لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا»

أى: « وَكَأَن قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَأَن » في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضميرُ الشَّانِ ، والتقدير « كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَامَ » ، وكَأَنَّهُ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ ، وكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ » والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنَوَى مَنصُوبَهَا » وأشار بقوله « وثابتاً أيضاً رَوَى » إلى أنه قد رَوَى إثباتَ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَن تَذَيُّبُهُ حَقٌّ —

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبها.

الآلة: « وصدر » قد روى سيويه في مكان هذه الكلمة « وجه » وروى غيره في مكانها « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « ثديه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كَأَن ثَدْيِي صَاحِبُهُ ، مخذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضى ، لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حقان » ثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من الثنية كما حذفت في ثنية « خصية » ، وألية « فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان ثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْرًا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخَصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَامِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » بضمهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثرون على روايته بالجر ؛ قالوا واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » مضاف إليه « كَأَن » مخففة من الثقيلة « ثديه » ثدي : اسمها ، وثدي مضاف والضمير مضاف إليه

فـ « تَذْيِيْرُ » اسمُ كَأْنُ ، وهو منصوبٌ بالياءِ لِأَنَّهُ مثنى ، و « حَقَّان » خبر كَأْنُ ، وروى « كَأْنُ تَذْيَاهُ حَقَّان » فيكون اسم « كَأْنُ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كَأْنُهُ تَذْيَاهُ حَقَّان » و « تَذْيَاهُ حَقَّان » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأْنُ ، ويحتمل أن يكون « تَذْيَاه » اسم « كَأْنُ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

* * *

== « حقان » خبر كَأْنُ ، ومن روى « تَذْيَاهُ حَقَّان » وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعلية سبقت قريباً (ص ٣٩٠) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كَأْنُ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كَأْنُهُ - أى الحال والشأن - تَذْيَاهُ حَقَّان ، وجملة كَأْنُ واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله - الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .
الشاهد فيه : قوله « كَأْنُ تَذْيَاهُ حَقَّان » حيث روى بنصب « تَذْيَاهُ » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَأْنُ » الخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تَذْيَاهُ على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازاه الشارح على رواية « كَأْنُ تَذْيَاه » من أن يكون « تَذْيَاه » اسم كَأْنُ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ؛ فإن فى ذلك شيتين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب . ثانيتها : أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كَأْنُ سمع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على العربيين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

لا التي لنفى الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْمَلَ لِلَا فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً^(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفى الجنس ، والمراد بها « لا » التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نَصًّا في نَفْيِ الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجالان » وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجالان » ، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلّا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بل رجالان » .

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فتتصب للبتداء اسمًا لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو « لَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »^(٢) .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي ، وعمل مضاف و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » جار ومجرور متعلق بـ « اجعل » ، وهو المفعول الثاني لـ « اجعل » في نكـره « جار ومجرور متعلق بـ « اجعل » مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » والتاء للأنثى ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكررة » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعلمها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١) ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَصِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » فالتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها^(٢) . ويدل على أنه مُعامل مُعامَلَة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك « لَا أَبَا حَسَنِ حَلَالًا لَهَا » وَلَا يُفْضَلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فَضْلَ بينهما أنيت ، كقوله تعالى : (لَا فِيهَا غَوْلٌ) .

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون المنفي نصافي ذلك ، وألا يدخل عليها جار كإدخال عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد . وقولهم : غضبت من لاشئ ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين ، أحدهما أن السلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها ، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه ؛ والثاني : أن يجمل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا يفصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافاً » مفعول به لانصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافاً » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافاً » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبَ الْفَرْدَ فَاتِحًا : كَلَّا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أَجْمَلًا^(١)
مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ^(٢)

= و « ذا » من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الخبر »
مفعول به لا ذكر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ورافع مضاف والماء
مضاف إليه ، من إضافة الصفة لعمولها ، وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك وقع
هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وزاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحا » حال من الضمير المستتر في « ركب »
ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له « كلاً » الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق
غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها
محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً
« قوة » اسمها . وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة
« والثاني » مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعل الآتي « اجعل » فعل أمر ،
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للإطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون
التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعاً » مفعول ثانٍ لا جعل في البيت السابق « أو منصوباً » أو : حرف
عطف ، منصوباً : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله « مرفوعاً »
السابق « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت » رفع : فعل ماضٍ فعل الشرط
مبنى على الفتح المقدّر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً » مفعول به لرفعت
« لا » ناهية « تنصب » : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضارعاً نحو « لا غلامَ رجلٍ حاضِرٌ » . الحال الثاني : أن يكون مضارعاً للمضارع ، أي مُشابهها له ، والمراد به : كل اسم له تعلق بما بعده : إما بعملٍ ، نحو « لا طالماً جبلاً ظاهر ، ولا خيراً من زيدٍ راكِبٌ » ، وإما بـ يَنْطَفِ نحو : « لا ثلاثةٌ وثلاثينَ عندنا » ويسمى المشبّه بالمضاف : مُطَوَّلاً ، وتَمَطَّوْلاً ، أي : ممدوداً ، وحُكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ بهِ النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهِ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها خمسة عشرَ ، ولكن محلّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُدْبَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » والمثنى وجمع المذكر السالم يُبْنِيانِ على ما كانا يُنصَبانِ به — وهو الياء — نحو « لا مُسْلِمَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فَـمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركيبه] معها .

وذهب الكوفيون والزرّجانيُّ إلى أنَّ « رجل » في قولك : « لا رجلٌ » معرب ، وأن فتحة فتحة إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و« مُسْلِمِينَ » معربان ^(١) .

== النقلة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رُفِضَ أولاً فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيّاً كذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه ==

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم : مبنىٌّ على ما كان ينصب به — وهو الكسر ؛ فتقول : « لا مُسَلِّمَاتِ لَكَ » بكسر التاء ، ومنه قوله :
 ١٠٩ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي نَجَدُّ عَوَاقِبُهُ
 فِيهِ نَلَدُ ، وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولهما — وهو وجه عقلي — أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجمعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني — وهو نقض لذنبه بعدم الاطراد — أن البرد نفسه قد اتفق مع المجهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع المجهور على بناء المتادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ — البيت لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله
 أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ
 وَلَى حَيْثُنَا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ
 اللغة : « أودى » ذهب وفتى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتعزن على ذهاب شبابه « حميداً » محموداً « التعاجيب » العجيب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثناً » سريعاً « يعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته عمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب — وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي نَجَدُّ ... إلخ *

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو « لاسلمات لك »^(١)

= الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعوافيه - على هذا - نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عوافيه » مبتدأ مؤخر ، وإجاز الإخبار بالفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر ، والمصدر يجزى به عن الفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عوافيه » - سواء أفردت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجبتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى اللغى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جمعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإعجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ =

وقولُ المصنفِ : « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذَا كُرِّرَ رَافِعُهُ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر ؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله : « والثاني اجماعاً » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بماطف ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيها خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبنى مع « لا » على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عاملة عملَ إنَّ ، نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ^(١) .

== من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها - فيها عدا الأول - محذوف لدلالة ما قبله عليه . ومن شواهد ذلك قول الرازي (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

تَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحًا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مَرَاخًا

الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمطوف ، نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ — لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جدد العباس ابن مرداس ، ويروى بحز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلة غيبة ، وبعده :

كَالْثَوْبِ إِذْ أَتَهَجَّ فِيهِ الْبَلْبُ أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ
وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع حيز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

من كلة قافية ، وقبلة :

لَا صَلَحَ بَيْتِي — فَأَعْلَمُوهُ — وَلَا يَنْتَكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيِّفِي ، وَمَا كُنَّا يَنْجِدِي ، وَمَا قَرَّرَ قُمْرُ الْوَادِ الشَّاهِقِ
اللمة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحنابلة .

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ
« الراقع » ومثله « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قرر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قرر » يجوز أن يكون جمع أقر ؛ فوزانه وزان أحر وأحر وأصفر وأصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وحينئذٍ تكون « لا » زائدة ، الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس للأعمل فيه ، وذلك نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

لا أُمِّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » — وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي حمله الشارح — تبعاً لمجهول النحاة — عليه . وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الجمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الجمل على وجه سائق لا ضرورة معه .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له ، ويترجم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ، نحوها .

١١١ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : هو لرجل من مدحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جـ س بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحرر ، وقال الأصفهاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

=

(٢٦ — شرح ابن عقيل . ١)

== اللغة : « هذا لعمركم » العمر - بفتح فسكون - الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره ، بحملة القسم - وهي قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف - ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب - النذل ، واللهاية ، والحفارة « بينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعي لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجواب ، والتقدير : لعمركم قسمي ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة مترضة بين البدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر البدأ الذي هو اسم الإشارة « بينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيذا للصغار ، وعين مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كأن » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع - معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنيهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويوه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون « لا » غير عاملة أصلاً ، بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأيّ بلاء يا نسيْرُ بنِ عامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي ، لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قوله التثني :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسَمِّدِ النَّطْقُ إِن لَّمْ يُسَمِّدِ الْحَالُ

وإن نُصِبَ المَطُوفُ عليه جاز في المَطُوفِ الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غَلامٌ رَجُلٍ ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .

وإن رفع المَطُوفُ عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو « لا رَجُلٌ ولا امرأة ، ولا غلامٌ رَجُلٍ ولا امرأة » ومنه قوله :
١١٢ — فَلَا لَفَوٌّ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِدٍ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من آيات كَلَمَةِ أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاء البيتين هكذا :

وَلَا لَفَوٌّ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَنَحِيرٌ وَمَا فَاهُوا بِدٍ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللمة : « لفو » أى . قول باطل ، وما لا يتعد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر أُنْئِمَ — بتشديد الناء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن يضمن لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا ينعون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم اليم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لفو » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا عن لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عامة عمل ليس ، ولو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو =

والثاني : الرفع ، نحو « لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ »^(١) .
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إما جازمها تقدّم للعطف على [محل] اسم « لا »
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وإن
رَفَعْتَ أَوْ لَا لَا تنصبا » .

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَنْبِيَّ يَلِي فَافْتَحْ ، أَوْ انْصِبْ ، أَوْ رَفَعْ ، تَعْدِلُ^(٢)

= للذكور بد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت
جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه
الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال العطف عليه .
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها
عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في
إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي
في باب الفاعل :

فَلَا مَرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْلَقَ إِقْلَاهَا

الرواية فيه برفع « مرزنة » بالضمّة الظاهرة وفتح « أرض » والقول فيها
كقول في « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفعة)
برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :
وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا بَجْلُ
وقد نسج عليه أبو الطيب التتبي في قوله :

يَمُ التَّمَلُّ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنُ

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً منهم لا مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسمُ «لا» مبنياً ، ونُعت بمفرد يليه - أى لم يُفصل بينه وبينه
بفاصل - جاز في النعت ثلاثة أوجه :
الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم «لا» ، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ» .
الثاني : النصب ، مراعاةً لحل اسم «لا» نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفاً» .
الثالث : الرفع ، مراعاةً لحل «لا» واسمها ؛ لأنها في موضع رفع عند سيبويه
كما تقدم ، نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ»

وَعَبَّرَ مَا يَلِي ، وَعَبَّرَ الْمَفْرَدِ
لَا تَبْنِ ، وَأَنْصِبُهُ ، أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ^(١)

= الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه ، ويجوز أن يكون مفرداً حالاً من نعتنا ، وجاز مجيء الحال
من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه
العوامل الثلاثة «لبنى» جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له «بلى»
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل
نصب صفة لقوله نعتاً «فافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
«أو» عاطفة «انصب» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد تحذف لا محل له من
الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ،
وحرك بالكسر لأجل الروى .

(١) «وغير» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «لا تبن» الآتي ، وغير
مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «بلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفة ،
غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و «المفرد» مضاف إليه «لا» =

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ووليّة النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يلِ النعت المفرد المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفواصل ، لم يجوز بناء النعت ؛ فلا تقول « لا رجلٌ فيها ظريف » ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو « لا رجلٌ فيها ظريف » أو نصبه ، نحو « لا رجلٌ فيها ظريقاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لا طالباً جيلاً ظريقاً » ولا فرق - في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غير مفرد .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالضائف والشبه بالضاف - كتحين رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أولاً بفصل ؛ وذلك نحو « لا رجلٌ صاحب برّ فيها ، ولا غلامٌ رجلٌ فيها صاحب برّ » .

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يفصل بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو « لا رجلٌ ظريف ، وظريقاً ، وظريف » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

نهاية « تبين » فعل مضارع مجزوم بلا نهاية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانصبه » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والماء مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اتصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا

لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَعْلِ انْتَمَى^(١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِدَّةٌ : الرِّفْعُ ، وَالنَّصَبُ ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ» ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ «وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النَّعْتِ لِلْفِعُولِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ : الرِّفْعُ ، وَالنَّصَبُ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ؛

(١) «وَالْعُطْفُ» مَبْتَدَأُ «إِنْ» شَرْطِيَّةٍ «لَمْ» حَرْفُ نَهْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبُ «تَتَكَرَّرُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ فِعْلُ الشَّرْطِ «لَا» قَصْدُ لَفْظِهِ : فَاعِلُ تَتَكَرَّرُ «أَحْكَمَا» فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا تَصَالُهُ بَنُونَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُنْقَلِبَةِ أَلْفًا لِأَجْلِ الْوَقْفِ ، وَنَوْنُ التَّوَكِيدِ الْمُنْقَلِبَةِ أَلْفًا حَرْفٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَفَاعِلُ أَحْكَمَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَحُذِفَتْ مِنْهُ الْفَاءُ ضَرُورَةً ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ «لَهُ» بِمَا «جَارَانِ وَجَرُورَانِ» يَتَعَلَّقَانِ بِأَحْكَمَ ، وَمَا : اسْمٌ مُوصُولٌ «لِلنَّعْتِ» جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ انْتَمَى الْآيَةُ «ذِي» نَعْتٌ لِلنَّعْتِ ، وَذِي مُضَافٌ ، وَ«الْفِعْلُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «انْتَمَى» فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَجُودُ عَلَى «مَا» الْمَوْصُولَةِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ انْتَمَى وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا فَاحْكُمْ لَهُ بِالْحُكْمِ الَّذِي انْتَمَى لِلنَّعْتِ صَاحِبُ الْفِعْلِ مِنْ مَنَعُوتهُ ، وَذَلِكَ الْحُكْمُ هُوَ اتِّتَاعُ الْبِنَاءِ وَجَوَازُ مَا عَدَاهُ مِنَ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ .

(٢) مِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ يَمْدَحُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَابْنَهُ عَبْدِ الْمَلِكِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِنْهُ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ اِرْتَدَى وَتَأَزَّرَا
فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ «ابْنًا» عَلَى اسْمِ لَا الَّذِي هُوَ «أَب» وَأَيُّ بِالْمَعْطُوفِ =

فَقُولُ : « لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ ، وَامْرَأَةٌ » وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، وَحَسَكِي الْأَخْفَشُ « لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ » بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ ، عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرَ « لَا » فَكَأَنَّهُ قَالَ : « لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ » ثُمَّ حَذَفَتْ « لَا » .

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَطُوفُ غَيْرَ مُفْرَدٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ وَالنَّصَبُ ، سِوَاهُ نَكَرَتِ « لَا » نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَلَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ » أَوْ لَمْ تَتَكَرَّرْ ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَغُلَامٌ امْرَأَةٌ » ^(١) .

هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمَطُوفُ نَكْرَةً ؛ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ ، عَلَى كُلِّ حَالٍ ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَلَا زَيْدٌ فِيهَا » ، أَوْ « لَا رَجُلٌ وَزَيْدٌ فِيهَا » .

وَأَعْطِ « لَا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأِسْتِفْهَامِ ^(٢)

= منصوبا . وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَرْفُوعًا بِالْعَطْفِ عَلَى مَعَلِ « لَا » مَعَ اسْمِهَا ؛ فَإِنْ مَعْلَمُهَا رَفَعَ بِالْإِبْدَاءِ عِنْدَ سَيِّوِيئِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَرَارًا .

(١) ذَكَرَ النَّازِلُ وَالشَّارِحُ حُكْمَ الْعَطْفِ عَلَى اسْمِ لَا ، وَحُكْمَ نَعْتِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمَا حُكْمَ الْبَدَلِ مِنْهُ . وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْبَدَلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً كَاسْمِ لَا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ؛ فَإِذَا كَانَ الْبَدَلُ نَكْرَةً جَازَ فِيهِ الرُّفْعُ وَالنَّصَبُ ؛ فَقُولُ : لَا أَحَدٌ رَجُلًا وَامْرَأَةً فِيهَا ، وَقُولُ : لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مَعْرِفَةً لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ ، فَقُولُ : لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ فِيهَا .

وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَلَا يَأْتِي مِنْهُ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَعَارِفٌ ، وَاسْمُ « لَا » نَكْرَةٌ ، وَلَا تَوَكُّدُ النِّكَرَةِ تَوَكُّدًا مَعْنَوِيًّا عَلَى مَا سَتَعْرِفُ فِي بَابِ التَّوَكُّيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٢) « وَأَعْطِ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « لَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَعْطِ « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ « لَا » وَمَعَ مِضَافٍ ، وَ « هَمْزَةٌ » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهَمْزَةٌ مُضَافٌ ، وَ « اسْتِفْهَامٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَا » =

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » وَحُكْمُ المَطْوْفِ والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكما قبل دخولها .

هكذا أَطْلَقَ المصنف — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفي كل ذلك تفضيل . وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذَكَرَ ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره : من أحكام اللفظ ، والصفة ، وجواز الإلغاء .

فقال التوبيخ قولك : « أَلَا رَجُوعٌ وَقَدْ شِئْتَ ؟ » ومنه قوله :

١١٣ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ

وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ ؟

= اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعط « تستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الوصلة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها صاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى

قائل معين .

اللغة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكشاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للقاء ودواعى الصبوة . =

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — أَلَا اضْطَبَّارٌ لِسَلَى أُمِّ لَهَا جَلَدٌ ؟
إِذَا أَلَايَ الَّذِي لَقَاهُ أُمَثَالِي

= النفي : ألما يكف عن المقابح ويدع دواعي الرق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال :! الإعراب : « ألا » الهزمة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولي : فعل ماض . والتاء تا . التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه . والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول « وأذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبية « بشيب » جار ومجرور متعلق بأذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والماء ضمير المشيب مضاف إليه « حرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للنافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .
١١٤ — نسب هذا البيت لجنون بن غامر فليس بن اللوح ، وروى في صدره اسمها هكذا :

* أَلَا اضْطَبَّارٌ لِّلَّيْلِ أُمِّ لَهَا جَلَدٌ *

اللمة : « اضطبار » تصير ، وتجلد ، وسلوان ، واحمال « لاقاه أمثالي » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت — أبتنع الصبر على سلى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهزمة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بِأَلَا التَّمْنَى : فذهبُ السَّازِغِ أَنَّهَا تَبْقَى عَلَى جَمِيعِ مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَعَلَيْهِ يَتِمُّشَى إِبْطَاقُ لِلصَّنْفِ ، وَمَذْهَبُ سَبِيْبِهِ أَنَّهُ يَبْقَى لَهَا عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ إِمَّاؤُهَا ، وَلَا الْوَصْفُ أَوْ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ مِرَاعَاةً لِلْإِبْتِدَاءِ .

ومن استعمالها للتَّمْنَى قَوْلُهُمْ : « أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا » وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١١٥ — أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَيَرَأُبَ مَا أَنَاثُ بَدُ الْفَقْلَابِ

== « أَمْ » عاطفة « لَهَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر . والجملة معطوفة على جملة « لَا » واسمها وخبرها « إِذَا » ظرفية « الْأَقِ » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنَا ، والجملة في محل جر بإضافة « إِذَا » إِلَيْهَا « الَّذِي » اسم موصول : مفعول به لأَلَاقِ « لَأَقَاهُ » لَاقَ : فعل ماضٍ ، والهاء مفعول به لَاقَ تقدم على فاعله « أَمْثَالِي » أَمْثَالُ : فاعل لَاقَ ، وأَمْثَالُ مضاف وباء التكلم مضاف إِلَيْهِ ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أَلَا اصْطَبَارُ » حيث عامل « لَا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لَا » النفي ؟ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع ، وكون الحرفين معاً دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينته عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم — فبا نعلم —

إلى قائل معين .

اللغة : « وَلَّى » أدبر ، وذهب « فَيَرَأُبَ » يجبر ويصلح « أَنَاثُ » فتفت ، وصعدت ==

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

== وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

رَأَبُ الصَّدْعِ وَالْتَأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَفِيرُ
(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أى يميز الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتحق ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التحق ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لاللفظاً ولا تقديرآ « عمر » اسمها « ولى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى عمر ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة . بعد فاء السببية في جواب التحق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثنأت » أثنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثنأت ، ويد مضاف و « الففلات » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثنأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التحق ، وهذا كثير في كلام العرب ، وما يدل على كون « ألا » للتحق في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « في » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد » فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، رمع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والماء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ ذليل على خبر « لا » النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التمييز والطائنين ، وكثر حَذْفُهُ عند المجازيين ، ومثاله أن يقال : هل مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » وَتَحْذِفُ التَّكْبِيرَ — وهو قائم — وجوباً عند التمييز والطائنين ، وجوازاً عند المجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار رجل ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجَزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ » وقول الشاعر :

— ١١٦ — * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَبْهُوحُ *

١١٦ — نسب الزمخشري في النصل (١ / ٨٩ بتعقيفاً) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسب الجرمي — مع صدره — لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعم — لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حي من الجن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ، فأثرت حاتماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إِذَا الْفَلَّاحُ غَدَتَ مُلْقَى أُبْرَيْئَهَا *

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعلم ، وتبعهم الأحموني — يحمل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهما ثلاثتا أبيات منها البيت الشاهد لتلم صمة الإنسان .

هَلَا سَأَلَتِ النَّبِيَّتَيْنِ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المراد مع سقوطه ظهر » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

= إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مضبوط
اللقح : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار ، وهو
خيوط يشد به رأس الضرع ثلاثاً ليرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأمرة حين لا يكون در ،
وذلك فى سنى انقحط « مصروح » اسم مفعول من صرحته - بتخفيف الباء - إذا سقته
الصروح ، وهو - يفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالعداة ، والعداة : الوقت
ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم
لندا محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير :
إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والثاء
للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على اللقاح « ملقى » خبر
غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أمرة : نائب فاعل للملقى ، وأمرة مضاف
والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان »
جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصروح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصروح » حيث ذكر خبر لا ، وهو
قوله « مصروح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من
الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف - عند
عدم قيام قرينة - هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا يخرج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .
وقد أجاز الأعمى الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزعزعى أن يكون
الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله « مصروح » نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو
المبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما
تقدم بيانه .

=

.

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر
محمولاً على السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اهـ .
وقال الزحمرى : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما
أن يترك فيه طائيته إلى اللفظة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن
صفة محمولة على محل لا مع النفى » اهـ .
ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر
لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت
عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً ، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل
الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الفرض
بذكره لداعية من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم
بغير لنته التى درب عليها لسانه ، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر -
وهو أن تقدر قوله « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو
الرفض - حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويصورك .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبَ يَنْصِبُ الْقَلْبَ جُزْءِي أَيْ أَبْدَأَ أَغْنَى : رَأَى ، خَالَ ، عَلَنُ ، وَجَدَ (١)
 ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدَّ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللِّذْ كَاغْتَدَّ (٢)
 وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ (٣)
 هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .
 وتنقسم إلى قسمين ؛ أَحَدُهُمَا : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .
 فاما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أَحَدُهُمَا : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ
 المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منهما :

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بفعل »
 جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزءي »
 مفعول به لا نصب ، وجزءي مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه « أغنى » فعل مضارع ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأغنى
 « خال ، علن ، وجدا » كلهن معطوفات على رأى بباطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسب ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور في
 البيت السابق بباطف مقدر فيها عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأغنى ، ومع مضاف ،
 و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجل » معطوفات على عد
 بباطف مقدر فيها عدا الأخير « اللذ » اسم موصول - وهو لفة في الذى - صفة لجعل
 « كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم » معطوفان على « عد » بباطف محذوف من الثاني « والتي »
 اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جلته صلة
 التي « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب
 الآتي « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مبتدأ »
 مفعول به لا نصب « وخبراً » معطوف على مبتدأ ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ .

ما يدل على الرُّجْحَان ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَّأَ ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فإنَّ رأى قول الشاعر :

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
فاستعمل « رأى » فيه لليتين ، وقد تستعمل « رأى » بمعنى « ظَنَّ »^(١) ،
كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَيمِيدًا) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ - البيت لحداد بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن مصصة بن بكر
ابن هوازن.

اللمة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرم جنوداً » قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداها رواها أبو زيد ، وهى « وأكثرم عديداً » والثانية رواها أبو حاتم ، وهى « وأكثره جنوداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التثنية ، وهو المفعول الأول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرم » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على « أكبر » ، وأكثرم مضاف والضمير مضاف إليه « جنوداً » تمييز أيضاً .
الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرها الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الخفية - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو « رأيت الكواكب » ، وبمعنى اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رثته . تقول : رأيت محمداً = (٢٧ - شرح ابن عقيل)

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَالَكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَأَنْبَعَثَ
إِلَيْكَ بِنِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

== تريد ضربته فأصبت رثمه ، وهى هذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى
الى معنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَائِكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ
وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنيين ، فأما تعديتها
لواحد فى قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنيين ففى قوله « رأى الناس
خوارج » هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .
١١٨ — هذا البيت من الشوهد الذى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « البازل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب
نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث
« صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعث » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها
« واجفات » أرادها دواعى الشوق وأسبابه التى بهتته على الذهاب إليه ، وهى جمع
واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ،
وتقول : وجف البعير يحف وجفأ — بوزان وعد يعد وعدأ — ووجيفا ؟ إذا سار ،
وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « البازل » مفعول ثانٍ لفعل
« المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للبازل « فانبعث »
الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « إليك » بى « كل منهما جار
ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق »
مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك البازل . . . إلخ » فإن علم فى هذه العبارة فعل دال
على البعير ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثانى قوله البازل ، على
== ما بيناه فى الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدُ يَا عَرُو فَاغْتَبِطُ

فَابَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= والذي يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إني أيقنت بأنك جواد كريم تنطى موه سألُك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك .

وقد تأتي « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) .

وهى - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أى مشفق الشقة العليا - فلا تتعدى أصلاً .

١١٩ - وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم « فَاغْتَبِطُ » أمر من الغبطة ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتياب أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه بالناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يبقى إذا عاهد ؛ فيازمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتياب به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » المفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عَرُو » يا : حرف نداء ، وعَرُو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فَاغْتَبِطُ » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل =

ومثال « تَعَلَّمَ » — وهي التي بمعنى اعلم^(١) — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَكَايَغَ بُلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

== أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضممة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » فإن « دري » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « دري » يستعمل على طريقتين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما في قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثاني : أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) أحترز بقوله « وهي التي بمعنى اعلم » عن التي في نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم في المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من التعلقات في الحال ، وثانيهما : أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التي من أخوات ظن جاءت غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .
١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

الغنى : اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تباليغ في الاحتياط لذلك ؛ لكي تبليغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرَّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْقَوَائِي عَمَّهَنَّ ، وَخَلَّتُنِي
لِي أَسْمُ ؛ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتفديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التعليل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمسكر » معطوف على التعليل .
الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .
ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تمتد إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، كما في قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم للرئى :

تَعْلَمُ — أُسَيْتَ الْآلَمَنَ — أُنَّ قَاتِلُكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بَابِنِ جَعَلٍ
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمر بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلُ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن توبل العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأْبَدُ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَائِلُ فَقَدْ أَفْقَرْتَ مِنْهَا سَرَاهُ قَيْدُ بُلْ

اللغة : « دعاني القوائى » القوائى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بمجالها عن الرينة أو هى التى استغنت ببيت أبها عن الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غى بالمكان » أى أقام به ، ويروى : « دعانى العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن ، ومفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مُلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقِيَّ وَالْجَوْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَّاحًا ، إِذَا مَا لَرَبِّهِ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

= الإعراب : « دعائي » دعا . فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « التواني » فاعل دعا « عمن » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلصني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد - وهو التكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلصني لي اسم » فإن « خال » فيه معنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن نفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير التسكام ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لي اسم » من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ حَبْلًا عَلَى الْفَأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءُ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ لَلْسَابِلًا

اللفظ : « كبيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قبلت فيه باله أدنى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زَعَمَ » قوله :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فَإِنِّي شَرَبْتُ الْحِلْمَ لَمْ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

= لحقه « اهـ » خلا « الجبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاعلا » وقوله « تربت الأشراف » معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو يضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العنى في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الريح « ثاقلا » ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

العنى : لقد أيقنت أن أكثر شئى ربما إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه يعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجلود » معطوف على التقي « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و« تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقي » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

اللغة : « أجهل » الجهل هو الحفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

العنى : لئن كان يرجع لديك أنى كنت موصوفا بالبرق والبطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بهارزانة وخلقا كريما .

== الإعراب : « إن » شرطية « زعميني » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياؤه مخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وياؤه المتكلم مفعول أول « كنت » كان فعل ماض ناقص ، والياء اسمه « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر في وجوبا تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لزعم « فيسكن » حار ومجرور متعلق بأجهل « فإني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لشريت « بذلك » بعد ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجرور متعلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « زعميني كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان » ومعمولها ، على ما ذكرناه في إعراب البيت
واعلم أن الأكثر في « زعم » أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمنا أن لن نجعل لكم موعدا) أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُنُّ هَجْرَهَا ؛ فَذَكُنْتُ زَعَمُ أَنَّهُ رَشَادُ ، أَلَا يَارَبَّمَا كَذَبَ الزَّعَمُ
وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَنَزَّيْتُ بِمَدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَغْفِرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازما ، بل تندعدي « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؟ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده ، ومنه قول أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَأَنْتَ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا =

ومثال «عَدَّ» قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْقُدَمِ

= وزعم الأزهري أى « زعم » لاتعدى إلى مفعولها بغير توسط « أن » وعنده أن ماورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما رينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الحزرجى .
اللمعة : « لا تعدد » لانظن « المولى » يخلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها (ص ٣١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر « العدم » هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر .
المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق ذو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول انعمد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكننا » الواو عاطفة . لكن : حرف استدراك ، وما : كاتبة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثانى قوله « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :
لَا أَعْدُ الْإِفْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتَهُ الْإِعْدَامُ
فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإفتار : مصدر أفتى الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عنية :
=

ومثال « حَجَا » قوله :

١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا نَفَقَةً

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَمَاتُ

= تَعْدُونَ عَمْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ بِجَدِّكُمْ بَنِي صَوَاطِرِي، لَوْلَا السَّكْمُ أَلْمَمْتُمَا
فعدون : بمعنى تظنون ؛ وعمر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل بجدكم : مفعوله الثاني
١٢٥ - هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل ، ونسبه صاحب
المحكم إلى أبي ذئبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ،
ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، وَالْمَرْءُ تُخْطِئُهُ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِبْنَائِي مِثْنَاتُ
اللفظ : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع ملعة وهي النازلة من نوازل الدهر
المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النزائل ، ولكنى قد عرفت
مقدار مودته ؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عني ولم يأخذ
يبدى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه
« أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول
لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثانٍ لأحجو ، وجملة
أحجو ومعمولي في محل نصب خبر كان « نفقة » يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو
حينئذ صفة له ، وقرأ بالحر منونا ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و « نفقة » مضاف إليه ،
وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط
الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا »
جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف زمان متعلق بألم « ملات » فاعل ألم .
الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل الضارع من « حجا »
بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثاني « أخاقتة » .
هذا ، واعلم أن المعنى صرح بأنه لم يقل أحد من النحاة أن « حجا يحجر » ينصب
مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

ومثال « جَمَلَ » قوله تعالى : (وَجَمَلُوا اللَّائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا) .

وقيد المصنف « جَمَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جمل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .
ومثال « هَبْ » قوله :

١٢٦ — قُلْتُ : أَجِرْنِي أبا مالكٍ ، وَإِلَّا فَهَتِّيْ أُمْرًا هَالِكًا

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّغَمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي الثُّغَمَانِ حَارِبَنَا عَرُوءَ
(عس ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أفام ، ومنه قول عماره ابن يمن :

* حَيْثُ حَجَّيْ مُطَرِّقٌ بِالْقَالِقِ *

وقول العجاج :

فَمَنْ يُمْكِنُ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْمُ بُونَ الْفَرْجَا
والتي بمعنى غلب في الحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أفام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .
١٢٦ — البيت لابن همام السلولي .

اللغة : « أجرني » اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو النيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى في مكانه « أبا خالد » « هبني » أى عدني واحسبني .

المعنى : قُلْتُ اغْنِيْ يَا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين .
الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر « أبا » منادى =

وَنَبَّهَ المصنّفُ بقوله : « أَعْنِي رَأَى » على أَنَّ أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رَأَى » وما بعدهُ بما ذكره المصنّفُ في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو « جَبُنَ زَيْدٌ » ومُتَعَدٍّ إلى واحد ، نحو « كَرِهْتُ زَيْدًا » .

هذا ما يتعلّق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التَّحْوِيلِ - وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا - إلى آخره » - فتتعدّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ ، وعدّها بعضهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو « صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَرْقًا » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » و « وَهَبَ » كقولهم « وَهَبَنِي الله

== بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وتعمل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثانٍ ل « هب » هالكا » نعمت لامرى .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء التوكيد ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن « هب » - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجي منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يب لمن يشاء ، إن شاء) وقال : (هب لي حكماً) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الناهد ، وقد يدخل على « أن » التوكيد ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجري أنه لحن . وثقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في نصيح العربية . وقد روى مر حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو - مع فصاحته - قليل .

فِدَاكَ « أَى صَيَّرَنِ ، و « تَخَذَ » كقوله تعالى : (لَتَجِدَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا)
و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) و « تَرَكَ » كقوله
تعالى : (وَتَرَكَذَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف- ويقال : هو فرعان بن الأصم بن الأعرف-
أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها في ابنه منازل ، وكان له عاقا ،
والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح
البريزى : ٤ - ٩٨ بتعقينا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمُ بَيْتِي وَبَيْنَ مَنَازِلِ جَزَاءَ كُلِّ يَسْتَنْزِلِ الدَّرَّ حَالَهُ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَ شَيْطَمًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرَ الشَّخْصَ اشْخَصًا قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَنْمَطُ حَقِّي بَاطِلًا ، وَلَوْى يَدِي لَوْى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ
اللمة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم

تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن
معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفعاله ومفعوله الأول ، والجملة في محل
جر بإضافة « إذا » إليها « أcha » مفعول ثان لترك ، وأcha مضاف ، و « القوم »
مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه »
شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والماء ضمير التائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أcha القوم » حيث نصب فيه بـ « ترك » مفعولين ؛ لأنه
في معنى فعل التصير ، أحدهما الماء الذى هو ضمير التائب ، وثانيهما قوله « أcha القوم » ،
وقد أوضناها في الإعراب ، هذا ، وقد قل الخطيب البريزى في شرح الحماسة : إن
« أcha القوم » حال من الماء في « تركته » وساغ وقوعه حالا - مع كونه معرفة ؛ لأنه
مضاف إلى الملهى بأل- والحال لا يكون إلا نسكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً بأعيانهم ولا -

و «رَدَّ» كقولہ :

١٢٨ - رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُودَا
فَرَدَّ شُورَهُنَّ الشُّودَ بِيَضًا وَرَدَّوْهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

= يخص قوما دون قوم ، وإنما عني أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اهـ بياض ،
وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .
١٢٨ - البيتان لعبد الله بن أثير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدى ، وهما
مطلع ككة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماة ، وقدر رواها أبو على القالى في ذيل
أمايه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى السكيت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة
في عيون الأخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٢ / ٤٩٤) وبعد
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَصْكَانُ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ بَكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِئٍ أَبَانَ الذَّهْرُ وَاحِدَهَا الدَّقِيقَا

اللقية : « الحدثان » جملة المعنى عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حمبه متى ، وإنما
الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد - أى حزن
وأقن متعيرات ، وتوهمه المعنى مبنياً للمجهول « فرد وجوهن - إلخ » يريد أنه قد
صبر شعورهن بياضاً من شدة الحزن وجوهن سوداً من شدة اللطم ، وبشبه هذا
ما روى أن الرمان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال :
ايض مافى ما كنت أحب أن يسود ، واسود مافى ما كنت أحب أن يبيض . يريد
ايض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه ؛ فصار أسود كاليا
الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نسوة » مفعول به
لرمى ، ونسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه
« بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى « سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَحُصِّنَ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْفَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَ (١)
كَذَا تَعْلَمُ، وَلَيْسَ بِأَنْسَاضٍ مِنْ سِوَاهُمَا أَجْمَلُ كُلِّ مَا لَهُ زَكْنٌ (٢)

== متعلق بسمد « سودا » مفعول مطلق يؤكد لعامله « فرد » الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان « شعورهن » شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « السود » صفة لشعور « بيضا » مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيض سودا « مثل الجملة السابقة . الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن - إلخ » ، وقوله « ورد وجوههن - إلخ » حيث استعمل « رد » في معنى التصيير والتحويل . ونصب به - في كل واحد من الموضعين - مفعولين .

(١) « وحصن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالتعليق » جار ومجرور متعلق بخص « والإلقاء » معطوف على التعليق « ما » اسم موصول : مفعول به خاص ، مبنى على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً مبنياً للمجهول ، وعليه يكون « ما » اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر » الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « أزم » الآتي « هب » قصد لفظه : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أزم » أزم : فعل ماض مبنى للمجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من أزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولغير » الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجمل » الآتي ، وغير مضاف ، و « الماض » مضاف إليه « من سواهما » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسببى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مفعول به لاجمل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بركن الآتي « زكن » ==

تَقَدَّمَ أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ قَسِيانٌ ؛ أَحَدُهُمَا : أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَالثَّانِي :
أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ .

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى : مُتَصَرِّفَةٍ ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ .
فَالْمُتَصَرِّفَةُ : مَا عَدَا « هَبْ » ، وَتَعَلَّمَ « فَيَسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِي ، نَحْوُ « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وَغَيْرُ الْمَاضِي — وَهُوَ الْمَضَارِعُ ، نَحْوُ « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » وَالْأَمْرُ ، نَحْوُ « ظُنِّ زَيْدًا قَائِمًا » وَاسْمُ الْفَاعِلِ ، وَنَحْوُ « أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا » وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فَأَبُوهُ : هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، ارْتَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَ« قَائِمًا » الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَالْمَصْدَرُ ، نَحْوُ « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَبَيَّنْتُ لَهَا كُلَّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا بَيَّنْتُ لِلْمَاضِي .
وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ اثْنَانِ — وَهِيَ : هَبْ ، وَتَعَلَّمَ ، بِمَعْنَى اْعْلَمْ — فَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا إِلَّا صِيغَةُ الْأَمْرِ ، كَقَوْلِهِ :

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَسَدُوهَا

فَبَايَعَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠] ^(١)

وقوله :

قَفَلْتُ : أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا قَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦] ^(٢)

وَاخْتَصَصَتِ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَعَرِّفَةُ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْفَاءِ ^(٣) ؛ فَالتَّعْلِيْقُ هُوَ : تَرْكُ الْعَمَلِ

== فَعَل مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زَكْنٍ وَنَائِبٍ نَائِبٍ فَاعِلُهُ لَا عَمَلٌ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٤٢٠) وهو الشاهد ١٢

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه في (ص ٤٢٧) وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أَنْ التَّعْلِيْقَ وَالْإِلْفَاءَ لَا يَجْرِي وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ إِلَّا مَا اسْتَنْهَاهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ يَجْرِي التَّعْلِيْقُ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَفْعَالِ سَدَّكَرْهَا لَكَ فَيَا بَد ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى كَلَامِ النَّاطِمِ وَالشَّارِحِ أَنَّ الْإِلْفَاءَ وَالتَّعْلِيْقَ مَعًا ==

لفظاً دون معنى مانع ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عَطَقْتَ عليه نصبت ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وَغَمَرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ^(١)

والإلغاء هو : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، لا لِمَانِع ، نحو « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عَمَلٌ في « زَيْدٌ قَائِمٌ » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضي ، نحو « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

== يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .
ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسبت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لي أجهت أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتنحت عليا أيعبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصديعة أم يكفرها ، وسألت أترورنا غداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الخواص الخمس ، نحو : لمست ، وأجمرت ، واستمعفت ، وشميت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْبَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلَّتْ
فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكبي » التي علق عنها « أدري » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغير التصرف لا يكون فيها تعليق ولا إلقاء ، وكذلك أفعال التحويل ،
نحو « صَيَّرَ » وأخواتها .

وَجَوَّزَ الْإِلْعَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنْوِ صَمِيرَ الشَّانِ ، أَوْ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ^(١)
فِي مُوهِمِ الْإِنَاءِ مَا تَقَدَّمَ ، وَالتَّزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »^(٢)
و « إِنْ » وَ « لَا » ؛ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ قَسَمَ ،
كَذَا ، وَالْأُسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ^(٣)

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الإلقاء »
مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « في الابتداء » جار ومجرور معطوف على محذوف ،
والتقدير : جوز الإلقاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء « وانو » الواو حرف
عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ضمير »
مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشان » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام »
معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه وقد قصره للضرورة .

(٢) « في موهم » جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل « موهم »
صمير مستتر فيه « إلقاء » مفعول به لموهم ، وإلقاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف
إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما للوصولة
والجملية من تقدم وفاعله لاجل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبنى للمجهول
« التعليق » نائب فاعل لالتزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفي »
مضاف إليه ، ونفي مضاف ، و « ما » قصد لفظه مضاف إليه

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » في البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام
مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم
إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بالفتح الآتي انحتم فعل ماض ، =

يجوز إلقاء هذه الأفعال، المنصرفّة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت
وسطاً ، نحو « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُهُ ^(١) » ، وإلّا
تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلقاءُ سَيِّئَانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلقاءِ ،
وإن تأخّرتْ فالإلقاءُ أحسنُ ، وإن تقدمتْ امتنع الإلقاءُ عند البصريين ؛
فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا
قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يؤمُّ إلقاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير
الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنَوُّيلُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحنى وفاعله
في محل رفع خبر للبتداء الثاني ، وجملة اللبتداء الثاني وخبره في محل رفع خبر للبتداء الأول .
(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلقاء جائز في كل حال ، مادام العامل متوسطاً أو
متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلقاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ،
وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلقاء فله موضحان :
أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك : عمرو مسافر ظن ، فلا يجوز
الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المفعول وتقرن به
أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : زيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه
الإلقاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيدا قائماً لم
أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ،
ويجوز الإلقاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي جلع
بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَآتٍ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولُ ، مُتَّبِعٌ بِرَحَلِهِ ، لَمْ يُبْدَ ، مَسْكُوبُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنِ غَضِيضِ الْعَرْفِ مَسْكُوبُ =

فالتقدير « وما إخاله لدينا منك تنويل » فالهاء ضمير الشأن ، وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحيزٌ فلا إلقاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

== اللمة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من بجله الحب : أى أضناه وأسقمه « متم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضميف — إذا ذلله وقهره وعيده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بتميم « يقد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وأمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة للبند والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه الذى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

وهذا أحد توجهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » والثانى هو متعلق بقوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل . وفيه توجهات أخرى لاتسع لها هذه العجالة

١٣٠ - كَذَلِكَ أَدَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مِلَّاكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبُ
التقدير: «أني وجدتُ مِلَّاكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبُ» فهو من باب التعليق ،
وليس من باب الإلفاء في شيء .

١٣١ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزارية ،
ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧ / ٣ بتحقيقنا) .
اللغة : « كذاكَ أدبت » السكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر
محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديبا
مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ،
وهو قوله :

أَكُنَيْهِ حِينَ أَنْأَدِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَلْقَبُهُ ، وَالسَّوَاهُ الْقَبُّ
« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيعة » الحلق ، وجعها شيم
كقيمة وقيم .

الإعراب : « كذاكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة منساف
إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا
لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديبا مثل هذا
التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب
فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار والمجرور متعلق
بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء للتكلم مضاف إليه « أني » أن : حرف توكيد
ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر
أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و« الشيعة »
مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سد مسد معرولي
وجد ، على تقدير لام ابتداء علقمت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ،
والأصل : وجدت لملاك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله
الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجذته (أى الحال والشأن) ملاك
الشيعة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ — إلى جواز الإناء
للتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الْإِنَاءَ » لينبئ على أن الإناء ليس بلازم ،
بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإناء جاز الأعمال كما تقدم ، وهذا بخلاف التعليق
[فإنه لازم ، ولهذا قال : « وَالْتَزِمَ التَّعْلِيقُ »] .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو « ظننتُ ما زيد قائمٌ » .
أو « إن » النافية ، نحو « علمتُ إنَّ زَيْدًا قائمٌ » وَتَمَثَّلُوا له بقوله تعالى :
(وَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَةٍ أَلْفَاظٍ) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق
في شيء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذِفَ الْمُتَعَلِّقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ
فهنصب مفعولين ، نحو « ظننتُ ما زيد قائمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقات :
« ظننتُ زَيْدًا قائمًا » والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت
المتعلق — وهو « إن » — لم يَسَلْطُ « تظنون » على « لبتن » ؛ إذ لا يقال :
وتظنون لبتن ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله غالف لما هو كالجميع عليه — من
أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق
بالآية الكريمة وَشَبَّهَهَا يشهد لذلك .

== الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألقى « وجدت »
مع تقدمه ؛ لأنه لو عمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » بنصب « ملاك »
و « الأدب » على أنها مفعولان ؛ ولكنه رفضهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإنشاء
والإنشاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ،
بل هو إما من باب التعليق ، ولأم الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » وإما من باب
الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول
ثان ؛ على ما بيناه في إعراب البيت ، والنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في
هذين التأويلين من التكلف .

وكذلك يُعَاقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » أو لَامُ الابتداء ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٍ قَائِمٌ » أو لَامُ الْقَسَمِ ، نحو « عَلِمْتُ لَيْقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعْدهَا أَحَدٌ مِنَ النحويين من المعلقات^(١) ، أو الاستفهام ، وله صُورَةٌ ثَلَاثٌ ؛ أن يكون أَحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو « عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ ، نحو « عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو « عَلِمْتُ أَرَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » و « عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » .

* * *

() قد ذهب إلى أن لَامَ القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم : منهم الأعم الشتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَثَانَيْنِ مَنِيتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَى وَلَا عَدَمٌ
وبقول ليلى بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَثَانَيْنِ مَنِيتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطَاشُ سِهَامِيَا

وذهب سيبويه - رحمه الله ! - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي ، وزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بعده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تصف بإلقاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) « هذا باب الأفعال في القسم ... وقال ليلى * ولقد علمت لثانين * كأنه قال : والله لثانين منيتي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » ا هـ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١) : « وأما قوله * ولقد علمت لثانين * فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » ا هـ .

لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ^(١)

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيدا » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اَنْهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظننت زيدا » أى : اَنْهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) أى : بِمُتَّهَمٍ .

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْهَرَ مَا لِعِلْمٍ طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى^(٢)

إذا كانت رَأَى حُلُمِيَّةً^(٣) — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَعَدَّدَى إليهما « عِلْمٌ » المذكورة من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وطن » معطوف على علم ، وطن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق باسم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « انم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانم « لعلم » جار ومجرور متعلق بأنتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بأنتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلمية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها — نسبة إلى الحلم — بوزان قفل أو عنق — وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل — إذا رأى فى منامه شيئا .

الرؤيا أنمر» أى : أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نُسِبَ لعم المتعبدية إلى اثنين ؛ فمَعْبَرٌ عن الحلية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلية ، فالمشهور كونها مصدراً لها^(١) ، ومثال استعمال « رأى » الحلية متعبدية إلى اثنين قوله تعالى : (إني أراي أعصر خيراً) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خيراً » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ - أبو حنيس يؤرّفني ، وطلّق ، وعَمَّارٌ ، وآوِنَةٌ أَنَا لَا

أَرَاهُمْ رِفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَاوَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ الْخِزَالَا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِيُرِيدَ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يَذْكُرْ بِلَا

فالهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رِفْقَتِي » هو المفعول الثانى .

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا سالحة ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَابِلُهُ

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنثهم أن يدعوا أكثره ، بل الكثير المشهور التعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلية .

١٣١ - هذه الأبيات لعمرو بن أحرر الباهلى ، من قصيدة له ينذب فيها قومه ويسكهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُنَلِّجَا وَتَحْتَلَا بِنَا بِيَهْمَا اخْتِيَالَا

كَأَنَّهُمَا سَمْعَيْنَا مُسْتَفْتِيَتَا بَرْجِي طَالِعَا - بِيَهْمَا فِتَالَا

وَمَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالَا =

= عَلَى حَيْنٍ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طِلَافَهُمَا وَطَالَآ
فَإَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيويوه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : منى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينذ فيها ، وربما اتخذت دلويا يستقي بها ، والمستغيث : طالب النيث وهو المطر « على حين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : انتعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأؤها على حين « وهي » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وععمار ، وأثالا » أعلام رجال « تحافى الليل وانخزل انخزالا » كنايةان عن الظهور ، ويان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تيل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان وإزمان بمعنى واحد « رققى » بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » في محل رفع خبر المبتدأ « وععمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » ، وقد رخم « أثالا » في غير النداء ضرورة ، وأصله أثالة ولم يكتف بتخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضممة ظاهرة على الحرف المحذوف للتخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رققى » رقيقة : مفعول ثان لأرى ، ورقيقة مضاف وباء التكسّم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رققى » حيث أعمل « أرى » في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى بمعنى حلم : أى رأى في منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » ، وإنما عمات مثل عملها لأن بينهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراك بالחס الباطن ؛ فلذا أجريت مجراه .

وَلَا تَجِزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)
لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا، إلا إذا دلَّ
دليلٌ على ذلك.

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا؟»
فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير: «ظننت زيدا قائما» حذفت المفعولين للدلالة
ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

١٣٢ — بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَابَةِ سُنَّةٍ تَرَى حُجُبَهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحَسُّبُ؟
أى: «وَتَحَسُّبُ حُجُبَهُمْ عَارًا عَلَى» حذفت المفعولين — وهما: «حُجُبَهُمْ»،
و «عَارًا عَلَى» — لدلالة ما قبلهما عليهما.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر،
ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده، بطريق العارية، وهو مجرور محلا
بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط»
مفعول به لتجز، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف
على مفعولين.

١٣٢ — البيت للسكيت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول
صلى الله عليه وسلم، وأولها قوله:

طَرَبْتُ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ، وَلَا لَيْعًا مِثِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَأْتِبُ؟
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَلَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ
اللقية: «ترى حجبهم» رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى
أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف «عاراً» العار:
كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول: عبرته كذا، ولا تقل: عبرته بكذا،
فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية السموال قوله، وفيه دلالة غير قاطعة =

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا لِلدَّالَةِ أَنْ يَقَالَ : « هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا » ؟
فَيَقُولُ : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » أَيْ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَيُحَذَفُ الثَّانِي لِلدَّالَةِ عَلَيْهِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٢٣ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ — فَلَا تَطْطِي غَيْرَهُ —

مِثْلِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

أَيْ : « فَلَا تَطْطِي غَيْرَهُ وَاقِئًا » ذ « خَيْرُهُ » هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ « وَاقِئًا »
هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

= تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
وَمِنْ هَلِهِ اللَّغَةُ مِنْ أَجَازٍ أَنْ يَقُولَ : عِبْرَتُهُ بِكَذَا ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ « وَانْظُرْ شَرْحَ
الْحِمَاةِ ١ - ٣٣٢ بِتَعْقِيقِنَا) وَتَحْسَبُ « أَيْ تَطْنُ ، مِنْ الْحَسْبَانِ .
الإِعْرَابُ : « بَأَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « تَرَى » الْآخِ ، وَأَيْ مِضَافٌ
وَ « كِتَابٌ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « أَمْ » عَاطِفَةٌ « بَأَيَّة » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مِمَّنْطُوفٌ عَلَى الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ الْأَوَّلِ ، وَأَيَّةٌ مِضَافٌ ، وَ « سَنَةٌ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « تَرَى » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ
ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « حَبُّهُمْ » حُبٌّ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لَتَرَى ، وَحُبٌّ مِضَافٌ
وَهُمْ : مِضَافٌ إِلَيْهِ « عَارَأَ » مَفْعُولٌ ثَانٍ لَتَرَى ، سَوَاءٌ أَجْعَلْتَ رَأَى اعْتِقَادِيَّةً أَمْ جَعَلْتَهَا
عَلِيَّةً ، وَيَجُوزُ عَلَى الْأَوَّلِ جَعْلُهُ حَالًا « عَلَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَارَ ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ
صِفَةً لَهُ « وَتَحْسَبُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، تَحْسَبُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَمَفْعُولَاهُ مَحْذُوفَانِ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا الْكَلَامُ السَّابِقُ ، وَالتَّقْدِيرُ « وَتَحْسَبُ
حَبُّهُمْ عَارَأَ عَلَى » .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَتَحْسَبُ » حَيْثُ حُذِفَ الْفِعْلَانِ لِلدَّالَةِ سَابِقُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا
كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَبَيْنَهُ الشَّارِحُ .

١٣٣ — هَذَا الْبَيْتُ لِعَتْرَةِ بْنِ شَدَادٍ الْعَبْسِيِّ ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ لِلْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُُّمٍ ؟

اللُّغَةُ : « غَادَرَ » تَرَكَ « مُتَرَدِّمٌ » بَزْنَةٌ اسْمُ الْمَفْعُولِ - وَهُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ مَكَانٍ =

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف لم يَحْزُ : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛
فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيدا » ، ولا « ظننت قائماً » تريد
« ظننت زيداً قائماً » .

وَكَتَّظُنُّ أَجْمَلُ « تَقُولُ » إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ^(١)

= من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى « ترم » بالنون - وهو صوت خفى ترجمه بينك وبين نفسك، يرد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ ! وهل ينهأ لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل للستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة الحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصل .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وللفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للحب .
الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جهرة النعاة ، خلافاً لابن مسكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق بأجعل « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لأجعل « إن » شرطية « ولئى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يَغْيِرْ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ
وَإِنْ يَبْتَعْزِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ^(١)
القولُ شأنُهُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ أَنْ تُحْكِيَ ، نَحْوُ « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُو
مُنْطَلِقٌ » ، وَ « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لَكِنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ
عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ .

وَيَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ يُجْرَى الظَّنُّ ؛ فَيَنْصَبُ لِلْبِتْدَاءِ وَالْخَبَرِ مَفْعُولَيْنِ ، كَمَا تَنْصَبُهُمَا « ظَنٌّ » .
وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْعَرَبَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا — وَهُوَ مَذْهَبُ عَامَةِ الْعَرَبِ —
أَنَّهُ لَا يُجْرَى الْقَوْلُ يُجْرَى الظَّنُّ إِلَّا بِشُرُوطٍ — ذَكَرَهَا الْمَصْنَفُ — أَرْبَعَةٌ ،
وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا عَامَةُ النُّحَوِيِّينَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَضَارِعًا ؛ الثَّانِي :
أَنْ يَكُونَ لِلْمَخَاطَبِ ، وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « أَجْعَلْ نَقُولَ » فَإِنَّ « تَقُولَ »
مَضَارِعٌ ، وَهُوَ لِلْمَخَاطَبِ ؛ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِاسْتِفْهَامٍ ،

== تقول « مستفهما » مفعول به لولى « به » جار ومجرور في موضع نائب فاعل ، مستفهم ؛
لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل :
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى . وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجمله لم ينفصل وفاعله في محل
نصب حال .

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بـ ينفصل في البيت السابق . وغير مضاف
و « ظرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « كظرف » السكاف اسم بمعنى مثل معطوف
على غير ، والسكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف
على غير « وإن » شريطة « ببعض » جار ومجرور متعلق بـ فصلت الآتى . وبعض
نصف ، و « ذى » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء
ضمير المخاطب فاعل لا يحتمل « فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه
جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل
المفهوم من قوله فصلت

وإليه أشار بقوله : « إن ولي مستنهماً به » ؛ الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدها لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فثالث ما اجتمعت فيه الشرطون قولك : « أَتَقُولُ عَمْرَأَ مُنْطَلِقًا » ؛ فعمرأ : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقَاصَ الرَّوَّاسِمَا يَحْمِلُنْ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لهدبة بن حشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢ / ٤٦) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته :

أَعَدُّ أَرَانِي وَالْعَلَامَ الْخَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ ضَمْرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذَّبِلَ الرَّوَّاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللفظ : « القاص » بزة كتب وسرر — جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » السرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من خير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

الغنى : متى تظن النوق للسرعات يقربن . متى من أحب أن يحملته إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت « القاص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقاص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناء فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به يحملن ، وأم : مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسم » معطوف على أم قاسم . الشاهد فيه : قوله « تقول القاص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين الأول قوله « القاص » والثانى جملة « يحملن » كما قررناه =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ
 القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو « يقول زَيْدٌ
 عَمَرُو مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوفاً باستفهام ، نحو « أنت تقول عَمَرُو مُنْطَلِقٌ »
 أو سبقَ باستفهام ولكن فُصِّلَ بغير ظرف ، ولا [جازٍ و] مجرور ،
 ولا معمول له ، نحو « أنت تقولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدها لم يفسرْ ،
 نحو « أَعْنَدَكَ تقولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، و « أَفِي الدَّارِ تقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ،
 و « أَعْمَرُ تقول مُنْطَلِقٌ » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ كَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
 قَبِيحِي [لُؤَيٍّ] : مفعولٌ أولٌ ، وَجْهًا : مفعول ثانٍ .

= في الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ورويه بعضهم * متى تظن ... إلخ * فلا
 شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت
 روايتان في بيت واحد ، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى ؛
 دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناها لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر
 أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ فلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت ؛ لأن
 شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

اللافة : « أجْهَلًا » الجَهال : جمع جاهل ، وروى في مكانه « أنوما » وهو جمع
 نائم « بنو لؤي » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي
 بن غالب بن مهران بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل :
 الذي يتصنع الجهل ويكلفه وليس به جهل ، والذين رَوَوْا في صدر البيت « أنوما »
 يزول هنا « متناومين » والتناوم : الذي يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجري
 حولهم من الأحداث .

المعنى : أنظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على
 المصريين أم تظنهم عابئين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل
 به . ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكافون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟ ؟ =

وإذا اجتمعت الشُّروطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ البتداءِ والظهِرُ مفعولينِ لتقولِ، نحو « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وجازَ رَفْعُهُمَا على الحسايةِ، نحو « أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَقَطْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُنْطَلِقًا »^(١) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ، وهو مذهب سَلِيمٍ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مُجْرَى الظنِّ في نَصْبِ المفعولينِ، مطلقًا، أى: سواء كان مضارعًا، أم غير مضارع، وَجِدَتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام، جهالا: مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول، وبنى مضاف، و « لؤى » مضاف إليه « لعمري » اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، وعمر مضاف، وأبى من « أليك » مضاف إليه، وأبى مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه: قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين، أحدهما قوله « جهالا » والثاني قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل . بفصل - وهو قوله « جهالا » - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثانٍ له .

(١) « أجرى » فعل ماضٍ مبنى للجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا » حال ثانٍ من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر ابتداء محذوف « قل » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشققا » مفعول ثانٍ .

نحو « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » فـ « ذَا » مفعولٌ أوَّلُ ، و « مُشْفِقًا » مفعولٌ ثانٍ ،
ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا : هَذَا لَمَعَرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائيلنا » : مفعول ثان .

١٣٦ — البيت لأعرابي صاد ضبا قاتى به أهله ، وقالت له امرأته « هذا لعمر
الله إسرائيل » أى : هو مامسخ من بني إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه
« العرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِئَا : هَذَا لَمَعَرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن — بوزان علم
يعلم . فطنة — بكسر فسكون — وفطانة ، وفطانة — بفتح الفاء — فيها — وتقول أيضاً : فطن يفطن
بوزان فقد يقعد ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن — بفتح
فكسر — « جينا » أصله جئنا — بالهمزة — فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد
من جنس حركة ما قبلها « إسرائيل » لغة في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين .
يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسمه
« رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل
نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظننت
« لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله
يعنى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من
الإعراب . مترضة بين المفعول الأول والثاني « إسرائيلنا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائيلنا » حيث أعمل « قال » عمل
« ظن » فصب به مفعولين ، أحدهما : اسم الإشارة — وهو « ذا » من « هذا » —

.

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوبا .

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتدأ ، « إسرائيلينا » مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام « هذا ممسوخ إسرائيلينا » لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن السكسة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والمعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلا في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبا مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة . وهكذا أخرجه ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ونسب الفعلين بالقول مطلقا لفة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح .

أَعْلَمَ وَارَى

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَوَا، إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)
 أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة
 أفعال : منها « أَعْلَمَ ، وَارَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ ، وَرَأَى » ؛ وأنها بالهمزة
 يَتَعَدَّيانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يَتَعَدَّيانِ إلى
 مفعولين ، نحو « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا ، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت
 عليهما همزة النقل زادت لهما مفعولان ثالثًا ، وهو الذي كان فاعلا قبل دخول
 الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا » و « أَرَيْتُ خالدًا بكرًا
 أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلا حين قلت :
 « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان
 الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج
 زيد ، وأخرجت زيدا » وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا
 إلى اثنين ، نحو : « ليس زيد جُبَّةً » فنقول : « أَلْبَسْتُ زيدا جُبَّةً » وسَيَأْتِي
 الكلام عليه ، وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة ، كما تقدم في
 « أَعْلَمَ ، وَارَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بـ « رأى » ، مفعول به مقدم لـ « عدوا
 وعِلما » ، معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط
 « صارا » فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر
 صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل
 الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارَ أَرَى وَأَعْلَمَا
 قد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَقْمُوْنِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا^(١)
 أى : ثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أعلم ، وأرى »
 ما ثبت لمفعولنى « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز
 الإلقاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على
 ذلك دليل ، ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه
 المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلقاء العامل
 بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه قولهم : « الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا
 اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ » فـ « لنا » : مفعول أول ، و « البركة » : مبتدأ ، و « مع
 الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل :
 « أَعْلَمْنَا اللَّهُ الْبَرَكَةَ مَعَ الْأَكَابِرِ » ، ويجوز التعليق عنهما ؛ فنقول : « أَعْلَمْتُ
 زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمًا » ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلت أحداً عمراً قائماً ؟
 فنقول : أعلت زيداً ، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة :
 « أعلت زيداً عمراً » أى : قائماً ، أو « أعلت زيداً قائماً » أى : عمراً قائماً .

وَإِنْ تَعَدِّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمَزٍ فَلَا تُنْسَبُ بِهِ تَوَصُّلاً^(٢)

- (١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 ها ، ومفعولى مضاف و « علنت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير
 المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على
 الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً » حقق : فعل ماض مبنى
 للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما للوصولة
 الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .
- (٢) « وإن » شرطية « تعدياً » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أُنْتَفَى كَسَا
فَهَوَّ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو انْتِسَالٍ^(١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة الثقل تعدّيًا إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصر ، نحو « رأى زيد عمرًا » و « عَلمَ » بمعنى عرّف نحو « عَلمَ زيدُ الحقَّ » — فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَبْتُ زَيْدًا عمرًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الحقَّ » والثاني من هذين المفعولين كاللمفعول الثاني من مفعولتي « كَسَا » و « أُعْطِيَ » نحو « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً »

= « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعدّيًا « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا اسم بمعنى غير مجرور محلّ بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّيًا أيضًا ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاتين » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاتين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلًا الآتي « به » جار ومجرور متعلق بتوصلًا أيضًا « توصلًا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلًا ماضيًا مبنياً للعلوم ، والألف ضمير الاتنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثاني » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير الساكن في الخبر الآتي « كَثَانِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني » مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بالثاني الآتي « في كل » جار ومجرور متعلق بالثاني أيضًا ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « انتسأ » مضاف إليه ، وأصله ممدود تقصره للضرورة ، والانتسأ أصله بمعنى الاقتداء ، والراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

و «أعطيت زيدا درهما» : في كونه لا يصحُ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول [زيدُ الحقُّ، كما لا تقول] «زيد درهم» ، وفي كونه يجوزُ حذفُهُ مع الأول ، وحذف الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حذفهما «أُعلِّمْتُ ، وأُعْطِيتُ» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ومثالُ حذف الثاني وإبقاء الأول «أُعلِّمْتُ زيدا» ، وأُعْطِيتُ زيدا» ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَى) ومثالُ حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : «أُعلِّمْتُ الحقَّ» ، وأُعْطِيتُ درهما» ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثاني منهما — إلى آخر البيت ^(١) » .

* * *

وَكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا^(٢)

(١) عبارة الناظم — وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا » — عامة ، ولم يتعرض الشارح — رحمه الله ! — في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشان مفعولها الثاني كشان المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى كسا أنه لا يطلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرني كيف نجى الموتي) فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتي . ومفعولها الأول ياء التسكيم ، ومفعولها الثاني جملة (كيف نجى الموتي) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق عنه قوله تعالى : (ألم ركبناك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبأ » =

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال للمتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر « أعلم ، وأرى » وذكر في هذا البيت الختمة الباقية ، وهي : « نبأ » كقولك : « تَبَيَّنْتُ زَيْدًا عَرًّا قَاتِمًا » ومنه قوله :

١٣٧ - بُنِثْتُ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمُهَا -

يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

==، محطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذاك » الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

١٣٧ - هذا البيت للناطقة الديواني ، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن حويل ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زرعة على الناطقة الديواني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم ، فأبى الناطقة ذلك ؛ لما فيه من القدر ، فتركه زرعة ومضى ، ثم بلغ الناطقة أن زرعة يتوعد ، فقال أبيتا يهجو فيها ، وهذا البيت الشاهد أولها .

اللغة : « نبث » أخبرت ، والنبأ كالحبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة في معناها قبيصة كما أن اسمها قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها مالا يهد منه ، وروى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش » إذا تفرقت ولم تأنس .

الإعراب : « نبث » نبيه : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء التي للتسكيم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يهدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبيه « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غرائب » مفعول به ليهدي ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه .

و « أَخْبِرْهُ كَقَوْلِكَ : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِيًّا

وَعَابَ بِمُثْلِكَ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنِي ؟ !

== الشاهد فيه : قوله « نبث زرة . . . يهدى » حيث أعمل « نَبَا » في مفاعيل ثلاثة ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثاني « زرة » والثالث جملة يهدى مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بنى كلاب ، وهو من غنار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِيًّا رَهْنَ اللَّيْتَةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي

أَوْ تَجْمَعُنِي نَظْفَةً فِي الْقَمْبَرِ بَارِدَةً وَتَنْمِيسِي فَالِكُ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينِي

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللمعة : « دنا » بزنة كنف - هو الذي لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف - يفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الذي يهلك القوى « وغاب بلك » بمل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن النية » والنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد يجعله في سياق الموت ، وقوله « أن تعوديني » العيادة : زيارة المريض خاصة ، ولا يقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وإياء المنكلم مفعول ثانٍ لأخبر « دنا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهى - عند أبي العباس المبرد - على تقدير « قد » أى : وقد غاب بلك ، ويجوز أن تكون الواو للمعطف ، والجملة في محل جر بالمعطف على جملة « أخبرتنى دنا » المبرورة محلاً بإضافة إذا إليها « أن تعوديني » في تأويل ==

و « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُعَيًّا » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ ، فَفَنَ حَدُّ
تُعْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= مصدر مجرور بفي محذوفة ، والتقدير : في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياساً ،
والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله « أَخْبَرْتَنِي دَنًا » حيث أُعْمِلَ « أَخْبَرُ » في ثلاثة مفاعيل :
أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله « دَنَا » .
١٣٩ — البيت للعارف بن حنزة البشكري ، من مملقته المشهورة التي مطلعها :
أَدْنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوِيْلٍ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ » معناه : إن منعتكم عنا ما نسألكم أن تعطوه من
الصفة والإخاء والمساواة فلائى شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من غرنا ومنعتنا ؟
« فَنَ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا
الغلبة في سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى
النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن إلّا بر علينا ، ويروى « لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ »
بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الْغَلَاءُ » بالعين المعجمة ،
وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « مَنَعْتُمْ » فعل وفاعل « مَا » اسم موصول : مفعول به لنوع « تَسْأَلُونَ »
جملة من فعل ونائب فاعل لا عمل لها صلة الموصول « فَنَ » اسم استفهام مبتدأ
« حَدَّثْتُمُوهُ » حدث : فعل ماضٍ مبنى للبعيد ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء
القائِب مفعول ثانٍ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لَهُ » ، علينا : يتعلّقان بمحذوف خبر
مقدم « الْوَلَاءُ » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول
ثالث لحدث .

الشاهد فيه : قوله « حَدَّثْتُمُوهُ » . . . لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » حيث أُعْمِلَ « حَدَّثَ » في
ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء القائب ،
والثالث جملة « لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » كما أوضحناه في الإعراب .

و « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :
 ١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 و « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَيْمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْصَرَ أَعُوذَهَا

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كله يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مَعْنُ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناء — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والشقة « ولم أبله » تقول : بليتو أبلوه ، إذا اخترته ، وبروى في مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبس .

الإعراب : « وأنبت » أنىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيساً » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ؛ وعلى الأول جملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبت قيساً . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبا في مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء للتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيساً » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجذب به أيضاً ، فخرج إلى مصر في =

ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أياتنا أولها بيت الشاهد ، وبسده قوله :

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حَهُ عَيْنِي أَمْ يَحْتَجِي وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَنْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةِ الْأَحْبَدَا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاهُ شَيْءٌ أَحْيُهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَيَدُهَا
(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ٤٤٣ بتحقيقنا) ،

اللغة : « التميم » بفتح العين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم العين على زنه التصغير ، وروى « ونبت سوداء التميم » وروى أيضا « ونبت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه في قوله :

قَفِي يَا أُمِّمِ الْقَلْبِ تَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى ، ثُمَّ أَفْقَلِي مَا بَدَأَ لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب عمل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل حب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .
الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « التميم » مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلي » الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء التثنية مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء التثنية « أعودها » أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال من التاء في « أقبأت »

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء التميم مريضة » حيث عمل « خبر » في ثلاثة مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم التثنية الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء التميم » ، والثالث قوله « مريضة » كما اتضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى » تارة تتمددى إلى ثلاثة منفاعيل ، وتارة تتمددى إلى اثنين ، وكان قد ذكرَ أولاً [أرى] المتمدية إلى ثلاثة ؛ فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثلُ «أرى» السابقة، وهى المتمدية إلى ثلاثة ، لا مثل «أرى» المتأخرة ، وهى المتمدية إلى اثنين .

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كيبيت الحارث بن حنظلة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره . أنها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعدبها إلى ثلاثة صريحة » ١٠١ .

الفاعلُ

الفاعلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيرٌ أَوْجُهُ » « نِعْمَ الْفَتَى »^(١)
لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ
من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتي الكلام على نائبه في الباب
الذي يلي هذا الباب .

فأما الفاعل فهو : الاسم ، السند إليه فعلٌ ، على طريقة فعلٍ ، أو شبههُ ،
وحكمه الرفع^(٢) ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذي » اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعي » جار
ومجورور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أَتَى زَيْدٌ » فعل وفاعل ، ومرفوعي مضاف ،
وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم
فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى »
فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
خرق الثوب المسبار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ
تَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجْرٌ
وقال عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَلَمَّا تَرَعَا
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَادِي الْمَقْمَسِ بَدَلَتْ
بِطْنِ حُلِيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
مَمَالِيهِ وَبِلَا وَنَكْبَاءَ زَغَرَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَلَّمَ الْحُلِيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعُوَانِ وَالشُّجَاعِ الشُّجَمَا
وربما رفعوها جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَمًا لَشُومُ
كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَمَتَانِ وَبُومُ

به، نحو: «بُجِبِي أَنْ تَقُومَ» أى: قِيَامُكَ .
 نخرج بـ «المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ»
 أو جملة، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» أو «زَيْدٌ قَامَ» أو ما هو في قوة الجملة، نحو:
 «زَيْدٌ قَامَ غَلَامُهُ» أو «زَيْدٌ قَامَ» أى: هو — وخرج بقولنا «على طريقة
 فَعَلَّ» ما أسند إليه فعل على طريقة فَعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو:
 «ضَرِبَ زَيْدٌ» .

= وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة . وتعرض هناك للكلام
 عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى .
 والبيح لذلك كله اعتمادهم على انقضاء المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياسا ، ولا يطرده
 في كلامهم .

وقد يجزى لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله
 الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل
 امرأته الوضوء » .

وقد يجزى الفاعل بالباء الزائدة . وذلك واجب في أفعل الذى على صورة فعل الأمر
 في باب التعجب ، نحو قوله تعالى . (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :
 أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنَ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا
 وهو كثير غالب في فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل
 في فاعل كفى تجرده من الباء ، كما في قول سجع الرياحي :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِبًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِقَرْدَائِهِمَا
 فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

ويشذجر الفاعل بالباء فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَتَنَمَّى بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زَيْادٍ
 فالباء في « بما » زائدة ، وما : موصول اسمي فاعل يأتي ، في بعض تخرجات هذا البيت .
 وقد يجزى الفاعل من الزائدة إذا كان نسكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :
 (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجع ، فاحفظ ذلك كله .

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامَ الرَّيْدَانُ » ، والصفةُ للشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهٌ » والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَجْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيْبَاتِ التَّقِيْقُ » والظرفُ والجارُ والمجرورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غَلَامَاهُ » وأفعلُ التفضيلِ ، نحو : « مَرَدْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فأبوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفَوْعَى أَنَّى — إلخ » .

والمراد بالرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أَنَّى زَيْدٌ » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نِيَمَ الْفَتَى » ومثّل للرفوع بشبه الفعل بقوله : « مَنِيرًا وَجْهٌ » .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أُسْتُخْرَ^(١)

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « فضمير » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير . وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وهذا هو الذي ذكره الشارح =

حُكِّمَ الْفَاعِلُ التَّأخَّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » ، وَقَامَ زَيْدٌ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ (٣) .

== بقوله : « حُكِّمَ الْفَاعِلُ التَّأخَّرُ عَنْ رَافِعِهِ — إلخ » وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع » وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٤٦٦) .

(٢) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في نحو قول الزبراء :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَاً وَوَيْدَاً أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيدَاً

في رواية من روى « مشيهاً » مرفوعاً ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو ويدا — الآلى — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، وويدا : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شيء ثابت للجمال حال كونها ويدا مشيهاً واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فاعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله بجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر ضمناً ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فاعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أوردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أوردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؛ ولا ==

(٣٠ — شرح ابن هفل ١)

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتى بِالْفِ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ قَتْلِ فَاعِلٍ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشَبَّهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١) ، فإن طَهَرَ فلا إضمار ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

== شك أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما .

وأجابوا عما استدلل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ، اذكروا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون « متى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « ويبدأ » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيا يظهر ويبدأ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

= * أَنَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسِ *

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لِأَتْنَيْنٍ أَوْ جَمْعٍ «مَاَزَ الشَّهْدَا»^(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ^(٢)
مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مثنًى ، أو مجموع -
وَجَبَّ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أَسْنَدَ
إِلَى مَفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،
كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثاني) « كَانَ » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في
باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها .

لِلَّهِ دَرُّ أُنُوشِرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْأَدُونِ وَالسَّيْلِ
بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الثالث) الفعل المكشوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثير ما ، بناء على ما ذهب
إليه سيديويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر
هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إليك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الفعل » مقول به لجرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة
« أسندا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى الفعل ، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها
« لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز
الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك
المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقييد « يقال » فعل مضارع مبني للمجهول « سعادا وسعدوا »
تصديق لفظهما ؛ نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال ، والفعل : مبتدأ
« للظاهر » بعد « متعلقان بمسند الآتي » مسند « خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ المهنداتُ » فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنية الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهرُ مبتدأ مؤخرًا ، والفعلُ المتقدمُ وما اتصلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعني الألف ، والواو ، والنون —

ومذهب طائفة من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصَّفَّار في شرح الكتابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع^(١) ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ المهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء في « قَامَتِ هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب^(٢) ، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قَامَتِ » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :
الأول : أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طييء ، ويقال : هم أردشونوة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلهذه جميع العرب .
الثاني : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحِيمٌ

= ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسياى
بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية
والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين
المذكر والمؤنث كزيد وهند ؛ فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما
مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما
الثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال الفرد .

١٤٣ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى
الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على
الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى
يقول :

كَيْفَ نَوَمَى عَلَى الْفَرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعَوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْقَدْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :
لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرِيْنَ حَزْناً وَذِلَّةً قَتِيلٌ يَدِيرُ الْجَالِيْقِ مَقِيْمٌ
اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد »
أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ،
ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه
« بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر
فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو
للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على
التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم
« وحيم » الواو حرف عطف ، حيم : معطوف على مبعد .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ الْفَخِيهِ لِأَهْلِي ؛ فَكَلَّمُهُمْ يَعْذِلُ

== الشاهد فيه : قوله « وقد أسلمه بعد وسم » حيث وصل بالفعل ألف الثانية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على القصص أن يقول « وقد أسلمه بعد وسم » . وسأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدین الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لَحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلوموني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يومه لوما — بوزان قل يقول قولاً — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه — بتشديد الواو « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلعونه » تقول : لحا فلان فلانا يلعوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لاه وعذله . الإعراب : « يلوموني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراء » جار ومجرور متعلق ليوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهل » فاعل ليوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموني ... أهل » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طرية ، وقيل : لغة أزدشنوة .

وبذكر النعاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَّ الرِّبْعُ مَحَاسِنًا أَلْفَحَتَهَا غُرُ السَّحَابِ

ومثله قول « نهم » وهو من شعراء البليمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَأَقْبَلَنْ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، ==

وقوله :

١٤٤ - رَأَيْنَ الْمُتَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِأُلْدُودِ النَّوَاسِرِ

= وهو قوله « غر السحاب » في الأول ، و « رايات الصباح » في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ
فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « أَلْفَيْتَا » مع كونه مسنداً إلى الشيء الذي هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرَهُمْ وَأَهْوَسُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ
فقد لحق ألف الاثنين بالفعل في قوله « كانا » مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نَسِيًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ صَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ
وعمل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ - البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : « المتوأنى » جمع غانية ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواصر » الجيلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، والنواصر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « المتوأنى » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، =

فـ « سُبْعِدَّ وَحِيم » مرفوعان بقوله « أسلماه » والألف في « أسلمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « النَوَانِي » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والدون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَمِعِدَا وَسَمِعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُوْنَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشهرُ قَوْلُهُ « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .
وإنما قال : « والفعلُ للظاهر بعدُ مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب

== وبإيه التسكيم مضاف إليه « فأعرضن » فعل وفاعل « عني ، بالحدود » جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواضر » صفة للحدود .
الشاهد فيه : قوله « رأين النوانى » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « النوانى » كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ
ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :
نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا
فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهى الواو - بالفعل في قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقتا ركبناه قبل أن تقعا كفاه » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدود » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وستكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٤٧٣) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » .

إنما يكون قليلا إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَبِهِرُّ عَنْهَا الْمَصْنَفُ فِي كِتَابِهِ بِلُغَةٍ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) ، و« الْبَرَاغِيثُ » فاعل « أَكَلُونِي » ، و« مَلَائِكَةٌ » فاعل « يَتَعَاقِبُونَ » هَكَذَا زَعَمَ الْمَصْنَفُ .

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ — لَ يَفْعَلُ أَضْمِرًا
كَمَثَلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟^(٢)

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يَتَعَاقِبُونَ » علامة جمع الذكور ، و« مَلَائِكَةٌ » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وقد تسكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث طويل ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه في الموطأ ، وأصله « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يَتَعَاقِبُونَ » ليست علامة على جمع الذكور . ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و« مَلَائِكَةٌ » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره : « هَكَذَا زَعَمَ الْمَصْنَفُ » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) « وَيَرْفَعُ » فعل مضارع « الْفَاعِلُ » مفعول به ليرفع « فَعَلَ » فاعل يرفع « أَضْمِرًا » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أَضْمَرَ وَنَائِبَ فاعله في محل رفع صفة لفعل « كَثَلُ » الكاف =